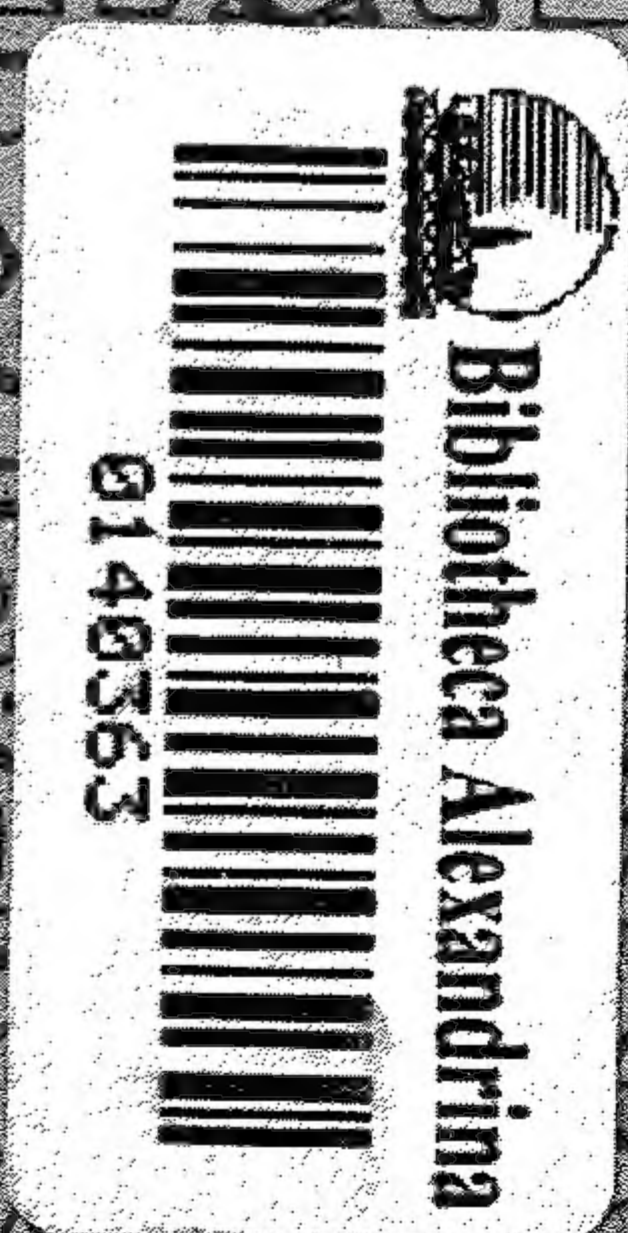


النظم العامة للجنون والشذائذ النفسية

بين
الشريعة والقانون
دراسة مقارنة

تأليف
المستشار عزت حسيب



النظرية العامة للعقوبة والنذير الاحزاري

بين الشريعة والقانون

تأليف
المستشار عزت حسين

دراسة مقارنة



الهيئة التشريعية الإسلامية الإيرانية

١٩٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ألم نشرح لك صدرك ، ووضعنا عنك وزرك
الذي أنقض ظهرك ، ورفعنا لك ذكرك فان مع
العسر يسرا ، ان مع العسر يسرا فاذا فرغت
فانصب ، والى ربك فارغب » (★)

« ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم
الحساب » (★★)

صلوات الله العظيمة

مقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب اليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدا النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحابه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين .

أما بعد فهذه دراسة خصصتها عن العقوبة والتدابير الاحترازية بين الشريعة الاسلامية الغراء والقوانين الوضعية ولقد سبق أن خصصت للجريمة دراسة خاصة سميتها « النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون » . ولقد قصدت من ذلك المقارنة بين شريعتنا السمحاء التي هي من صنع الله جلّت قدرته والتي هي صالحة لكل زمان ومكان وبين القوانين الوضعية التي هي من صنع البشر وهدفى من المقارنة هو بيان مدى سمو الشريعة على القوانين ولكى تكون الجريمة والعقوبة أمام القارئ الكريم خصوصا من يهمهم الوقوف على معرفة ما جاء فى الشريعة من أحكام وأعلى بهذا المؤلف أكون قد أسهمت فى اضافة أحد المؤلفات الى المكتبة الاسلامية لتعين وتساعد طلبة العلم والدارسين ومن يريد تطويع القوانين للشريعة الاسلامية يستمد منها الأحكام والنظريات وآتمنى أن أكون قد وفقت فى الكتابة وان كنت قد وفقت فمن الله فالحمد لله أولا وآخرا انه نعم المولى ونعم النصير .

خطة الدراسة

قسمت الدراسة الى قسمين

خصصت القسم الأول : للعقوبة والتدابير الاحترازية في الشريعة الاسلامية .

- وهو يشتمل على ثمانية أبواب : -

خصصت الباب الأول : لدراسة معنى العقوبة والأسس التي تقوم عليها وأهداف الشريعة من العقوبات وكيف تعمل الشريعة على منع الجريمة .

وخصصت الباب الثاني : لدراسة أقسام العقوبة فأوضحت التقسيمات المختلفة للعقوبات في الشريعة الاسلامية وخلصت الى أهم التقسيمات .

وخصصت الباب الثالث : للتفريد الجنائي في الشريعة الاسلامية فأوضحت أساس نظرية التفريد الجنائي والسياسة الجنائية في الشريعة الاسلامية .

وخصصت الباب الرابع : للكلام عن عقوبات جرائم الحدود معرفا كل منها وموضحا العقوبة .

وخصصت الباب الخامس : لدراسة عقوبات جرائم القصاص والدية معرفا القصاص ومشروعيته والدية ومشروعيتها والأدلة على ذلك والكفارة معناها ودليلها الشرعي .

وخصصت الباب السادس : لدراسة عقوبات جرائم التعازير معرفا ما هو التعزير ودليل مشروعيته وأنواع العقوبات التعزيرية ودليل مشروعية العقوبات المقيدة للحرية والعقوبات المالية ودليل مشروعيتها . وعقوبات الهجر والوعظ والتوبيخ والعزل من الوظيفة والحرمان والتشهير والتهديد والازالة موضحا معناها ودليلها ومقدارها .

وخصص الباب السابع : لدراسة وأسلوب تطبيق العقوبات فأوضحت كيفية تنفيذ القصاص ومن الذى يقوم بتنفيذه وهوانع القصاص وسقوطه وضمانات تنفيذه والتنفيذ على السكران والمريض والضعيف والمجنون وعلنية التنفيذ والقصاص فى الجنابة على ما دون النفس من حيث كيفية استيفائه وأسباب امتناع القصاص وسقوطه ومن له الحق فى استيفائه ثم تكلمت عن كيفية تنفيذ القتل موضحا القتل فى جرائم الحدود ودليل شرعية القتل فى بعض الجرائم التعزيرية ثم تكلمت عن عقوبة الرجم موضحا معناها وكيفية تنفيذها والقواعد العامة الواجب مراعاتها وتأجيل التنفيذ على الحامل والمرضع والمجنون وتكلمت عن عقوبة القطع وسماتها وحكمة مشروعيتها ومحل القطع وضمانات تنفيذها ثم تكلمت عن عقوبة الجلد من حيث الحكمة منها وكيفية التنفيذ فى جرائم الحدود والتعازير . ثم تكلمت عن عقوبة الصلب من حيث الكيفية والمدة .

وخصص الباب الثامن : للكلام عن التدابير الاحترازية فى الشريعة الاسلامية من حيث مداها قبل ارتكاب الجريمة موضحا وصفها بالنسبة لكل حد وكذا فى القصاص والدية وجرائم التعازير وأوضحت الأساليب المختلفة التى تسلكها الشريعة فى مقاومة الجريمة قبل وقوعها وأوضحت مرحلة ما بعد ارتكاب الجريمة وأوضحت أمثله للتدابير الاحترازية فى الشريعة الاسلامية فى كل نوع فتكلمت عن الأمثلة للتدابير البدنية والمقيدة للحرية والممانعة من الحقوق والمالية وأمثلة أخرى عديدة . اكى أوضح للقارىء العزيز أن الشريعة الاسلامية تعرف أحدث النظريات العقابية التى يتبناها بها المفكرون والمصلحون فهى تعرفها منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان .

وخصص القسم الثانى : للعقوبة والتدابير الاحترازية فى القانون .

وهو يشتمل على أربعة أبواب .

خصص الباب الأول : للكلام فى معنى العقوبة وتعريفها وما هو علم العقاب والفرق بين العقوبة والتعويض والجزاء التأديبي وأوضحت أهداف العقوبة موضحا نشأة فكرة العقاب وتطورها وخصائص العقوبة من حيث الشرعية والقضائية والشخصية .

وخصص الباب الثانى : للكلام عن أقسام العقوبة فأوضحت التقسيمات العامة للعقوبة وأوضحت معنى العقوبة الأصلية والتبعية والتكميلية والعقوبات البدنية والسالبة للحرية والمقيدة للحرية والسالبة

للحقوق والماسة بالشرف والاعتبار وسردت نماذج من العقوبات السالبة
فى بعض القوانين (فى فرنسا وايطاليا) . ثم تكلمت عن التقسيمات
المختلفة للعقوبة فى قانون العقوبات المصرى بعد استعراضها فتكلمت عن
عقوبة الاعدام معرفا اياه وتطور فكرة الاعدام تاريخيا وحالات الاعدام فى
قانون العقوبات المصرى والضمانات التى وضعها المشرع المصرى لتنفيذ
عقوبة الاعدام وكيفية تنفيذ الاعدام ثم تكلمت عن عقوبة الأشغال انشاقة
بنوعيتها وأوضحت الفئات المستثناة من قضاء مدة العقوبة فى الليمانات
وتكلمت عن عقوبة السجن والمكان الذى تنفذ فيه والأعمال التى يزاولها
المحكوم عليهم بعقوبة السجن وعقوبة الحبس بنوعيتها وكيفية تنفيذ
العقوبات السالبة للحرية ثم تكلمت عن السجن وأنواعها وعرفت ما هو
الليمان والسجن العمومى والسجن المركزى والسجن الخاص وكيفية
معاملة المسجونين فى مصر وتقسيم المساجين وتشغيلهم وتثقيفهم وتأديبهم
والجهة التى لها حق الاشراف على السجن وحساب مدة العقوبة وتأجيل
تنفيذ العقوبة ثم تكلمت عن نظام الافراج الشرطى من حيث تعريفه والحكمة
منه وخصائصه وشروطه والسلطة التى تملك حق الافراج الشرطى ثم
تكلمت عن العقوبات المالية فتكلمت عن الغرامة باعتبارها عقوبة أصلية
معرفا اياها وأوضحت الفرق بينها وبين الغرامة المدنية والغرامة
التأديبية والجزاء الادارى والمالى ومقدارها وكيفية تنفيذها ثم تكلمت عن
طريقة التنفيذ بالاكراه البدنى معرفا اياه وموضحا مدته وأثره ثم تكلمت
عن العقوبات التبعية فى مصر فتكلمت عن الحرمان من بعض الحقوق
والمزايا ومراقبة البوليس وأنواعها ومن الذى يخضع لها .

ثم تكلمت عن العقوبات التكميلية فتكلمت عن عقوبة العزل من الوظائف الأميرية والمصادرة من حيث التعريف والخصائص والأنواع والشروط الواجب توافرها ثم تكلمت عن الغرامة النسبية موضحا مقدارها وأمثلة لها .

وخصصت الباب الثالث : للكلام عن أسباب سقوط العقوبة وزوال آثار الحكم بها فأوضحت وفاة المحكوم عليه والتقدم موضحا معناه ومدده ومعنى انقطاع التقدم وأسبابه ووقفه ثم تكلمت عن العفو عن العقوبة معرفا إياه وموضحا آثاره وتكلمت عن أسباب زوال الآثار الجنائية للحكم فأوضحت معنى العفو الشامل ومن الذي يملك إصداره وضربت أمثلة له ثم تكلمت عن نظام رد الاعتبار معرفا إياه وأوضحت أنواعه وشروط كل نوع واجراءاته وآثار رد الاعتبار .

وخصصت الباب الرابع : للتدابير الاحترازية وهو يشتمل على فصلين :

الأول : للتدابير الاحترازية بصفة عامة من حيث ماهيتها وتعريفها وخصائصها وطبيعتها القانونية وشروطها وبيان الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية وأنواع التدابير وتقسيمات التدابير المختلفة .

والثاني : للتدابير الاحترازية في مصر ولبنان وليبيا وبعض القوانين الأجنبية . (الايطالي واليوغسلافى) .

والله الهادى الى سواء السبيل .

عزت حسنين

القسم الأول

العقوبة والتدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية

الباب الأول

(١) معنى العقوبة

الفصل الأول

٢ - تعريف العقوبة

٣ - المبحث الأول

العقوبة لغة :

العقوبة لغة هي ما وقع من جزاء على ذنب ارتكبه انسان (١) فقد ورد في لسان العرب :

العقاب والمعاقبة : أن تجزى الرجل بما فعل سوءا والاسم العقوبة وعاقبه بذنبه معاقبة وعقابا أخذه به (٢) .

٤ - المبحث الثاني

العقوبة في اصطلاح الفقهاء :

تعددت تعاريف الفقهاء للعقوبة نورد أمثلة منها :

فقال البعض : العقوبة هي الجزاء المقرر أو ما يمكن تقريره لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع (٣) .

وقال البعض : العقوبة هي جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به ، فهي جزاء مادي مفروض سلفا يجعل المكلف يحجم عن ارتكاب الجريمة فاذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى كما يكون عبرة لغيره (٤) .

(١) الجنايات في الفقه الاسلامي للدكتور حسن علي الشاذلي ص ٢٩ .

(٢) لسان العرب - المحيط - لابن منظور ج ١ ص ١١٠ .

(٣) فلسفة العقوبة في الشريعة الاسلامية والقانون للدكتور فكري عكاز ص ٢٧ .

(٤) العقوبة للدكتور أحمد فتحي بهنس ص ١٠ .

وقال البعض : العقوبة هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصبان أمر الشارع (٥) .

العقوبة هي ما يوقع على فاعل الفعل غير الحسى وهي أثر أعقب الفعل واختصت العقوبة والعقاب بالعذاب وعاقبه بذنبه معاقبة وعقابا أخذه (٦) .

وقال الماوردى : (٧) (الحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر لما فى الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة ليكون ما حظر من محارمه ممنوعا وما أمر به من فروضه متبوعا فتكون المصلحة أعم والتكليف أتم . قال الله تعالى : « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » يعنى من فى استنقاذهم من الجهالة وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصى وبعثهم على الطاعة واذا كان كذلك فالزواجر ضربان حد وتعزير .

وقال ابن تيميه فى فتاواه :

(العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى لعباده فهى صادرة عن رحمة الخلق واردة الاحسان اليهم . ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة بهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض) (٨) .

وقال الامام محمد أبو زهرة : اذا كانت العقوبات بكل صورها أذى لمن ينزل به فهى فى آثارها رحمة بالمجتمع ولسنا نريد من الرحمة تلك الشفقة التى تنبعث من الانفعال النفسى بل نريد من الرحمة العامة بالناس أجمعين التى لا تفرق بين قبيل وقبيل ولا جنس وجنس وهى الرحمة التى نزلت من أجلها الشرائع السماوية وحاول ابن الأرض أن يحققها فتقاصرت همته دون ذلك لأن أعلاق الأرض وما تؤرثه من نيران الحقد والحسد بين الناس والطوائف تسيطر على سن القوانين وان سلمت النفوس من أحقادها الفردية لا تسلم من أحقاد الجماعات بعضها من بعض

(٥) التشريع الجنائى الإسلامى للمرحوم عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٠٩ .

(٦) معجم الفاظ القرآن الكريم - اصدار مجمع اللغة العربية ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٧) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢١٢ .

(٨) ص ١٧١ .

وهكذا • أما شرائع السماء فانها تنزل من عند رب البرية تنزل من الرحمن
الذى وسعت رحمته كل شيء (٩) •

وقال ابن عابدين فى حاشيته :

شرعت العقوبة لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة الأنساب
والأموال والأعراض وزجرا عما يتضرر به العباد من أنواع
الفساد • أ.هـ • (١٠) •

خلاصة التعريف :

يتضح لنا أن تعريف العقوبة فى اللغة مطلق بمعنى أن الجزاء يكون
من الشارع الحكيم ومن غيره يعكس الجزاء فى الشرع فهو مقيد أى بالشرع
فقط • ويفهم أيضا أن المقصود من فرض العقوبة على عصيان أمر الشارع
الغاية منه هو اصلاح حال البشر جميعا وفى الوقت ذاته العمل على
حمايتهم من المفسد وارشادهم الى الطريق السليم وأن العقاب رحمة
بالعباد وقبل توقيع العقاب أرسل الله سبحانه وتعالى رسله وأنبيائه
أجمعين ليوضحوا للناس طريق الخطأ والصواب ويهدوهم الى الطريق
القويم ومن ينحرف يتعرض لتوقيع أقصى العقاب قال تعالى :

« وما أرسلناك الا رحمة للعاملين » (١١) •

(٦) الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى (العقوبة) ص ١١ •

(١٠) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣ •

(١١) سورة الأنبياء : آية (١٠٧) •

٥ - الأسس التي تقوم عليها العقوبة

٦ - تمهيد :

اتضح لنا من تعريف العقوبة أنها شرعت لاصلاح الافراد والجماعات وفي الوقت ذاته حماية مصالحهم وصيانة نظمهم ولكي تحقق العقوبة هذا الغرض كان لا بد أن تقوم على أسس متينة لكي تؤدي وظيفتها وسنوضح تلك الأسس على الوجه التالي :

بيان الأسس والغرض من العقوبة :

هذه الأسس هي :

١ - أن تكون العقوبة بحيث تمنع الكافة من ارتكاب الجريمة قبل أن تقع فإذا حدث ووقعت الجريمة فرضت العقوبة التي تكون من شأنها أن تؤدب الجاني وتزجره على ما اقترفه من جرم ويكون عبرة لغيره اذا ما فكر في ارتكاب جريمة مماثلة .

وفي هذا المعنى يقول بعض الفقهاء في العقوبة : « انها موانع قبل الفعل زواج بعده أي العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع العود اليه » (١٢) .

٢ - العقوبة يجب أن تكون لحاجة الناس ومصلحتهم فإذا اقتضت المصلحة العامة تشديد العقوبة شددت وإذا كانت المصلحة تقتضي التخفيف خففت وهكذا . فمصلحة الجماعة هي التي يجب أن تراعى (١٣) .

(١٢) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١١٢ ، الاقناع ج ٤ ص ٢٧١ - ٢٧٢ حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٨ .

(١٣) الأحكام السلطانية ص ٢٠٦ ، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢١٣ والاقناع ج ٤ ص ٢٦٤ .

٣ - اذا اقتضت حماية الجماعة استئصال المجرم وتخليص الجماعة من شره وظلمه وجب أن تكون العقوبة قتل الجاني أو حبسه حتى يموت ما لم يتب أو ينصلح حاله .

٤ - ان كل عقوبة تؤدي لصالح الأفراد وحماية الجماعة تعتبر عقوبة مشروعة ولا ينبغي الاقتصار على عقوبات معينة دون غيرها .

٥ - لا يقصد من تأديب المجرم الانتقام منه وانما يقصد بالعقوبة استصلاحه لأن العقوبات على اختلاف أنواعها تتفق كما يقول بعض الفقهاء في أنها : (تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب) . (١٤) والعقوبات : انما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض ، (١٥) .

والتأديب يختلف باختلاف الأشخاص فتأديب أهل المكانة أخف من تأديب أهل السفالة والسفاهة يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم » ولأن التأديب المقصود منه الزجر عن الجريمة وأحوال الناس مختلفة فيه فمنهم من ينزجر بالصيحة ومنهم من يحتاج الى اللطمة والى الضرب ومنهم من يحتاج الى الحبس (١٦) .

٧ - هل العقوبات زواجر أم جوابر ؟ (١٧)

قال البعض أن العقوبات جوابر واستدلوا على ذلك بما يلي :

ما رواه عباد بن الصامت أنه قال :

« كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى مجلس فقال : تبايعونى على الا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه » .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) الاختبارات لابن تيمية ص ١٧١ .

(١٦) شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢١٢ والأحكام السلطانية ص ٢٠٦ .

(١٧) معنى جوابر ان العقوبات مكفرات للذنوب واذا ما نفذت على الجاني فى دنياه

تكون وقاية له من عذاب الآخرة . د . فتحي بهنسى ص ١٠ .

— ما رواه الترمذى عن على بن أبى طالب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« من أصاب حدا فعجل عقوبته فى الدنيا فالله أعدل من أن يشنى على عبده فى الآخرة • ومن أصاب حدا فستره الله عليه فالله أكرم من أن يعود فى شيء قد عفا عنه » (١٨) •

ويرى البعض أن العقوبات الشرعية زواجر وجوابر معا (١٩) •

ونحن نوافقهم على ذلك لأن القصد من العقوبة هو ردع الجانى الذى سولت له نفسه الاقدام على اقتراف جريمته ضد المجنى عليه ومن أجل ذلك يعاقب بمثل ما فعله فالعقاب يكون من جنس جرمه وفى الوقت نفسه تكون العقوبة مطهرة لذنبه الذى ارتكبه وينفذ العقوبة فى الدنيا بطيب خاطر لكى يقابل رب العالمين وهو متطهر من ذنبه ولذلك سينال النجاء من أشد العذاب وهو عذاب الآخرة وبذلك تستقر الأمور وينال كل مجرم جزاؤه فى الدنيا •

٨ - نتائج الأسس التى تقوم عليها العقوبة :

يتضح لنا من بيان الأسس التى تقوم عليها العقوبة فى الشريعة الاسلامية أنها ترجع الى أصليين أو مبدأين عامين هما :

المبدأ الأول : مضمون هذا المبدأ العناية بالجريمة واهمال المجرم وهدفه حماية الجماعة •

المبدأ الثانى : العناية بشخصية المجرم والجريمة فى وقت واحد • وهدفه اصلاح المجرم •

ويلاحظ أن هناك تضاربا بين المبدأين • لأن حماية الجماعة من الاجرام تتطلب اهمال شخصية المجرمين بعكس العناية بشخص المجرم تؤدى الى اهمال الجماعة وحمايتها من المجرمين •

ولكن شريعتنا السمحة تعمل على حماية الجماعة من شر المجرمين وذلك فى جميع الأحوال ولذلك كانت العقوبة بقدر الجريمة أى أن الهدف

(١٨) جامع الأصول لابن الأثير ج ٤ ص ٣٤٩ •

(١٩) بهنسى ص ١٢ •

من توقيع العقوبة على المجرم هو رده وزجر غيره رده بالقدر الذي يمنعه من العودة الى الجريمة مرة ثانية وشفاء لغيظ المجنى عليه ويطلق على هذا ما يسمى « بالردع العام » واذا لم يردع المجرم بالرغم من توقيع العقوبة المناسبة ولم ينصلح حاله كان لا بد من استئصاله أو حبسه حتى الموت أى أن العقوبة تكون اما قتله واما حبسه حتى يموت .
وسيتضح لنا عند الكلام عن العقوبات النواحي التي أهملت فيها الشريعة شخص المجرم والنواحي التي اهتمت فيها بشخصه .

الفصل الثالث

٩ - أهداف الشريعة من العقوبات

الشريعة الإسلامية عندما حددت العقوبات وقررتها كانت تهدف من وراء ذلك أهداف معينة هي حماية مصلحة الجماعة وإقامة العدالة وحماية الفضيلة والأخلاق على أنه يلاحظ أن المصلحة هي المصلحة الحقيقية وليست الهوى . والإسلام قد عمل على حماية مصالح الجماعة وذلك بوضع عقوبات توقع على من يعتدى على تلك المصالح وإذا أردنا تحديد تلك المصالح وجدناها خمسة هي :

حفظ الدين

حفظ النفس

حفظ العقل

حفظ النسل

حفظ المال .

ويلاحظ أن هذه الأصول أو المقاصد التي جاء بها ديننا الحنيف وحث على المحافظة عليها وحدد لها العقوبات لحمايتها وصونها لم تختلف الشرائع السماوية عنها إذ أنها مقاصد الفطرة السليمة .

وهذه المصالح كما قلنا مصالح حقيقية وليست مرادفة للهوى والشهوة لأن الأهواء والشهوات أمور شخصية ووقتيّة وكثيرا ما تكون انحرافا . والهوى في كثير من الأحيان يدفع إلى الفساد لأنه في حقيقته انحراف في النفس يتبعه انحراف في التفكير وعندما تتحكم الأهواء والشهوات يسود الفساد (٢٠) .

(٢٠) جرائم أمن الدولة وعقوبتها في الفقه الإسلامي للدكتور يوسف عبد الهادي الشال ص ١٤ .

وقد قال الامام الغزالي : (٢١)

« ان جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق • وصلاح الخلق في
تحصيل مقاصدهم • لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع
ومقصود الشرع من الخلق خمسة • أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم
وعقلهم ونسلهم ومالهم • فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو
مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسده ودفعها مصلحة •

وهذه الأصول الخمسة حفظها واجب في رتبة الضرورات • فهي أقوى
المراتب في المصالح • ومثاله قضاء الشرع بقتل الكافر المضل • وعتوبة
المبتدع الداعي لبدعته • فان هذا يفوت على الخلق دينهم وقضاؤه بايجاب
القصاص • اذ به يحفظ النفوس وايجاب حد الشرب • اذ به حفظ العقول
التي هي ملاك التكليف • وايجاب حد الزنا • اذ به حفظ النسب والأنساب
وايجاب زجر الغصاب والسراق • به يحصل حفظ الأموال التي هي
معايش لهم • وهم مضطرون اليها •

وتحريم تفويت هذه الأمور الخمسة والزجر عنها • يستحيل ألا
تشتمل ملة من الملل • وشريعة من الشرائع التي أريد بها اصلاح الخلق •
ولذا لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتل والزنا والسرقه وشرب
المسكر •

المبحث الأول :

١٠ - كيف يحمي الاسلام المصالح الخمسة (٢٢)

أولا : حماية الدين :

قال تعالى « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » •
فحماية الدين ميزة كرم الله الانسان بها عن سائر الحيوانات ولا بد
أن يسلم له اعتقاده ولا بد أن تتوافر له حرية الاعتقاد •

ثانيا : المحافظة على النفس :

يدخل تحت هذا المحافظة على كل أجزاء الجسم والمحافظة على كرامة

(٢١) المستصفى ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ •

(٢٢) أبو زهرة ص ٣٥ (نقلا عنه بتصرف) •

الانسان والابتعاد عن مواطن الاهانة والحرية ومنع الاعتداء على أى أمر متعلق بها وحرية العمل والفكر والاقامة .

ثالثا : المحافظة على العقل :

وذلك بالعمل على منع كل ما يؤثر على عقل الانسان مما يجعله بالتالى عنصرا فاسدا ويكون صاحبه عبثا على المجتمع الذى يعيش فيه ومصدر شر وآذى فيه ولذلك عاقبت الشريعة شارب الخمر .

رابعا : المحافظة على النسل :

وذلك بالمحافظة على منع الاعتداء على الحياة الزوجية ومنع العلاقات غير الشرعية أيا كان نوعها وعلى أى صفة كانت ومنع قذف البريئات والبراء بالزنى ومن أجل ذلك كانت عقوبة الزنى والقذف .

خامسا : المحافظة على المال :

منها منع الاعتداء عليه بالسرقة أو الغصب أو نحوهما والعمل على تنميته ووضعه فى الأيدى التى تصونه وتحفظه وتقوم على رعايته والقيام بحقه وقد وضعت الشريعة الأحكام التى تكفل ذلك والعقوبات التى تحميه .

الخلاصة :

نخلص مما سبق أن العقوبات فى جملتها هى :

- | | |
|---------------------------|-----------------|
| ١ - عقوبات لحماية الدين | (عقوبة الردة) |
| ٢ - عقوبات لحماية الأنفس | (القصاص) |
| ٣ - عقوبات لحماية العقل | (حد الشرب) |
| ٤ - عقوبات لحماية النسل | (حد الزنا) |
| ٥ - عقوبات لحماية الأموال | (السرقة) |

المبحث الثانى

١١ - خصائص العقوبة

يشترط لى تكون العقوبة مشروعة واجبة التطبيق أن تتوافر فيها ثلاث خصائص أو صفات هى :

- ١ - أن تكون شرعية .
- ٢ - أن تكون شخصية .
- ٣ - أن تكون عامة .

١٢ - أولا : متى تكون العقوبة شرعية ؟

تعتبر العقوبة شرعية اذا استندت على مصدر من مصادر الشريعة الغراء ومعلوم أن مصادر الشريعة في هذا هي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجماع وعلى ذلك فالقاضي مقيد بذلك عند توقيع العقوبة فليس له حق انشاء أى عقوبة تكون خارجة عن المصادر السابقة ولو كان في اعتقاده الشخصى أنها عقوبة مناسبة وأفضل مما ورد في المصادر وهو أيضا مقيد بحدود العقوبة لا يزيد ولا ينقص أو يبدل ولكن له في عقوبات التعازير كما سيلي عند الكلام عنها سلطة تقديرية وليست سلطة تعسفية .

١٣ - ثانيا : ما معنى أن تكون العقوبة شخصية ؟

تكون العقوبة شخصية بمعنى أنها لا تصيب الا الجانى شخصيا ولا تتعداه الى غيره مهما كانت الأحوال فالمسئولية الجنائية في الشريعة الاسلامية شخصية . وعلى ذلك لا يعاقب الانسان عن جرم اقترفه غيره مهما كانت صلة هذا الغير به . من قرابة أو صداقة وقد قال سبحانه وتعالى :

« ولا تكسب كل نفس الا عليها » (٢٣) .

وقال جلت حكمته : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٢٤) .

وقال وسعت رحمته : « وأن ليس للانسان الا ما سعى » (٢٥) .

وقال صلى الله عليه وسلم :

(لا يؤخذ الرجل بجريمة أبيه ولا بجريمة أخيه » .

وهذا المبدأ له استثناء واحد هو تحميل العاقلة الدية مع الجانى فى شبه العمد والخطأ .

• (٢٣) سورة الأنعام : آية : ١٦٤

• (٢٤) سورة فاطر : آية ١٨

• (٢٥) سورة النجم : آية : ٣٩

ونذكر قول الشافعي في هذا المجال عندما قال :

والذي سمعت والله أعلم في قول الله عز وجل : (ولا تزر وازرة
وزر أخرى) أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره . وذلك في بدنه دون ماله . فان
قتل أو كان حدا لم يقتل به غيره ولم يحد بذنبه : فيما بينه وبين الله
عز وجل . لأن الله جزي العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها .

وكذلك أموالهم : لا يجنى أحد على أحد في مال الا حيث خص رسول
الله صلى الله عليه وسلم بأن جنابة الخطأ من الحر على الآدميين على عاقلته .

فأما ما سواها : فأموالهم ممنوعة من أيّد تؤخذ بجنابة غيرهم .
وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس
من وجه الجنابة .

١٤ - ثالثا : ما معنى أن العقوبة عامة ؟

يعنى ذلك أن العقوبة في الشريعة الاسلامية عامة أى توقع على
الجميع بلا تفرقة بين غنى أو فقير ولا حاكم ومحكوم ولا جاهل ولا متعلم
فالعقوبة كما قلنا واحدة وهذا ثابت زمن الرسول صلى الله عليه وسلم
ففي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها : (أن قریشا أهمهم شأن
المخزومية التى سرقت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه الا أسامه حب رسول الله ؟ فكلم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أسامة « أتشفع فى حد من حدود
الله ؟ ثم قام فخطب الناس قال :

« يا أيها الناس انما ضل من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف
تركوه ، واذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد . وايم الله لو أن فاطمة
بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » (٢٦) .

ومن هذا يتضح أن العقوبة عامة فها هو رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصرح بل ويقسم أن فاطمة ابنته لو فرض وسرقت لكان
جزاءها القطع وهكذا فالجميع أمام الله لحكم العدل سواء فلا فاضل
ولا مفضول عند ارتكاب الرذائل .

المبحث الثالث

١٥ - كيف تعمل الشريعة الاسلامية على منع الجريمة ؟

الشريعة الاسلامية الغراء الصالحة لكل زمان ومكان اهتمت كما سبق أن أسلفنا بالجريمة اهتماما كبيرا ووضعت العقوبات الرادعة لكي توقع على من يتجرأ على العباد ويعتدى عليهم وعلى الحرمات سواء كان الاعتداء على حق خالص لله سبحانه وتعالى أم كان على حق للعباد كما ستوضحه فيما بعد هذا اذا ما ارتكبت الجرائم ولكننا نجد أن الشريعة الاسلامية عملت على منع الجريمة لكي لا تقع وقد سلكت في سبيل تحقيق ذلك الطرق التالية (٢٧) .

١٦ - الطريقة الأولى : وهي طريقة تهذيب النفس البشرية .

وقد اهتمت الشريعة بضمير الانسان فأهتمت من أجل ذلك بالعبادات لأن الانسان اذا صحى ضميره فان ذلك يكون عاملا هاما في عدم اقدمه على ارتكاب الجرائم ويكون وازعا له لنصح غيره من ارتكاب الجرائم من أجل ذلك نظمت العبادات ووضعت لها القواعد السليمة وأوضحت فضل من يؤديها على وجهها الأكمل . فالصلاة مثلا وهي عماد الدين الاسلامي اذا واطب عليها الانسان تجعل في نفسه الاطمئنان والخوف من الله سبحانه وتعالى عند التفكير في ارتكاب المعاصي . قال تعالى :

« ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » .

وكذا الصوم فقيام المسلم بالصوم والخشوع لله سبحانه وتعالى يذكره دائما بفعل الخير والعطف على المساكين وعدم التفكير في الجرائم لأنه يشعر بالمحبة وفي الوقت نفسه بمخافة الخالق عز وجل وقال تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معنودات . . . » .

وقال رسولنا الأمين صلى الله عليه وسلم : « الصوم جنة » .

وكذلك الزكاة والحج فيهما منافع للناس وفيهما معاني العطف والحب والمساواة .

(٢٧) الامام أبو زهرة ص ٢٥ بتصرف .

١٧ - الطريقة الثانية : تكوين رأى عام فاضل •

من ذلك مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخلق الحياء بين سائر الناس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء » • وفى سبيل ذلك أيضا حض الاسلام على منع الاعلان عن الجرائم والحض على التستر قال صلى الله عليه وسلم :

« أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو فى ستر الله ، ومن بدا صفحته أقمنا عليه الحد » •

وقال : « ان من أبعد الناس منازل عند الله يوم القيامة المجاهرين ؟ قيل ومن هم يا رسول الله ؟ قال : ذلك الذى يعمل عملا بالليل وقد ستره الله عليه فيصبح يقول فعلت كذا وكذا • يكشف ستر الله » •

١٨ - الطريقة الثالثة هى توقيع العقاب بعد وقوع الجريمة •

وتقصد الشريعة الاسلامية من ذلك أهداف منها ردع الجانى وزجر غيره ومنع العود والتكرار واذا اقتضى الأمر استئصال المجرم لحماية الجماعة يتم ذلك أو الحبس حتى الموت وذلك أيضا لحماية الجماعة من شره •

وقال الشيخ محمود شلتوت رحمة الله عليه وهو يتكلم عن سبل الوقاية من الاجرام :

(لم يكن العلاج بوضع العقوبة الدنيوية هو أول ما هرع اليه الاسلام فى سبيل وقاية المجتمع من آثار التعارض فى الرغبات والشهوات بل اتخذ قبل هذا العلاج نوعين عظيمين من الوقاية الشديدة التى اذا ما نفذت وأحكم تنفيذها كان لها الأثر الحسن فى راحة المجتمع وسلامته من الشرور والمفاسد أولهما : العمل على تهيئة الانسان ليكون عضوا خيرا • وانتاج فى سعادة الجماعة الانسانية فكلف الناس جميعا بالعمل وأرشدتهم الى التجارة والصناعة والزراعة ونفر من البطالة وإهمال النفس فى هذه الحياة •

جاء فى وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة حطب فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه » • الخ •

أما السبيل الثانى • فهو أنه ضمن للانسان فوق حياته المادية بالعمل ، حياة أخرى نفسية سعيدة ، ترجع الى كفالة حقوقه الشخصية

والاجتماعية بتقرير العدل في أدق صورته وتقرير التواصي بالخير والتناهي عن الشر وتقرير معونة الفقراء الذين لا يجدون عملاً أو لا يستطيعون وبذلك تصل الحقوق الى أربابها التي يستوجبونها بأعمالهم وكفاياتهم دون تحكيم لأي اعتبار آخر من حسب أو نسب أو التي يستوجبونها بمقتضى التضامن الاجتماعي والتكافل الانساني الذي وضع الاسلام مبدأه وقرره كأصل من أصول الاجتماع وعلى أنه دين يثاب المرء على فعله ويعاقب على تركه . ولا ريب أنه متى ضمنت الحقوق على هذا الوجه ووصلت الى أصحابها وتمتعوا بها ، اطمأنت نفوسهم ، وأنطفأت لديهم ثورة الغضب والانتقام التي كثيرا ما يبعثها الشعور بالظلم وغمط الحق في هذه الحياة قال الله عز وجل :

« ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا » (٢٨)

وقال لم يكن للشريعة الاسلامية بعد هذا وهي الصادرة عن العليم بغرائز النفوس وخفايا اقلوب - أن تقف عند هذا الحد في مكافحة الشر والاجرام بل رأت - وهو ما يشهد به الواقع - أن الشذوذ بالرغم من هذه الوسائل لابد أن يصاحب هذه الجماعة البشرية وأن طهارة الجماعة البشرية من الشر ضرب من الخيال اللذيد ، الذي لا يتحقق الا بأن يصاغ ذلك العالم صواغا جديدا لا شهوة فيه ولا غضب ولا تتعارض فيه الرغبات والأهواء وأن ذلك الشذوذ الذي لم تنفع فيه وسائل الاصلاح والتهذيب لآية واضحة على تأصل الشرف في بعض النفوس . رأت الشريعة كل هذا ، فلم تجد بدا وقد نصحت بكل الطرق الوقائية من أن تضع العلاج الحاسم لكبح هذا الشذوذ وردة عن طغيانه والتجوير عليه حتى لا يتسع نطاقه وتتفشى جراثيمه فيندفع العالم كله الى مباءة شرا واجرام فاخترت الحكمة الحازمة أن تشرع هذه العقوبات صونا للجماعة عن التدهور والانحلال وردعا للنفوس الطاغية التي لم يبق لها عذر ما في ارتكاب الجريمة .

ولتكفل هذه العقوبات راحة المجتمع وسعادته بقدر الامكان نوع الاسلام العقوبة وجعل منها (تفويضية) بحسب ما يراه الحاكم في كل زمان ومكان وحال وأخرى (نصية) لا يجوز تعديلها ولا الوقوف دونها وذلك فيما يأخذ صفة الاجرام عند جميع الناس وفي جميع الأزمنة والامكنة . (٢٩)

(٢٨) سورة النساء : آية : ٥٨ .

(٢٩) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

الباب الثانى

أقسام العقوبة

١٩ - تمهيد : وكلمة موجزة عن العقوبة الأخروية :

قبل أن نتكلم عن أقسام العقوبة نقول ان العقوبة إما دنيوية وإما أخروية ونظرا لأن موضوعنا يقتصر على العقوبات الدنيوية لأننا بسبيل المقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي فإننا سنقتصر على إيضاح العقوبات الدنيوية ولكن لا يفوتنا هنا أن نخرج ولو بصفة موجزة عن العقوبة الأخروية فنقول ان الشريعة الإسلامية تعاقب الفرد عن أفعاله التي يرتكبها ولم تكتشف أو يكون مصدرها انقلب أو النية وبذلك لا يفلت من العقاب الأخرى مهما نجح من الإفلات من العقاب الدنيوى قال تعالى :

(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) (٣٠)
وقال تعالى : (من يعمل سوءا يجز به) (٣١) وقال صلى الله عليه وسلم
فى بيان العقاب الأخرى « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته
لامرأة ينكحها أو دنيا يصيبها فهجرته لما هاجر اليه) .

والذنوب التي يرتكبها الانسان منها ما يمكن اثباته ويقدم الى جهة القضاء لتوقع عليه العقوبة الدنيوية ومنها ما لا يمكن اثباته وهذا أمره متروك الى يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم والله سبحانه وتعالى هو الخالق القادر الذى لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء هو الذى سيحاسب الفرد عليها . واذا أمعنا النظر والفكر اتضح لنا أن من العقوبات الأخروية الغيبة والنميمة والحسد والقضاء والحقد وغيرها من باقى المحرمات المنهى عنها واذا كان المرء قد أفلت من العقاب الدنيوى نظرا لتعذر الاثبات عليه واكتشاف أمره فانه لن يستطيع أن يفلت من العقاب الأخرى لأنه سيفاجأ بأدلة اثبات قوية لا تقبل منه جدلا لأنها مع أعضاء جسمه .

(٣٠) سورة الزلزلة : الآية ٧ - ٨ .

(٣١) سورة النساء : آية ١٢٣ .

قال تعالى : « يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ، يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين » (٣٢) .

ويقول علماء علم الأخلاق والفلاسفة في كيفية كشف الجرائم المتصلة بالسيرة الشخصية التي لا يمكن اثباتها : (إقامة الدليل على مثل هذه الأعمال من أصعب الأمور ولا يمكن الحصول على الاثبات الا باتخاذ الوحشة واستعمال السعاية وتكثير من الرقباء والالتجاء الى التجسس في ذاته قبيح ضار اذ يخاف على نفسه البريء والجاني معا وكذلك كل من يتصل به فيصير البقاء في المجتمع خطرا لهذا الذعر العام ولسريان النميمة فيركن الناس الى العزلة وتقل الثقة بينهم ويكون القانون قد حاول اجتياح رذيلة فأتى بأرذل منها) (٣٣) .

ولكننا هنا نقول ان الفرد لن يفلت من العقاب الأخرى مهما كانت الأسباب لأن الله سبحانه وتعالى لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السموات .

وقد حذرت الشريعة الاسلامية العباد من ارتكاب المحرمات . وقد قال في ذلك الامام الشيخ محمود شلتوت رحمه الله : (٣٤)

حذرت الشريعة الاسلامية من ارتكاب المحرمات على وجه العموم منذرة بعقوبة الآخرة على صورة كثير في نفوس المؤمنين شدة الخوف من الاقدام على شيء منها وتدفع في الوقت نفسه عن المجتمع كثيرا من شرورها ثم وضعت لبعض الجنايات عقوبات دنيوية الى جانب العقوبات الأخروية حتى يتأذر في دفعها وزجر الناس عنها رادع الدين ورادع السلطان .

فما كان من الجنايات خفيا لا يمكن ضبطه بمظاهرة محدودة كالغيبة والنميمة والحسد والحقد والكذب وغير ذلك مما يتصل بالجانب العملي ولكن لم يأخذ الصورة القصوى من صور الاجرام كأخذ المال الخلقى أكثر من اتصاله بالجانب العملي ، او كان متصلا كثيرا بالجانب غصبا اقتضت فيه على التخدير بالعقوبة الأخروية التي ترجع الى العليم بما تنطوي عليه الجوانح وما تخفيه الصدور .

وما كان منها متصلا بالحياة العامة وله آثاره السيئة في حقوق.

(٣٢) سورة النور : آية : ٢٤ .

(٣٣) أصول الشرائع لبنتام ترجمة المرحوم أحمد فتحي زغلول ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣٤) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٧٩ .

الأفراد والجماعات وله من عناوين الاغراق في الشر اقتصاصا جعلت له عقوبات دنيوية على الحاكم تطبيقها وتنفيذها) .

ويلاحظ أن الأحكام في الشريعة الاسلامية كما قلنا تبني على النيات أي المقاصد دون النتائج فقد تكون النية عمل خير ولكن بالرغم من ذلك توقع العقوبة الدنيوية فقد ضرب ابن القيم مثلا لذلك برجل صوب سهمًا على ثعبان بجوار رجل نائم فأصاب السهم الرجل دون الثعبان ومات الرجل حيث كان يريد نجاته من الثعبان فان هذا الرجل مثوب أمام الله بقصده ومعاقب في الدنيا بخطئه .

ويضرب مثلا آخر في رجل ذهب ليزني فارتكب العمل مع امرأة تبين أنها امرأة له فانه يقرر أنه لا حد عليه في الدنيا ولذلك يعاقب عقوبة الزنا في الآخرة لأنه أصاب في الظاهر موضعًا حلالًا وان كان في النية زانيا . (٣٥١)

أقسام العقوبات الدنيوية

٢٠ - تهمة =

**قسمت العقوبات عدة تقسيمات رأينا
للمصلحة العامة وللغائنة أن نوردتها**

٢١ - تقسيم العقوبات من حيث قوتها *

قسمت الى :

- | | |
|---------------------------|----------------------------------|
| ١ - عقوبات لحماية الدين | (الردة - الزندقة - ونشر البدع) |
| ٢ - عقوبات لحماية الأنفس | (القصاص بكل ضروبه) |
| ٣ - عقوبات لحماية الأموال | (السرقة وما دونها) |
| ٤ - عقوبات لحماية النسل | (كحد الزنى وما دونه) |
| ٥ - عقوبات لحماية العقل | (كحد الشرب وما دونه) |

دليل شرعية عقوبة الردة : -

قوله تعالى :

« ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » (٣٦) .

هنا العقوبة أخروية والعقوبة الدنيوية يستدل بها بالحديث الشريف : (من بدل دينه فاقتلوه) فالعقوبة هنا هي القتل .

وسنتكلم عن دليل باقى العقوبات عند كلامنا على التقسيم الثلاثي للعقوبة انشاء الله .

(٣٦) سورة البقرة : الآية : ٢١٧ .

(*) تقسيم المرحوم أبو زهرة .

٢٢ - تقسيم العقوبات من حيث نوعها

قسمت الى :

١ - عقوبات محدودة •

٢ - وعقوبات غير محدودة •

وهذا التقسيم مبنى على انتهاء العقوبة ويضرب للعقوبات المحدودة أمثلة مثل (عقوبة الحمر والزنا والردة عن الاسلام والقصاص والديات بكل أنواعها والكفارات • وهذه العقوبات حددت بنص شرعى سواء كان من الكتاب أم السنة النبوية الشريفة •

ومن أمثلة العقوبة غير المحدودة التحريض على الفسق وكفتح محال لبيع المسكرات وغير ذلك من الجرائم التى لم يرد نص عن الشارع يوضع عقوبة محدودة لها وتسمى بالعقوبات التعزيرية •

وقال المرحوم أبو زهرة :

العقوبات المحدودة تنقسم الى قسمين :

• حدود وقصاص

٢٣ - تقسيم ابن رشد للعقوبات

قسم العلامة الفقيه ابن رشد العقوبات الى :

- ١ - جنايات على الأبدان والنفوس والأعضاء (تسمى قتلا وجراحا) .
- ٢ - جنايات على الفروج . (زنا وسفاحا)
- ٣ - جنايات على الأموال (الحراية والبيعى والسرقة والغصب) .
- ٤ - جنايات على الأعراض (القذف) .
- ٥ - جنايات بالتعدى على استباحة ما حرمه الله من المأكول والمشروب (الخمر والحدود التى فى الدماء اما قصاص واما مال وهو الذى يسمى الدية) (٣٧) .

٢٤ - تقسيم المرحوم الشيخ محمود شلتوت (٣٨)

قال : سلكت الشريعة في تقرير العقوبة الدنيوية مسلكين بارزين :

المسلك الأول : العقوبة النصية

المسلك الثاني : العقوبة التفويضية .

(٣٨) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٨٠ .

٢٥ - تقسيم ابن القيم *

قال الأحكام نوعان :

نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات ولا الحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك • فهذا لا يتطرق اليه تغير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه •

والنوع الثاني ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا أو مكانا أو حالا كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها فان الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة •

(*) كتابه إغاثة اللهفان •

٢٦ - تقسيم العقوبات بحسب الرابطة القائمة بينها (٣٩)

تقسم العقوبات من هذه الناحية الى :

١ - العقوبات الأصلية :

وهي العقوبات المقررة أصلا للجريمة كالقصاص في القتل والرجم في الزنا وقطع اليد في السرقة .

٢ - العقوبات البدلية :

وهي العقوبات التي تحل محل عقوبة أصلية اذا امتنع تطبيق العقوبة الأصلية لسبب شرعى كالدية اذا امتنع القصاص والتعزير اذا درى الحد أو القصاص .

والعقوبات البدلية هي عقوبات أصلية . انما تعتبر بدلا منها لما هو أشد منها اذا امتنع تطبيق العقوبة الأشد فالدية مثلا عقوبة أصلية في القتل شبه العمد ولكنها اعتبرت بدلية عندما امتنع القصاص شرعا والتعزير عقوبة أصلية وقد اعتبرت بدلية عندما امتنع تطبيق القصاص أو الحد شرعا .

٣ - العقوبات التبعية :

وهي العقوبات التي توقع على الجانى بموجب حكم بالعقوبة الأصلية دونما حاجة للنص عليها فى الحكم ومنها حرمان قاتل أصوله من الميراث وعدم أهلية القاذف للشهادة .

٤ - العقوبات التكميلية :

وهي التى تصيب الجانى بناء على الحكم بالعقوبة الأصلية بشرط أن يحكم بالعقوبة التكميلية . ومثالها تعليق يد السارق فى رقبته بعد قطعها حتى يطلق سراحه .

(٣٩) المرحوم عبد القادر عودة ص ٦٢٢ .

٢٧ - تقسيم العقوبات من حيث وجوب الحكم بها

تنقسم الى عقوبات مقدرة وعقوبات غير مقدرة .

العقوبات المقدرة :

وهي العقوبات التي عينها الشارع نوعا ومقدارا وأوجب على القاضي أن يوقعها على الجاني دون زيادة أو نقصان أو استبدال وتسمى أيضا بالعقوبات اللازمة . لأنها ملزمة لولي الأمر فلا يجوز له إسقاطها أو العفو عنها .

العقوبات غير المقدرة :

وهي العقوبات التي يترك أمر اختيار نوعها من بين مجموعة من العقوبات وللحاكم أن يختار ما يراه مناسبا بعد تقدير ظروف الجريمة وشخصية المجرم وتسمى بالعقوبات المخيرة ومن أمثلتها العقوبات التعزيرية .

٢٨ - تقسيم العقوبات من حيث محلها

تنقسم الى :

١ - عقوبات بدنية :

وهي التي تقع على جسم الانسان ومثالها الرجم والقتل والضرب والجلد والصلب والقطع .

٢ - عقوبات نفسية :

وهي التي يوقعها القاضي على نفس الانسان دون جسمه كالنصح والتوبيخ والتهديد وتسمى بالعقوبات المعنوية .

٣ - عقوبات سالبة للحرية أو مقيدة لها :

وهي العقوبات التي تتضمن سلب حرية المجرم مثل الحبس أو تقييدها مثل التغريب .

٤ - عقوبات مالية :

وهي التي توقع على مال الشخص كالدية والغرامة والمصادرة والاتلاف .

٢٩ - تقسيم العقوبات من حيث الجرائم

تقسم العقوبات بحسب الجرائم التي فرضت عليها الى

١ - عقوبات الحدود :

- وهي التي تفرض على مرتكبي جرائم الحدود .

٢ - عقوبات القصاص والدية :

- وهي المقررة لجرائم القصاص والدية .

٣ - عقوبات الكفارات :

- وهي المقررة لبعض جرائم القصاص والدية والتعزير .

٤ - عقوبات التعزير :

- وهي العقوبات المقررة لجرائم التعزير .

٣٠ - خلاصة التقسيمات

نخلص من التقسيمات المختلفة التي أوردنا بعضها حسب تقسيم الفقهاء أن العقوبات تنقسم الى قسمين رئيسيين هما :

- عقوبات مقدرة وتسمى بالعقوبات النصية
- وعقوبات غير مقدرة وتسمى بالعقوبات التفويضية .

والعقوبات المقدرة :

نص عليها الشارع الحكيم وحددها تحديدا واضحا وهي غير قابلة للزيادة أو النقصان بمعنى أنها واجبة التطبيق وليس للحاكم أو القاضي سلطة فيها فلا يحق لهما أن ينقصا منها أو يزيدها عليها أو يستبدلانا بغيرها . وهذه يندرج تحتها :

- (أ) الحدود
- (ب) القصاص

والعقوبات غير المقدرة :

هي التي لم ينص الشارع الحكيم عليها وترك تقديرها لولى الامر أو القاضي يقدرها حسب كل حالة وله أن يزيد أو ينقص منها وسلطته فيها تقديرية بحيث لا تخرج عن الشرع .

ويدخل تحتها . كل الجرائم التي لا تدخل في الجرائم المقدرة ويعاقب عليها بعقوبة تعزيرية .

وسنوضح أنواع العقوبات في كل نوع باذن الله عندما سنتكلم عن أنواع العقوبات .

الباب الثالث

٣١ - التفريد الجنائي في الشريعة الاسلامية (٤٠)

(٤٠) انظر مؤلفنا النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون .

٣٢ - تمهيد :

الشريعة الاسلامية قسمت الجرائم الى عدة تقسيمات منها التقسيم المبني من حيث جسامه العقوبة المقررة للجريمة فتقسم الى :

- ١ - جرائم الحدود .
- ٢ - جرائم القصاص والدية .
- ٣ - جرائم التعزير :

وجرائم الحدود سبعة هي :

١ - الزنا

٢ - القذف

٣ - الشرب

٤ - السرقة

٥ - الخرابه

٦ - الرده

٧ - البغى

وجرائم القصاص والدية خمسة هي :

١ - القتل العمد

٢ - القتل شبه العمد

٣ - القتل الخطأ

٤ - الجنایة على ما دون النفس عمدا

٥ - الجنایة على ما دون النفس خطأ

وجرائم التعزير :

وهي غير محددة وترك أمر تحديدها لولى الأمر أو القاضى بحسب الأحوال وانها لكثيرة بكثرة ما يبتكره ابن آدم من فنون الإجرام وما يوسوس به ابليس فى نفسه من ضروب الايذاء .

من ذلك يتضح لنا أن الشريعة الاسلامية قد جعلت نظام التفريد الجنائى من ناحية العقاب يدور فى مجالات ثلاث هى :

الحدود القصاص التعزير .

والشريعة الاسلامية قد اعتنت بالجريمة وبالمجرم قاصدة من ذلك حماية المجتمع من كل ضروب الاجرام ومن ناحية أخرى اعتنت بشخصية المجرم مراعية فى ذلك ظروفه وأخلاقه وسيرته . فهى كما وصفها ابن قيم الجوزية مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد وهى عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان دخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله فى أرضه وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها (٤١) .

(٤١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥ .

٣٣ - أساس نظرية التفريد الجنائي

نظرية التفريد الجنائي تقوم على أساس النظر الى ذات الجاني وما يحيط به من ظروف وما ينبغي أن يعامل به من المعاملات التي تنتهي به الى اصلاحه ونظرية التفريد الجاني أو السياسة الجنائية في عرف القانونين يهدف الى المحافظة على المصالح التي يقصد أي مجتمع الى حمايتها ومن المعلوم أن الدوائر التي تتحدد فيها السياسة الجنائية هي ثلاث :

١ - الدائرة التشريعية .

٢ - الدائرة القضائية .

٣ - الدائرة التنفيذية .

وقد رسم « ريمون سالي » نظرية التفريد وجاء من بعدها سياسة الدفاع الاجتماعي التي يدعو اليها المستشار الفرنسي « مارك آنسل » .
ومضمون تلك السياسة يدور حول المتهم وايجاد بدائل للعقاب والعمل العقابي . وقواعد الحد الأدنى التي يجب أن تحكم نظام السجن .

وجماع ما يهدف اليه التفريد الجنائي أو السياسة الجنائية هو ألا يعاقب مرتكب الجريمة بما لا يؤدي الى اصلاحه مع استبعاد الأحكام التي ليست بطبيعتها مجالا للتفريد مثل الاعدام (٤٢) .

٣٤ - الوضع بالنسبة للشريعة الاسلامية :

قد يقال أن الشريعة الاسلامية لم تعرف سياسة التفريد الجنائي أو السياسة الجنائية ولكننا نقول ان الشريعة الاسلامية الحكيمة قد عرفت تلك السياسة منذ زمن بعيد قبل أن تعرفها القوانين الوضعية . بل اننا نقول ان القوانين الوضعية قد استمدت تلك النظرية من الشريعة الاسلامية وسنوضح السياسة الجنائية في الشريعة الاسلامية على الوجه التالي :

(٤٢) القانون الجنائي المدخل والنظرية العامة للدكتور علي راشد ص ٧٢٥ وما بعدها

ود . فكري عكاز ص ٥٨ .

٣٥ - السياسة الجنائية فى الشريعة الاسلامية

٣٦ - بالنسبة للدائرة الأولى : الدائرة التشريعية •

نجد أن الشريعة الاسلامية قد وضعت لجرائم الحدود السبعة (الزنا - القذف - الشرب - السرقة - الحراة - الردة - البغى) • عقوبات مقدرة ليس للوالى أو من يقوم مقامه أن ينقص منها أو يزيد فيها أو يستبدل بها غيرها فالعقوبة توقع على الجانى دون نظر الى رأى المجنى عليه أو الى شخصية الجانى وليس لولى الأمر أن يعفو عن الجريمة أو العقوبة مهما كانت الظروف والأحوال •

- وقد وضعت لجرائم القصاص والدية عقوبة القصاص والدية (جرائم القتل العمد - القتل شبه العمد - الخطأ - الجرح المتعمد - الجرح الخطأ) • وفرضت عقوبة القصاص أو الدية فى حالة القتل العمد وعقوبة الدية فى القتل خطأ وفى الوقت ذاته لا يجوز للوالى أو للقاضى أن ينقص منهما أو يزيد منهما أو يستبدل بهما غيرها وليس للوالى أن يعفو عن الجريمة أو العقوبة • ولكن العفو فيهما متروك للمجنى عليه أو وليه • هذا بالنسبة للدائرة التشريعية نلاحظ أنها حددت العقوبة تحديدا واضحا لا لبس فيه وقد راعت فى ذلك مصلحة الجماعة •

وفى جرائم التعزير بأنواعها (الأصلية جرائم الحدود غير التامة والتي يدرأ فيها الحد - الجرائم التى لا قصاص ولا دية فيها) •

هنا تركت الشريعة للقاضى حرية الاختيار فله أن يختار العقوبة المناسبة من مجموعة العقوبات التعزيرية كما أباحت له سلطة تقديرية فى تحديد الكمية التى توقع لأنه هو الذى يقدر ويراعى ظروف كل مجرم وكل جريمة فله أن يشدد وله أن يخفف مراعى فى ذلك الردع والزجر فى نفس الوقت • فالمشرع قد حدد العقوبة كما ونوعا وصفه فى جرائم الحدود والقصاص وفى التعزير ترك تحديد العقوبة للولاة أو القضاة فلهم سلطة تقديرية محكمة بما ورد من جرائم تعزيرية •

نقصد بتلك الدائرة قيام الولاية والقضاة بتوقيع العقوبات على المجرمين ونلاحظ أن المشرع قد ألزم الولاية أو القضاة بعقوبات محددة نوعا وكما وصفة في جرائم الحدود والقصاص كما سبق أن أوضحناه فليس لهم حق الزيادة أو النقص وجعل لهم سلطة تقديرية في الحكم في الجرائم التعزيرية مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الجماعة والمجنى عليه والجاني والقاضي في جرائم التعزير ينظر الى شخصية الجاني وظروفه وأحواله والدافع الذي دفعه الى ارتكاب الجريمة • ولا يوقع عليه العقوبة الا بعد التأكد من سلامة قواه العقلية حتى في جرائم الحدود ومما يؤيد ذلك ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ماعز حين جاءه مقرا بجريمة الزنا • فقال له صلوات الله عليه لعلك قبلت أو لعلك لامست ؟ ولما أصر قال له أبك جنون ؟ وسأل قومه عنه فشهد القول أن ماعزا من خيرهم تمتعا بالعقل فحكم عليه الرسول الأمين بعقوبة الزنا (الرجم) •

وما فعله أمير المؤمنين في عام الجماعة من عدم تنفيذ حد القطع • روى الامام مالك في الموطأ : أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر عمر كثير بن الصمت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر : أراك تجيعهم ثم قال عمر : (والله لأغرمك غرما يشق عليك) ثم قال للمزني : كم ثمن ناقةك ؟ فقال المزني : كنت والله أمنعها من أربعمئة درهم • فقال عمر : أعطه (الأمر لحاطب) ثمانمئة درهم •

فأمير المؤمنين هنا لم ينفذ القطع لأنه علم أن السرقة كانت لكى يأكلوا منها •

وما قاله أبو حنيفة : اذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير لا يقيم الحدود في عسكره •

والروايات كثيرة في عدم اقامة الحدود في دار الحرب مخافة ان يلحق أهلها بالعدو •

واذا كان أمير المؤمنين رضى الله عنه قد أوقف تنفيذ الحد في عام الجماعة (حد السرقة) فلم يقطع يد سارق في هذا العام فان ما فعله ثم يكن تعطيلا لحد السرقة وانما كان فيه مراعاة لحال المجرم والمجتمع فهنا وجد ظرف استثنائي جعل عمر يوقف الحد • وكان عمر رضى الله عنه في عام الجماعة (عام السنة) يضم الى أهل كل بيت أهل بيت آخر ويقول (لن يهتك الناس على أنصاف بطونهم فكيف تأمر بالقطع في ذلك ؟) •

ومن مظاهر اهتمام الشريعة بالمجرم أيضا في هذا المجال أن لا يسب ولا يلعن •

روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر فقال : اضربوه ، فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه فلما انصرف قال بعض القوم أخزأك الله ؟ قال عليه الصلاة والسلام لا تقولوا هكذا • لا تعينوا عليه الشيطان (رواه البخارى وأبو داود) •

والشريعة تهتم بالمجرم في حالة الضرورة ففي السنن للبيهقي عن أبي عبد الرحمن السلمى أنه أتى عمر بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستسقت فأبى أن يسقيها الا أن تمكنه من نفسها ففعلت فشاور الناس في رجمها فقال على :

هذه مضطرة أرى أن يخلى سبيلها ففعل • وكذلك حل ما حرم من الميتة والدم ولحم الخنزير وكل ما حرم للمضطر •

٣٨ - بالنسبة للدائرة الثالثة الدائرة التنفيذية

في هذه الدائرة تتجلى سياسة تفريد العقوبة سواء في جرائم الحدود والقصاص والتعزير فيراعى مرض الجانى وأحوال الجو من حيث البرودة أو الحر الشديد وكبر السن والتنفيذ على المرأة الحامل والقطع وعدم اكراه المتهم على الاعتراف والاهتمام بالسجناء ومعاملتهم في السجن معاملة حسنة (٤٣) •

ونذكر هنا موقف الشريعة في عملية التنفيذ على الحامل وحديث الغامذية لهو أوضح دليل على مراعاة الشريعة للحامل عند التنفيذ فعندما حضرت واعترفت بالزنا قال لها عليه الصلاة والسلام اذهبي حتى تضعي حملك وحديث معاذ : (ان كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها) • وهناك روايات كثيرة في هذا الشأن •

٣٩ - معاملة المسجونين : ويتضح أيضا سياسة التفريد في معاملة المسجونين في السجن فقد ورد في كتاب الحراج للقاضى أبى يوسف : حدثنا بعض شيوخنا عن جعفر بن يرقان قال : (كتب الينا عمر بن عبد العزيز : لا تدعن في سجونكم أحدا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصل قائما ولا يبيت في قيد الأجل مطلوب وأجروا عليهم من الصدقة

(٤٣) مؤلفنا جرائم السرقة بين الشريعة والقانون • فيه تفصيل ذلك •

ما يصلحهم في طعامهم وأدمهم فمر بتقدير ما يقوتهم في طعامهم وصير ذلك دراهم تجر عليهم في كل شهر يدفع ذلك اليهم فانك ان أجريت عليهم الخبز ذهب به ولاية السجن والقوام والجلالوزة (الشرطة) • وول ذلك رجلا من أهل الخير والصلاح يثبت أسماء من في السجن ممن تجرى عليهم الصدقة وتكون الأسماء عنده ويدفع ذلك اليهم شهرا بشهر يقف ويدعو باسم رجل يدفع ذلك اليه في يده فمن كان منهم قد أطلق وخلي سبيله رد ما يجرى عليه ، ويكون للأجراء عشرة دراهم في الشهر لكل واحد وليس كل من في السجن يحتاج الى أن يجرى عليه وكسوتهم في الشتاء قميص وكساء ، وفي الصيف قميص وازار •

ويجى على النساء مثل ذلك وكسوتهن في الشتاء قميص ومقنعة وكساء وفي الصيف قميص وازار ومقنعة ، وأغنىهم عن الخروج في السلاسل لتصدق عليهم الناس ، فان هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون في السلاسل ليتصدقون وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين في أيديهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا في أهل الاسلام ؟ وانما صاروا الى خروج في السلاسل يتصدقون لما هم فيه من جهد الجوع وربما أعبأوا ما يأكلون وربما لم يصيبوا • ان ابن آدم لم يعر من الذنوب فتفقد أمرهم ومر بالأجراء عليهم مثل ما فسر لك • ومن مات منهم ولم يكن له ولي ولا قرابة غسل وكفن من بيت المال وصلى عليه ودفن ، فانه بلغنى وأخبرنى به الثقة أنه ربما مات منهم الميت الغريب فيمكث في السجن اليوم واليومين حتى يستأمر الوالى فى دفنه وحتى يجمع أهل السجن من عندهم ما يتصدقون ويكثرون من يحمله الى المقابر فيدفن بلا غسل ولا كفن ولا صلاة عليه فما أعظم هذا في الاسلام وأهله •

ولو أمرت بإقامة الحدود لقل أهل الحبس وخاف الفساق وأهل الدعارة وتناهوا عما هم عليه • وانما يكثر أهل الحبس لقلة النظر فى أمرهم انما هو حبس وليس منه نظر • فمر ولاتك جميعا بالنظر فى أمر أهل الحبس فى كل أيام فمن كان عليه أدب وأطلق ومن لم يكن له خلى عنه (٤٤) •

يتضح لنا بعد سرد ما قلناه أن الشريعة الاسلامية قد عرفت نظرية التفريد الجنائي قبل أن تعرفها القوانين الوضعية بأكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان واننا نهيب بالمشرع فى البلاد التى لا تأخذ بأحكام الشريعة الاسلامية أن يلجأ الى قواعد الشريعة يستمد منها نظمه وقوانينه •

(٤٤) كتاب الخراج لآبى يوسف ص ١٦٢ - ١٦٣ •

الباب الرابع

عقوبات جرائم الحدود

٤٠ - تمهيد :

لقد وقع اختيارنا على تقسيم العقوبات حسب الجرائم وهو تقسيمها الى :

عقوبات جرائم الحدود

عقوبات جرائم القصاص والدية

عقوبات جرائم التعزير

وسنتكلم عن عقوبات جرائم الحدود على الوجه التالى ونقول ان جرائم الحدود هي .

١ - الزنا .

٢ - القذف .

٣ - الشرب .

٤ - السرقة .

٥ - الحراة .

٦ - الردة .

٧ - البغى .

ونقول ان الحدود هي العقوبات المقررة لتلك الجرائم . ولكن يجب علينا أن نعرف ما هو الحد أولا :

٤١ - ما هو الحد ؟

الحد لغة : الحد هو المنع أو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو هو الحاجز بين الشيئين وحد الشيء : نهايته .

قال النابغة :

ألا سليمان اذ قال الاله له قم في البرية فاحدوها عن الفند (٤٥)
وقد يطلق في اللغة ويراد منه الذنب نفسه الذي استوجب اقامة الحد
ومن ذلك الحديث : (انى أصبت حدا فأقمه على) (٤٦) .
كما يطلق على المعصية أى أن يكون المراد منه المعصية من ذلك
قوله تعالى :

(تلك حدود الله فلا تقربوها) (٤٧) .

وقوله تعالى :

(تلك حدود الله فلا تعتوها) (٤٨)

الحد شرعا :

قيل ان الحد شرعا هو عقوبة مقدره من الشارع الحكيم وجبت
حقا لله تعالى على من ارتكب موجبها (٤٩) .
وقيل انه العقوبة المقررة حقا لله تعالى أو هو العقوبة المقررة لمصلحة
الجماعة (٥٠) .

وقيل أنه العقوبة الثابتة بنص قرآنى أو حديث نبوى فى جرائم
كان فيها اعتداء على حق الله تعالى (٥١) .

٤٢ - سمات عقوبات الحدود

تمتاز عقوبات الحدود بالمميزات التالية :

- ١ - أنها وضعت لتأديب الجانى وزجره هو وغيره عن ارتكاب
الجرائم ولا ينظر فيها الى شخصية الجانى .
- ٢ - أنها تعتبر ذات حد واحد لأنها عقوبات مقررة ومعنية ولازمه
فلا يستطيع القاضى أن ينقص أو يزيد أو يستبدلها بغيرها .

(٤٥) المقرئ - أحمد القيومى - المصباح المنير (١ : ١٣٥) .

(٤٦) سبل السلام للصنعانى (٤ - ٢) .

(٤٧) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٤٨) سورة البقرة : آية : ٢٢٩ .

(٤٩) نيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ٩٨ .

(٥٠) عبد القادر عوده ص ٦٣٥ .

(٥١) أبو زهرة ص ٨٣ .

٣ - أنها وضعت مستهدفة محاربة الدوافع التي تدعو الى ارتكاب الجريمة بالدوافع التي تصرف عن الجريمة .

٤ - لا ينظر فيها الى مقدار الفعل المرتكب ولا الى مقدار الاعتداء الشخصى الواقع مباشرة على الآحاد انما ينظر فى تقديرها الى الآثار المرتبة عليها .

٥ - الحدود تدرأ بالشبهات فعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله ، فان الامام أن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة » (٥٢) .

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لو كنت راجما أحدا بغير بينة رجمت فلانة ، فقد ظهر منها الريبه فى منطقها وهيئتها ومن يدخل عليها) (٥٣) .

٦ - لا شفاعه فى حد من حدود الله وهذا ثابت من قصة المرأة المخزومية التى كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فأتى أهلها أسامه بن زيد فكلموه فكلم النبى صلى الله عليه وسلم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : يا أسامه لا أراك تشفع فى حد من حدود الله عز وجل ، ثم قام النبى صلى الله عليه وسلم خطيبا فقال : انما هلك من كان قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . والذي نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها فقطع يد المخزومية (٥٤) .

وما رواه ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فهو مضاد الله فى أمره) (٥٥) .

٧ - الحدود لا تمنع من الشفاعه سترا على المسلمين ويدل على ذلك أحاديث كثيرة منها .

ما رواه الزبير عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اشفقوا ما لم يصل الى الوالى فاذا وصل الى الوالى ففقا فلا عفا الله عنه (٥٦) .

(٥٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٩ .

(٥٣) المرجع السابق ص ١٨ .

(٥٤) نيل الأوطار ج ٧ ص ٤٣ .

(٥٥) المرجع السابق ص ٦ .

(٥٦) المرجع السابق ص ٢٢ .

وما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب » .

٨ - تنفذ عقوبات الحدود علنا وهذا واضح في عقوبة القطع والجلد يكون على مشهود من الناس لقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » (٢٧) .

الفصل الأول

٤٣ - فى حد الزنا

٤٤ - تعريف الزنا :

الزنا لغة : مصدر زنى يزنى وهو اسم مقصور ومصيره لغة أهل الحجاز كما فى اللسان وهى اللغة الفصحى وعليه جاء قوله تعالى (ولا تقربوا الزنى) .

وقد يمد فيقال زناء وهى لغة بنى تميم أو لأهل نجد كما فى الصحاح ونقله صاحب اللسان ٥٨ .

تعريفه شرعا :

عرفه الحنفية بأنه وطء الرجل المرأة فى القبل فى غير الملك وشبهة الملك (٥٩) .

وعرفه المالكية : بأنه وطء مكلف فرج آدمى لا ملك له فيه باتقان تعمدًا .

وعرفه الشافعية : بأنه ايلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشبهة مشتهى طبعا .

وعرفه الحنابلة : بأنه فعل الفاحشة فى قبل أو دبر .

(٥٨) العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها فى ضوء الكتاب والسنة للدكتور مطيع الله دخيل الله ص ١٠٧ ولسان العرب المحيط لابن منظور ج ١٩ ص ٧٩ .
(٥٩) انظر التعريفات بمؤلفنا الاجهاض وجرائم الأعراض بين الشريعة والقانون - دار العلوم .

وقال ابن رشد :

هو كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك
يمين (٦٠)

وسمى الزنا فاحشة : قال تعالى (ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة
وساء سبيلا) (٦١) .

المبحث اول

٤٥ - عقاب الزنا :

حددت الشريعة الاسلامية للزنى ثلاث عقوبات هي .

(١) الجلد

(٢) التغريب

(٣) الرجم

وقبل أن نتكلم عن هذه العقوبات نوضح العقوبة في صدر
الاسلام .

٤٦ - عقوبة الزنا في صدر الاسلام :

كانت عقوبة الزنا في صدر الاسلام هي الحبس في البيوت
والايذاء بالتعير أو الضرب والأصل في ذلك قوله تعالى :

« واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدن عليهن أربعة
منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله
لهن سبيلا ، واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فان تابا واصلحا فأعرضوا
عنهما ان الله كان توابا رحيمًا » (٦٢) .

وبعد ذلك نزلت آية سورة النور التي نسخت الآيتين السابقتين
قال تعالى :

(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم

(٦٠) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٢٢ .

(٦١) سورة الاسراء : آية : ٣٢ .

(٦٢) سورة النساء آية : ١٥ - ١٦ .

بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله وباليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) • (٦٣)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (خلوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة) •

يفهم مما تقدم أن عقوبة الزنا مرت بالمراحل التالية :

(أ) كان عقاب الزانية الحبس في بيت أهلها حتى تموت أو يجعل الله لها سبيلا • وكانت عقوبة الزاني الإيذاء (بالتعير أو الضرب بالنعال) فإن تاب بعد ذلك وأصلح عماه وسيرته ترك وشأنه (٦٤) •

(ب) بعد ذلك نسخت الآيتان المشار إليهما بآية سورة النور وأصبحت العقوبة جلد غير المحصن وتغريبه ورجم المحصن •

أي أن عقوبة الزنا كانت في أول الأمر عقوبة تعزيرية ثم نسخت لتصبح عقوبة جريمة من جرائم الحدود وعقوبتها حالا مقررًا بنص القرآن الكريم • (٦٥)

المبحث الثاني

٤٧ - عقوبة الزاني المحصن

٤٨ من هو المحصن ؟

المحصن : هو من وطئ قبل امرأة في نكاح صحيح - ولو مرة - وهو بالغ عاقل سواء في ذلك الرجل والمرأة والمسلم والكافر على القول الصحيح (٦٦) •

(٦٣) سورة النور : آية : ٢ •

(٦٤) تفسير القرآن لابن كثير ج ١ ص ٤٦٢ •

(٦٥) في أصول النظام الجنائي الاسلامي للدكتور محمد سليم العوا ص ٢٠١ •

(٦٦) النووي على مسلم ج ١١ ص ١٩٠ ، مبدل السلام ج ٤ ص ٥ •

٤٩ - ما هو الاحصان ؟

الاحصان في اللغة هو المنع أو الدخول في الحصن وقد يأتي لمعان أخرى مثل العفة - التزويج - الاسلام - الحرية .

العقوبة هنا هي الرجم والجلد فما هو الرجم ؟ وما هو الجلد ؟
الرجم معناه أن يقتل الزاني رميا بالحجارة أو ما شابهه وهو عقوبة معترف بها من جميع الفقهاء الا طائفة الأزارقة من الخوارج .

ما هو الجلد ؟

الجلد : هو العقوبة الثانية للزاني المحصن وسيأتي ايضاحه عند الكلام على أنواع العقوبات البدنية .

وحد المحصن هو الرجم بالحجارة كما قلنا أو ما يقوم مقامها حتى الموت .

٥٠ دليل شرعية عقوبة الرجم :

قلنا ان عقوبة الرجم شرعية وأستدل العلماء على ذلك بما يأتي :

(١) ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن نافع أن عبد الله ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاءه يهود فقال:

« ما تجنون في التوراة على من زنى ؟ »

قالوا نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما . قال : (فأتوا بالتوراة ان كنتم صادقين » فجاءوا بها فقرأوها حتى اذا مر بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها فقال عبد الله بن سلام وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : مرة فليرفع يده فرفعها فاذا تحتها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما . قال عبد الله بن عمر كنت أؤمن رجمهما فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه (٦٧) .

(٦٧) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٢٦ .

٢ - يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خلوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة » (٦٨) .

٣ - ما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد قالا : « أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت بكتاب الله .

وقال الخصم الآخر وهو أفعه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأئذن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قل) قال : ان ابني كان عسيفا عند هذا فزني بامراته واني أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاه ووليدته فسألت أهل العلم فأخبرني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأغديا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فأرجمها) قال ففدا عليها فاعترفت بأمرها فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » (٦٩) .

(٤) - ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم فناده فقال : يا رسول الله اني زنييت فاعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه فقال له يا رسول الله اني زنييت فاعرض عنه حتى ثني ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (أبك جنون ؟) قال : لا . قال : (فهل أحصنت ؟) قال : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذهبوا به فارجموه) (٧٠) .

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم :

(لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ألا اله الا الله وأن دمه مباح) رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزاني والمفسارق لدينه التارك للجماعة) (٧١) .

٦ - ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس رضي

(٦٨) المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ١٢٠ .

(٦٩) المغني ج ١٠ ص ١٢٤ .

(٧٠) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢١٩ شرح فتح القدير ج ٤ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٧١) المغني ج ١٠ ص ١٢٦ ، وشرح فتح القدير ج ٤ ص ١٢١ - ١٢٢ .

الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له (لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟) .

قال : لا يا رسول الله ، قال : (أنكثها) لا يكنى . قال : نعم فعند ذلك أمر برجمه (٧٢) .

٧ - ما رواه سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت : أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز بن مالك . قال : « وما ذاك ؟ » (قالت انها حبلى من الزنا قال : ما ذاك) قالت أنها حبلى من الزنا قال : (أنت ؟) قالت : نعم . فقال لها : (حتى تضعي ما في بطنك) . قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت . فقال (اذن لا ترجمها وتدع ولدها صغير ليس له من يرضعه) فقام رجل من الأنصار : الى رضاعه يا رسول الله قال (فأرجمها) (٧٣) .

٨ - ما ثبت في الصحيحين أن عمر رضى الله عنه قال : ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأتها وعقلتها ووعيتها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى بالرجم حق على من زنا اذا أحسن من الرجال والنساء اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (وهى الشيخ والشيخة اذا زنيا . فارجموهما البتة تكالا من الله والله عزيز حكيم ، ثم نسخ رسمه وبقي حكمه) . (٧٤) .

٥١ - جلد المحصن :

جلد المحصن قبل رجمه هى العقوبة الثانية للزاني المحصن وأساس هذه العقوبة هى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (خلوا عني . . والشيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة) .

ولكن هل الجلد قبل الرجم متفق عليه أم أن هناك خلاف عليه ؟ .
اختلف الفقهاء فى ذلك على أقوال :

(أ) فريق يرى أن عقوبة الزاني المحصن هى الجلد مع الرجم واستدلوا على ذلك أن القرآن جعل الجلد عقوبة أساسية للزنا لقوله تعالى :

(٧٢) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٣١٩ وصحيح البخارى ج ٤ ص ١٦٤ .

(٧٣) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١١٩ وشرح الزيلعى ج ٣ ص ١٧٥ .

(٧٤) المغنى ج ١٠ ص ١٢١ .

(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلده)

ثم جاءت السنة بالرجم فى حق الثيب والتغريب فى حق البكر فوجب الجمع بينهما وقد أشار الى هذا على بن أبى طالب حيث جلد شراحه يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتهما بكتساب الله ورجمتهما بسنة رسول الله . وقد صرح النبى صلى الله عليه وسلم بقوله فى حديث عبادة بن الصامت (والثيب بالثيب الجلد والرجم) (٧٥) .

وهذا الصريح الثابت بيقين لا يترك الا بمثله واذا كان نص الحديث قد جعل للبكر عقوبتين الجلد والتغريب وجعل للمحصن عقوبتين الجلد والرجم وقد سلمنا بعقوبتى البكر فقد وجب التسليم بعقوبتى الثيب فيجلد أولا ثم يرجم ثانيا .

وبهذا رأى قال الحسن واسحق وابن المنذر وعليه مذهب الظاهرية والشيعة الزيدية ورواية فى مذهب أحمد (٧٦) .

(ب) فريق آخر يرى أن العقوبة هى الرجم فقط أى أنه لا يعترف بعقوبة الجلد قبل الرجم واستدل أصحاب هذا رأى بأحاديث رجم ماعز والغامدية واليهوديين فلم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه جلدهم ورجمهم وأيضا فان الجمع بين الجلد والرجم لا فائدة منه فالرجم أشد من الجلد فان كان الهدف من الحد زجر غير الجانى فالرجم كاف فى الزجر وان كان الهدف من الرجم زجر الجانى فزجره فى هذه الحال بالجلد لا فائدة منه لأن رجمه يقضى عليه فلا محال لزجره وأصحاب هذا رأى هم مالك وأبو حنيفة والشافعى وفى رواية عن أحمد .

(ج) - وهناك فريق ثالث فى رأيه أن الثيب ان كان شيخا جلد ورجم وان كان شابا رجم ولم يجلدوا بذلك بما روى عن أبى ذر أنه قال :

(الشيخان يجلدان ويرجمان والثيبان يرجمان والبكران يجلدان وينفيان) . وعن أبى بن كعب ومسروق مثل هذا (٧٨) .

(٧٥) نيل الأوطار ج ٧ ص ٩١ .

(٧٦) المغنى ج ١٠ ص ١٢٤ .

(٧٧) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٣ - المغنى ج ١٠ ص ١٢٥ - شرح العناية ج ٤

ص ١٣٣ .

(٧٨) المحلى ج ١١ ص ٢٣٤ .

المبحث الثالث

٥٢ - عقوبة غير المحصن

غير المحصن هو البكر سواء كان ذكرا أم أنثى ومقدار الجلد مائة جلدة والتغريب لمدة عام ان كان حرا الدليل على ذلك : قوله تعالى :
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (٧٩) •

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم خلوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام (٨٠) •

ولكن هل التغريب متفق عليه أم أن هناك خلاف ؟ أساس عقوبة التغريب هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم السابق • وعقوبة التغريب مختلف عليها وذلك على التفصيل التالى :

١ - يرى أبو حنيفة وأصحابه أن التغريب ليس من الحد ولكنه من التعزير يجوز الحكم به اذا رآه الامام واستدلوا على ذلك بأن التغريب لم يرد فى آية الزنا لأن الآية (الزانية والزاني ٠٠) لم تذكر الا الجلد فقط وذكر الجلد دون النفي فى موضوع الحاجة الى البيان وأيضا فان التغريب فتح باب الزنا لعدم الاستحياء من العشييرة ومنه القضاء على ما تحتاج اليه المرأة من المأكول والملبوس فربما اتخذت المرأة الزنى وسيلة للتكسب غير المشروع والعيش (٨١) •

٢ - وذهب الجمهور من الفقهاء الى أنه يجب التغريب مع الجلد وأنه من عام الحد وقد روى ذلك عن الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم واليه ذهب عطاء وطاوس والثورى وابن أبى ليلى والشافعى واسحق وأبو ثور (٨٢) • وأيدوا ذلك بحديث العسيف المتقدم والذين قالوا بالتغريب اختلفوا فيمن يوقع عليه هل يوقع على الرجل أم الأنثى ؟

ذهب مالك والأوزاعى الى أن التغريب يكون للرجل الحر دون المرأة لأن المرأة تحتاج الى حفظ وصيانة ولأنها لا تخلو من التغريب بمحرم أو

(٧٩) سورة النور : آية : ٢ •

(٨٠) شرح فتح القدير ج ٤ (ص ١٣٢ - ١٣٤) •

(٨١) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٣٤ - شرح العناية والهداية ج ٤ ص ١٣٥ -

• ١٣٦

(٨٢) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٣٣ •

بغير محرم والرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم) .

وقالوا ان تغريب المرأة بغير محرم فيه اغراء لها بالفجور وتضييع لها وان غربت بمحرم أفضى الى تغريب من ليس بزنان ونفى من لا ذنب له .

وقالوا أيضا أن ايجاب التغريب على المرأة يلزم منه فوات حكمة الحد لأن الحد وجب زجرا عن الزنى وفى تغريبها اغراء به ويمكن منه (٨٣) .

— ذهب الشافعى وأحمد والثورى والطبرى وغيرهم الى أن التغريب يشمل الرجل والمرأة أى كل زان غير محصن (٨٤) .

المبحث الرابع

٥٣ — حد الأمة والعبد :

عقوبة الأمة والعبد اذا زنى هى الجلد خمسون جلدة سواء كانا بكريين أو ثيبين لقوله تعالى :

(ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم (٨٥) .

ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير) (٨٦)

هذا هو ما ذهب اليه أهل العلم وقالوا ان الرجم لا يتنصف ولكن الجلد يمكن تنصيفه .

وذهب رأى آخر الى أن الجلد يتنصف على الأمة والعبد اذا كانا

(٨٣) المغنى ج ١٠ ص ١٣٣ وشرح الزرقانى ج ٨ ص ٨٣ .

(٨٤) ابن حجر — فتح البارى ج ١٥ ص ١٠٧ .

(٨٥) سورة النساء : آية ٢٥ .

(٨٦) نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٤ .

زوجين ولا حد على غيرهما وهذا هو ما ذهب اليه ابن عباس (٨٦م) .

ولكن جميع الأحاديث الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤكد صدق الرأي الأول سواء أحصنت الأمة أم لم تحصن (٨٧) .

وقبل أن نختم هذا الفصل نقول أن عقوبة الرجم قد وردت في التوراة ففي سفر التثنية ما نصه . (إذا وجد رجل مضطجعا مع امرأة زوجة بعل يقتل الاثنان : الرجل المضجع مع المرأة فتنزع الشر من إسرائيل) .

(وإذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل فوجدوها رجل بالمدينة ، فاضطجع معها فأخرجوهما كليهما من المدينة وارجموهما بالحجارة حتى يموتا ، الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه فينزع الشر من المدينة) . ويلاحظ أن الانجيل لم يعارض التوراة في جريمة الرجم .

وبما يقوله البعض عن بشاعة عقوبة الرجم مردود عليهم لأن الشريعة الإسلامية تهدف الى الردع والزجر لينصلح حال الأمة والزاني لا حجة له لأن سبل الزواج الشرعي ميسورة فهو بما يرتكبه يكون عضو فاسد وقد قال سبحانه وتعالى :

(ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) (٨٨) .

وقال : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) .

(٨٦) (مكرر) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٤٣ .

(٨٧) سبل السلام ج ٤ ص ١١ .

(٨٨) سورة النور : آية ٢ .

الفصل الثاني

٥٤ - حد القذف

٥٥ - تعريف القذف (*)

القذف في اللغة : معناه الرمي بشدة وقوة بالقذف بالحجارة الرمي بها وقذف المحصنة : سبها ومنه سمت القذيفة .

وجاء في لسان العرب :

القذف ههنا رمى المرأة بالزنا أو ما كان في معناه وأصله الرمي ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه (٨٩) .

القذف اصطلاحاً :

هو اتهام المحصن بالزنا أو نفى نسبه من أبيه أما من ينفي شخصاً عن أمه فلا حد عليه لأنه لم يرم بالزنا (٩٠) ولا يعتبر قذفاً لو نسبته إلى الزنا بطريق الكناية كما لو قال شخص لرجل محصن يا زاني فيقول آخر صدقت ، كما لا يعتبر قذفاً إذا نسبته إليه لا على سبيل الشتم والتعيير وإنما يريد أداء الشهادة حية لله تعالى والقذف دلالة مثل أن ينفي نسبه من أبيه المعروف بنسبه إليه فإنه يدل على زنا أمه (٩١) .

القذف شرعاً :

الرمي بالزنا فحسب وقال ابن عرفة نسبه آدمي لغيره زنا أو قطع نسب مسلم والأخص لايجاب الحد : نسبه آدمي مكلف حراً لغيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطبق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم .

(*) يراجع مؤلفنا جرائم الاعتداء على الشرف والاعتبار بين الشريعة والقانون

(٨٩) لسان العرب ج ١١ ص ١٨٤ .

(٩٠) دالوا ص ١٩٣ .

(٩١) الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية د. أبو الحمد أحمد موسى ص ٧٨ .

المبحث الأول

٥٦ - عقوبة القذف عامة

للقذف عقوبتان الأولى أصلية وهي الجلد ثمانون جلدة والثانية
تبعية وهي عدم قبول الشهادة .

٥٧ - دليل مشروعية عقوبة القذف :

وردت عقوبة القذف بنص القرآن الكريم .

قال تعالى :

(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين
تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم) (٩٢) .

المبحث الثاني

٥٨ - قذف الزوج لزوجته :

النص القرآني الشريف السابق كان يطبق على قاذف الأجنبية
والزوجات بلا تفرقة قبل أن تنزل الآيات التي نزلت في شأن حد قذف
الزوجات ولما كانت آيتي سورة النور عامة لم تفرق في العقوبة بين قذف
الزوجة وقذف الأجنبية وفهم الأصحاب منه ذلك نشأت بينهم مشكلة
تقدموا بها الى الرسول صلى الله عليه وسلم :

روى عن سعيد بن جبير أنه قال لعبد الله ابن عمر (يا أبا
عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما) قال : سبحان الله ! نعم أول من
سأل عن ذلك فلان ابن فلان قال : قال يا رسول الله أرايت لو وجد أحدا
امراته على فاحشة كيف يصنع ؟ ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكت
على مثل ذلك وان ذهب ليأتي بالشهود انتهى كل شيء فسكت الرسول
صلى الله عليه وسلم فلم يجبه على هذه الشكوى . فلما كان بعد ذلك
أتاه السائل فقال : (ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به) . فأنزل الله

(٩٢) سورة النور الآيتان ٤ ، ٥ .

تعالى قوله : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ويدرونها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين) (٩٣) •

وبهذه الآيات حلت المشكلة وأقيمت الشهادات الأربع من الجانبين محل الشهود ودفع بها الحد فهنا القذف من الزوج لزوجته •

٥٩ - ما هو اللعان ؟ :

اللعان في اللغة : الطرد والابعاد وفي الاصطلاح شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة بالطعن من جانب الرجل وبالعضب من جانب المرأة قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حق الزوجة (٩٤) •

٦٠ - ما الذي يترتب على اللعان ؟

١ - اذا تم اللعان بين الزوجين بأن حلف الرجل ولم تحلف المرأة ترتب على ذلك الأحكام التالية :

(أ) سقوط الحد عن الزوج وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
اهلال بن أمية (أبشر يا هلال فقد جعل الله فرجا ومخرجا) •

(ب) نفى النسب لما روى أن ابن عمر رضى الله عنه أن رجلا لعن امرأته في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأنتفى عنه ففرق الرسول بينهما وألحق الولد بالمرأة •

(ج) تحدد الزوجة حد الزنى •

٢ - اذا تم اللعان بين الزوجين بأن حلف الرجل والمرأة ترتبت على ذلك الأحكام التالية :

(أ) حرمة استمتاع كل من الزوجين بالآخر •

(ب) التفريق بينهما •

(٩٣) سورة النور (الآيات من ٦ - ٩) نيل الأوطار ج ٧ ص ٩٥ •

(٩٤) الأحوال الشخصية - محمد زكريا البردي ص ٤٢٩ •

والتفريق يكاد يكون مجمع عليه بين الفقهاء أما الاختلاف بينهم فهو هل يتم التفريق من غير قرار القاضي أم لابد من قرار القاضي بالتفريق؟

وعند الحنفية لا يتم إلا بقرار من القاضي الذي تولى اللعان واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : لمن لاعن أمامة : (كذبت عليها أن أمسكتها ثم فرق بينهما فدل ذلك النص على أن له امساكها بعد اللعان ما لم يفرق القاضي وأن تفريق القاضي هو الفارق بين الحل والحرمة .

وأستدلوا أيضا بما ورد من أن رجلا طلق امرأته ثلاثا بعد اللعان فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم والسكوت من النبي صلى الله عليه وسلم دليل على بقاء النكاح .

وقال الشافعي وأصحابه والظاهرية وأكثر المالكية أنه يتم التفريق من غير قرار من القاضي وذلك لأن السبب قد قام وهو اللعان (٩٥) .

وأتفق بعض الفقهاء على أنه إذا فرق القاضي بين المتلاعنين وقع بهذا التفريق طلاق بائن وهذا رأى أبى حنيفة ومحمد ولا يحل للزوج أن يعاود سيرته الأولى مع زوجته إلا أن كذب نفسه أو صدقته زوجته أو كان منه أو من الزوجة ما يزيل أهلية الشهادة (٩٦) .

ويرى الأئمة الثلاثة وزفر وأبو يوسف والحسن بن زياد هي فرقة بغير طلاق توجب حرمة مؤقتة كحرمة الرضاعة .

٦١ - ٣ - حكم امتناع أحد الزوجين عن اللعان :

لخص الجصاص في أحكام القرآن أقوال التابعين والمجتهدين في هذا المقام فقال : (وقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد : (أيهما نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن) . وقال مالك والحسن بن صالح والليث بن سعد والشافعي (أيهما نكل حد إن نكل الرجل حد للقذف وإن نكلت المرأة قذف للزنا) وروى معاذ بن معاذ عن أشعث عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي ثعلبة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا لاعن وأبت أن تلاعن رجعت) .

(٩٥) أبو زهرة من ١٢٠ .

(٩٦) البرديسي من ٤٣٤ .

الفصل الثالث

٦٢ - حد شرب الخمر

٦٣ - تعريف الخمر (*) :

في اللغة : الخمر في اللغة تذكر وتؤنث والأفصح تأنيثها فالأصمعي أنكر التذكير ويقال لها الحمرة وقال ابن سيدة الأعرف في الخمر التأنيث . يقال خمره صرف وقد يذكر يقال هو خمر وقال ابن مالك في المثلث (الحمرة هي الخمر في اللغة وكانت تسمى بالاثم . وقال ابن الأعرابي ، سميت الخمر خمرا لأنها تركت فاختمرت واختمارها تغير ريحها ، وقيل سميت بذلك لمخامرتها العقل والخمر الدائم الشرب للخمر .

والخمر لها أسماء كثيرة - قيل تسعون وقيل مائة وعشرون وقيل مائة وتسعون . وفي حديث سمرة : أنه باع خمرا فقال عمر : قاتل الله سمرة . قال الخطابي إنما باع عصيرا مما يتخذ خمرا فسماه باسم يؤول كما قال الله تعالى : (اني أراني أعصر خمرا) . فلهذا نقم عمر رضى الله عنه عليه لأن بيع العصير ممن يتخذ خمره مكروه وأما ان سمرة باع خمرا فلا لأنه لا يجهل تحريم الخمر مع اشتهاة (٩٧) .

فالخمر لغة هي كل مسكر مخامر العقل مغط عليه . وخمر الشيء ستره وخمر الشهادة كتمها وخمر وجهه . غطاه وأخمر : توارى . وخامر الشيء : خالطه . وخامر القلب : داخله . وخامره الداء أى دخل جوفه (٩٨) .

(*) مؤلفنا المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون .

(٩٧) الخمر في الفقه الاسلامي للدكتور فكري أحمد عكاز ص ٢٩ .

(٩٨) الخمر بين الطب والفقه للدكتور محمد علي البار ص ١٢ .

الخمير في اصطلاح الفقهاء :

عند أبي حنيفة :

الخمير هي النىء (بكسر النون وسكون الياء وبالهَمْزة) من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد أى رمى بالرغوة بحيث لا يبقى فيه رغوة فيصفو ويبرق .

عند الصحابين : (محمد وأبو يوسف)

الخمير هي النىء اذا غلا واشتد - فقط - قذف بالزبد أو لم يقذف به سكن عن الغليان أم لا لأن معنى الاسكار يتحقق بدون القذف بالزبد (٩٩) .

فالصاحبان لم يشترطا فى شراب العنب النىء لكى يسمى خمرا أن يقذف بالزبد بل يكفى عندهما أن يغلى بمعنى أن يرتفع أسفله فهو بهذه الكيفية يعتبر خمرا سواء قذف ورمى رغوته أم لا .

عند مالك والشافعى وأحمد :

يلاحظ أن الشرب عند الأئمة الثلاثة هو شرب المسكر سواء سمي خمرا أم لم يسمى خمرا وسواء كان عصيرا للعنب أو لآى مادة أخرى كالبلح والزبيب والقمح والشعير والأرز وسواء أسكر قليلة أو أسكر كثيرة (١٠٠) .

والحد عندهم واحد هو حد الشرب فقط لأن القاعدة عندهم أن ما أسكر كثيرة فقليلة حرام .

فقد قال الامام مالك (١٠١) والسنة عندنا أن كل من شرب شرابا مسكرا فمسكر أو لم يسكر فقد وجب عليه الحد لما روى عن عائشة رضى الله عنها : أنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التبع فقال : كل شراب أسكر حرام . والتبع هو شراب العسل وكان أهل اليمن يشربونه .

ولأن الخمير هي ما خامر العقل فشمّل كل مسكر وسميت بذلك

(٩٩) شرح فتح القدير ج ١٠ ص ٩٠ .

(١٠٠) شرح الزرقانى ج ٨ ص ١١٢ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥٨ المفتى ج ١٠

ص ٢٣٦ .

(١٠١) بداية المجتهد ج ٥ ص ٢٨ وشرح موطن الامام مالك .

لأنها تخمر العقل : أى تغطيه وتستره وكل شىء غطى شيئا فقد خمره
كخمار المرأة لأنه يغطى رأسها • وقد أخرج أصحاب السنن الأربعة
وصححه ابن حبان عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول « ان الحمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة
والشعير والزرة » •

وعد عمر الحمسة لاشتتهار أسمائها فى زمنه وجعل ما فى معناها من
أرز وغيره خمرا اذ ربما تخامر العقل •

المبحث الأول

٦٤ - عقوبة شرب الحمر

تحددت عقوبة شرب الحمر بالسنة النبوية الشريفة من قول الرسول
وعمله واجماع الصحابة ولم ينص على العقوبة فى القرآن الكريم •
تحديد نوع العقوبة :

تحددت نوع العقوبة بالجلد وذلك ثابت من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى شأن شارب الحمر أتى به • فقال (اضربوه) •

٦٥ - مقدار العقوبة :

لم يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حدد مقدار العقوبة
تحديدا قاطعا وروى عنه أنه ضرب أربعين فى الحمر وروى عنه أن الضرب
لم يكن محدد العدد (١٠٢) • ولم تكن العقوبة الجلد دائما ، وإنما كانت
الضرب باليد أو بالنعل أو بالثوب •

وضرب أبو بكر أربعين وضرب على ابن أبى طالب رضى الله عنه
أيضا أربعين وقد ضرب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثمانين •
وسنورد الأحاديث والروايات الدالة على ذلك •

٦٦ - (١) فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم :

قال أبو هريرة رضى الله عنه : أتى النبى صلى الله عليه وسلم
بمرجل قد شرب الحمر فقال : (اضربوه) فمنا الضارب بيده والضارب

(١٠٢) عبد القادر عوده ص ١٢٠ •

بنعله والضارب بثوبه فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله • قال عليه الصلاة والسلام : (لا تقولوا هكذا • لا تعينوا عليه الشيطان) رواه البخارى وأبو داود •

وعن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم جلد فى الحمر بالجريد والنعال وفى رواية : أتى النبى صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الحمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين ولفظ الترمزى : ضرب النبى صلى الله عليه وسلم بنعلين أربعين •

٦٧ - (٢) فى عهد أبى بكر رضى الله عنه :

روى البخارى فى صحيحه عن أنس رضى الله عنه قال • (جلد النبى صلى الله عليه وسلم فى الحمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين) (١٠٣) •

٦٨ - (٣) فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه

أخرج البخارى عن السائب بن يزيد قال : (كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرة أبى بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان آخر أمره عمر جلد أربعين حتى اذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين •

٦٩ - ٤ - فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه :

ما فعله عثمان رضى الله عنه مع الوليد حينما جاءوا به اليه وقالوا انه صلى الصبح ركعتين ثم قال : (أريدكم) أى على ركعتين لأنه سكران بل وشهد عليه حمران بن أمامة مولى عثمان أنه رآه يشرب الحمر وشهد آخر أنه رآه يتقيأها وعندما ضربه بعضى أربعين قال على : كفى جلد النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل أمر حسن ولكن هذا أى الأربعون أحسن عندى لأنها فعل النبى صلى الله عليه وسلم (١٠٤) •

٧٠ - خامسا : فى عهد على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

أخرج البخارى ومسلم عن على رضى الله عنه أنه قال : ما كنت

(١٠٣) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٠ •

(١٠٤) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٥ نيل الأوطار ج ٧ ص ١٥١ •

أقيم على أحد حدا فيموت فيه فأجد في نفس منه الا صاحب الحمر فانه ان مات مات وديته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه والمراد لم يسن فيه عذرا معينا والا فيعلوم قطعا انه أمر بضربه .

٧١ - سادسا : في عهد الأئمة رضى الله عنهم :

اختلفت الأئمة في تحديد مقدار العقوبة وستورد آرائهم على الوجه التالى :

١ - يرى فريق منهم الى أن حد الشرب هو ثمانون جلده وهذا هو ما يراه مالك وأبو حنيفة والشافعى فى رواية عنه وأحمد بن حنبل فى رواية عنه والثورى والأزاعى وابن المنذر (١٠٥) .

٢ - يرى فريق منهم الى أن حد شارب الحمر هو أربعون جلدة وهذا هو ما يراه أبو ثور وداود والشافعى فى رواية أخرى وأحمد بن حنبل فى رواية ثانية .

٣ - يرى البعض أن المحدود فى الحمر يقتل بعد حده فيها ثلاث مرات وهذا هو ما ذهب اليه بعض فقهاء الظاهرية والامامية ولكن جمهور الفقهاء ذهبوا الى أن قتل شارب الحمر فى المرة الرابعة منسوخ (١٠٦) .
وقيل ان ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه أى زيادته الى ثمانين هو زيادة مقبولة على سبيل التعزير .

ويرى الامام أبو زهرة رحمه الله أن الزيادة التى فعلها عمر رضى الله عنه ليست تعزير لأن عمر قد التزم الثمانين فيمن شربها والتعزير لا يلزم فى كل الأحوال بالزيادة على حد الله سبحانه وتعالى (١٠٧) .

(١٠٥) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٨٥ - شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٥٨ البداية

ج ٢ ص ٤٣٥ .

(١٠٦) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٥٥ - المنهاج ج ٤ ص ١٨٩ .

(١٠٧) أبو زهرة - العقوبة ص ١٦٧ .

الفصل الرابع

٧٢ - حد السرقة

٧٣ - تعريف السرقة (*)

تعريف السرقة لغة :

السرقة في اللغة هي أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية ومنه استراق السمع أى الاستخفاء به وقيل هي أخذ كل ما يتمول خفيه مثل : السرقة بكسر الراء وهو مأخوذ من (١٠٨) سرقة مالا يسرقه ، من باب ضرب ، يتعدى الى المفعولين بنفسه) وقد يتعدى الى الأول بحرف جر زائد ، كما تقول : سرق منه مالا .

والمصدر سرق بفتح السين والراء أو سرق بفتح السين وكسر الراء .

السرقة عند الفقهاء :

تعددت تعاريف الفقهاء للسرقة وان كانت التعاريف تتفق فى معظمها من ناحية الشروط وسنورد التعاريف المختلفة لها التى قال بها الفقهاء وتعاريف أصحاب المذاهب الفقهية على التفصيل التالى :

قال صاحب فتح القدير (١٠٩) .

السرقة التى علق بها الشرع وجوب انقطع هى أخذ العاقل البالغ

(*) مؤلفنا جرائم السرقة بين الشريعة والقانون - دار العلوم .

(١٠٨) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير لأحمد المصرى ج ١ ص ٢٩٤ .

والمصباح لاسماعيل الجوهري ج ٤ ص ١٤٩٦ .

(١٠٩) شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢١٩ .

عشرة دراهم أو مقدارها خفية عمن هو متصدد للحفاظ مما لا يتسارع اليه
الفساد من المال المتمول للغير من حرز بها شبهة .

• السرقة أخذ مال الغير مستترا من غير أن يؤتمن عليه (١١٠) .

تعريف الخفية للسرقة :

المذهب الحنفى ورد به عدة تعاريف للسرقة نكتفى منها بالآتى :

(أ) أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستتار (١١١) .

(ب) هي الأخذ على سبيل الاستخفاء (١١٢) .

(ج) أخذ مكلف خفية قدره عشرة دراهم مضروبة بحرزة
بمكان (١١٣) .

(د) أخذ مكلف ناطق بصير عشرة دراهم جياذ أو مقدارها مقصودة
ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحيحة مما لا يتسارع اليه الفساد
فى دار العدل من حرز لا شبهة ولا تأويل منه .

تعريف الشافعية للسرقة :

(أ) هي أخذ المال خفية من حرز مثله (١١٥) .

(ب) هي أخذ المال خفية ظلما من حرز مثله (١١٦) .

(ج) هي أخذ البالغ المختار نصابا من المال من حرز مثله لا شبهة
فيه (١١٧) .

(د) أخذ مال الغير خفية من حرز مثله (١١٨) .

(١١٠) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧٢ .

(١١١) الفتاوى الأتقروية ج ١ ص ١٥٩ .

(١١٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٥ .

(١١٣) شرح الهروى على كنز الدقائق ج ١ ص ٢٨٤ .

(١١٤) الدر مع حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٨٢ .

(١١٥) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤١٨ - ٤٣٦ .

(١١٦) المنهاج ج ٤ ص ١٥٨ .

(١١٧) المهذب ج ٢ ص ٢٩٤ .

(١١٨) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٣٧ .

تعريف الخنابلة للسرقة :

- (أ) هي أخذ مكلف نصاباً من مال محترم لغيره بلا شبهة خفية باخراجه من حرز من غير مأذون في دخوله بقصد واحد أو أخذ شيء شخص حر ذكراً أو أنثى لا يميز لصغير أو جنون (١١٩) .
- (ب) أخذ مال الغير مستترا من غير أن يؤتمن عليه (١٢٠) .
- (ج) أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره يبلغ نصاباً أخرجه من حرز بقصد وأخذه خفية لا شبهة له فيه (١٢١) .

تعريف الخنابلة للسرقة :

- (أ) هي أخذ الملتزم نصاباً من حرز مثله من مال معصوم لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء (١٢٢) .
- (ب) أخذ المال على وجه الحفية والاستتار (١٢٣) .
- (ج) أخذ مال على وجه الاختفاء من مالكة أو نائبة (١٢٤) .
- (د) أخذ المكلف الملتزم مالا معصوماً مقداره نصاباً اختياراً من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة على وجه الاختفاء (١٢٥) .

تعريف الشيعة للسرقة :

- هي أخذ مال الغير المحرم خفية من غير أن يؤتمن (١٢٦) .
- وقيل أن السرقة هي أخذ البالغ العاقل المختار الملتزم بأحكام الشريعة مالا لغيره بلغ نصاباً خفية من حرز مثله وليس له فيه شبهة سواء في ذلك الحر والعبد والذكر والأنثى .

(١١٩) الأجوبة التبديية في مذهب المالكية ص ١٨١ .
(١٢٠) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٧٢ .
(١٢١) مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .
(١٢٢) زاد المستنقع ص ١٦٦ .
(١٢٣) المغنى ج ١٠ ص ٢٣٩ .
(١٢٤) الروض المربع بشرح زاد المستنقع ج ٢ ص ٢٤٩ .
(١٢٥) المرجع السابق .
(١٢٦) التاج المذهب ج ٤ ص ٢٣٥ .

٧٤ - خلاصة التعاريف :

نخلص مما تقدم ومن سرد التعاريف التي أوردناها أن الفقهاء والمذاهب تكاد تجمع على أن السرقة هي أخذ مال الغير خفية بنية تملكه .
وأن السرقة في الشريعة الإسلامية نوعان :

١ - سرقة عقوبتها حد

٢ - سرقة عقوبتها تعزير

والسرقة المعاقب عليه حدا نوعان :

١ - سرقة صغرى (أخذ مال الغير خفية ٠٠٠) :

٢ - سرقة كبرى (أخذ مال الغير على سبيل المغالبة) :

والسرقة المعاقب عليها بالتعزير نوعان :

١ - هي كل سرقة ذات حد وتخلف أحد شروط الحد فيها أو درى الحد فيها للشبهة (كأخذ مال الابن - وأخذ المال المشترك) .

٢ - أخذ مال الغير دون استخفاء أى يعلم المجنى عليه وبدون رضاه وبغير تهديد أو مغالبة ويدخل تحت هذا النوع الاختلاس والغصب والنهب .

ويلاحظ أن لفظ السرقة يطلق على السرقة الصغرى أما السرقة الكبرى فيطلق عليها لفظ الحراقة أو قطع الطريق .

المبحث الأول

٧٥ - عقوبة السرقة :

إذا ثبتت جريمة السرقة على السارق ينتج أثرها وهذا الأثر يتمثل فيه :

١ - قطع اليد .

٢ - ضمان قيمة المال المسروق (*) .

(١٢٧) العقوبات المقدرة وحكمة تفريعها ص ٩١ .

(*) فصلنا الكلام عن الضمان في مؤلفنا جرائم السرقة بين الشريعة والقانون فيرجع

اليه .

٧٦ - دليل شرعية عقوبة السرقة

عقوبة السرقة ثبتت بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة :

٧٧ - من القرآن الكريم :

قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم - فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم » (١٢٨) .

٧٨ - من السنة النبوية الشريفة :

حفلت السنة النبوية الشريفة بالأحاديث والروايات الدالة على مشروعية عقوبة السرقة نذكر منها .

(أ) عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم (١٢٩) .

(ب) وعن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا (١٣٠) .

(ج) وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا) .

(د) وما رواه البخاري (اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم .

(هـ) وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن » ف قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ . قالت (ربع دينار) (١٣٢) .

(و) قال أبو يوسف « وحدثني هشام بن عودة عن أبيه عن عائشة أنها قالت « لم يكن يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه » .

(١٢٨) سورة المائدة آية : ٣٨ ، ٣٩ .

(١٢٩) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣١ رواه لجماعة عدا (بن ماجه) .

(١٣٠) المرجع السابق .

(١٣١) رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(١٣٢) رواه النسائي .

(ز) وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الجمل فتقطع يده » قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد والحصل كانوا يرون أنه منها ما يساوى دراهم (متفق عليه) (وليس لمسلم فيه زيادة) قول الأعمش (١٣٣) .

(ح) ما رواه مسلم (١٣٤) وأحمد والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : ان قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتشفع في حد من حدود الله) ثم قام فخطب فقال : (يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) .

(ط) ما رواه الحمسة إلا الترمذي عن صفوان بن أمية قال : كنت نائماً في المسجد على خميصية لي فسرقت فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه وفي رواية لأحمد والنسائي فقطعه رسول الله (١٣٥) .

٧٩ - الخلاصة بالنسبة لشرعية عقوبة القطع :

يخلص لنا من الآية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والروايات أن عقوب السرقة القطع ثابتة ثبوتاً لا يتطرق الشك اليه وأنه إذا توافرت وتحققت شروط السرقة فلا خلاف بين الفقهاء في قطع يد السارق وان تخلف أحد الأركان تكون العقوبة تعزيرية .

(١٣٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣١ .

(١٣٤) البخاري على هامش فتح الباري ج ١٢ ص ٧٨ .

(١٣٥) نيل الأوطار ج ٧ ص ٤٦ .

الفصل الخامس

٨٠ - حد الحراية (قطع الطريق)

٨١ - تعريف الحراية

٨٢ - تعريف الحراية لغة :

جاء فى الصحاح :

(حربى يحربه حربا مثله طلبه يطلبه طلبا • اذا أخذ ماله وتركه بلا شئ وقد حرب ماله أى سلبه ، فهو محروب وحريب) (١٣٦) •

وجاء فى المصباح

(حرب حربا من باب تعب : أخذ جميع ماله فهو حريب) (١٣٧) •

تعريف الحراية فى الاصطلاح :

الحراية أو قطع الطريق أو السرقة الكبرى أسماء ثلاثة أطلقت فى أقوال الفقهاء وكلها جميعا بمعنى واحد ولقد تعددت تعاريف الفقهاء فى الحراية نورد منها :

عند الحنفية وأحمد والشيعة الزيدية :

كثرت تعاريف قطع الطريق عند الحنفية ونختار تعريفهم لها بأن قطع الطريق : هو الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة من المرور وينقطع الطريق (١٣٧ مكرر) •

(١٣٦) الصحاح ج ١ ص ١٠٨ •

(١٣٧) المصباح المنير ج ١ ص ١٣٨ •

(١٣٧ مكرر) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٠ •

عند الشافعية :

- هي البروز لأخذ المال أو لقتل أو ارباب مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث ولو حكما (١٣٨) .
- ويشترطون في القتل الغير حراية أن يكون بقصد أخذ المال أو اخافة السبيل .

عند المالكية :

- هي الخروج لاختافة سبيل بأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية . أو لمجرد قطع الطريق لا لامره ولا لنائره ولا لعداوه (١٣٩) .

عند الحنابلة :

- عرفه بعضهم بأنه التعرض للناس بسلاح في صحراء أو بنيان أو بحر فيغصبوهم أموالهم قهرا ومجاهرة أو يقتلونهم لأخذ أموالهم (١٤٠) .
- وقد عرفه البعض : بأنه هو خروج جماعة ذات منفعة أو واحد ذي منفعة على المارة لبث الرعب في نفوسهم أو لقتلهم أو أخذ أموالهم معتمدين على قوتهم ومنعتهم فلا يتمكن المارة من سلوك الطريق وتتعطل مصالحهم (١٤١) .

وعرفه البعض الآخر :

- (الحراية هي خروج جماعة أو فرد ذي شوكة الى الطريق العام بغية منع السفر فيه أو سرقة أموال المسافرين أو الاعتداء على أرواحهم) (١٤٢) .

٨٣ - دليل شرعية العقوبة :

- وردت في تحريم الحراية نصوص قرآنية وأحاديث نبوية .

(١٣٨) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥٤ .
(١٣٩) مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٤ .
(١٤٠) كشف القناع ج ٤ ص ٨٩ .
(١٤١) د . عبد العظيم شرف الدين ص ٢٧٧ .
(١٤٢) د . العوا ص ١٧٦ .

٨٤ - أولا - من القرآن الكريم :

قوله تعالى : « انما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » (١٤٣) .

٨٥ - ثانيا - من السنة النبوية الشريفة :

١ - ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(من حمل علينا السلاح فليس منا) (١٤٤) .

٢ - ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(من خرج على الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته جاهلية) .

وعن ابن عباس في قطاع الطريق :

« اذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض ، » (١٤٥) .

المبحث الأول

٨٦ - العقوبة :

نقرر باديء ذي بدء أن العقوبات المقررة لقطع الطريق أربعة وتختلف باختلاف الجريمة وهي :

- ١ - القتل .
- ٢ - القتل مع الصلب .
- ٣ - القطع .
- ٤ - النفي .

(١٤٣) سورة المائدة : آية : ٣٣ ، ٣٤ .

(١٤٤) متفق عليه .

(١٤٥) نيل الأوطار ص ٧ ص ٦٢ ، المهذب ج ٢ ص ٣٢ . روى هذا الأثر

الشافعي في مسنده .

وقطع الطريق يتحقق بأحد أمور أربعة هي :

- ١ - اخافة السبيل لا غير .
- ٢ - أخذ المال فقط .
- ٣ - القتل لا غير .
- ٤ - أخذ المال والقطع معا .

ولكل فعل من هذه الأفعال عقوبة خاصة عند الفقهاء .

المبحث الثاني

٨٧ - اخافة السبيل لا غير :

٨٨ - اخافة السبيل معناه أن يخيف الفعل ويزعج ولا يحدث قتل أو أخذ مال وحكم هذه الحالة اختلف فيه على أقوال :

عند أبي حنيفة ومحمد :

يرى أن العقوبة الواجبة هي النفي لقوله تعالى : (أو ينفون من الأرض) .

عند الشافعي والشيعة الزيدية :

العقوبة التعزير أو النفي ويرون أن يمتد النفي حتى تظهر توبته (١٤٦) .

عند الامام مالك :

يرى أن الامام مخير بين أن يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينفي المحارب وهذا ما يراه الظاهريون (١٤٧) .

واختلف الفقهاء في النفي على أقوال :

عند الحنفية : هو الحبس في موضعه .

عند الحنابلة : هو التشريد في الأمصار والبلاد فلا يتركون في بلد

حتى تبدد قوتهم وتذهب صولتهم (١٤٨) .

(١٤٦) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥٤ ، المغنى ج ١٠ ص ٣١٣ .

(١٤٧) للمعلى ج ١١ ص ٣٨٧ ، اللؤلؤة ج ١٦ ص ٩٨ ، ٩٩ .

(١٤٨) المغنى ج ١٠ ص ٢٨٩ .

وعند الشافعية هو الحبس في غير موضعه .

٨٩ - وملة النفي :

عند أبي حنيفة والشافعي ومالك غير محددة فيظل المحارب مسجوناً الى أن تظهر توبته وهذا أيضاً هو الرأي الراجح في مذهب أحمد وإن كان البعض يقولون إنها سنة قياساً على التغريب في الزنا (١٤٩) .

المبحث الثالث

٩٠ - أخذ المال فقط :

٩١ - الفرض هنا أن الجاني قد أخذ المال فقط ولم يقتل أو يخيف .
والفقهاء هنا أيضاً مختلفون في العقوبة الواجبة على أقوال نردها كالتالي :

عند جمهور الفقهاء :

• يقطع المحارب من خلاف .

عند مالك :

• الإمام مخير في توقيع أى العقوبة من العقوبات الثلاث غير النفي .

عند الظاهريون :

• الإمام مخير في توقيع أى عقوبة من العقوبات الأربع حسبما يراه متفقاً والمصلحة العامة (١٥٠) .

المبحث الرابع

٩٢ - القتل فقط :

٩٣ - الفرض هنا أن المحارب قتل فقط ولم يخف ولم يأخذ مالا :

عند الشافعي وأبو حنيفة تكون العقوبة القتل حداً دون صلب وهذا أيضاً أحد الآراء في مذهب أحمد وعنده رأى يقول بالصلب وما عند الحنابلة موجود عند الشيعة الزيدية .

• (١٤٩) أسنى الطالب ج-٤ ص ١٥٤ .

• (١٥٠) عودة ص ٦٥٠ .

ويرى الامام مالك أن الامام مخير بين القتل والصلب معا أو القتل دون صلب (١٥١) .

ويرى الظاهريون الى أن الامام بالخيار في العقوبات التي جاءت بها الآية الكريمة فله أن يعاقب بالنفى أو القتل أو الصلب أو القطع ولا يباح له أن يجمع على المحارب عقوبتين معا (١٥٢) .

المبحث الخامس

٩٤ - القتل وأخذ المال معا :

٩٥ - الفرض هنا أن المحارب قتل وأخذ المال معا ونلاحظ هنا أن الفقهاء مختلفون في العقوبة الواجبة التطبيق في هذه الحالة على أقوال هي :

ذهب فريق : الى أن العقوبة الواجبة التطبيق هنا القتل والصلب ولا قطع عليه وهذا هو ما ذهب اليه الشافعي وأحمد والشيعة الزيدية ومحمد وأبو يوسف صاحبا أبي حنيفة (١٥٣) .

وذهب رأى آخر الى أن الامام مخير بين أن يقطع يده ورجله ثم يقتله أو يصلبه وبين أن لا يقطعه ثم يقتله بلا صلب أو يصلبه فيقتله .

وهذا هو ما يراه أبو حنيفة (١٥٤) .

وذهب الامام مالك الى أن الامام مخير بين أن يقتله وبين أن يصلبه ويقتله .

ويرى الظاهريون أن الامام مخير في كل العقوبات المقررة والتي وردت في الآية الكريمة (١٥٥) .

(١٥١) المدونة ج ١٦ ص ٩٩ .

(١٥٢) المحلى ج ١١ ص ٣١٧ - ٣١٩ .

(١٥٣) المغنى ج ١٠ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمهذب ج ٢ ص ٣٠٢ والهداية ج ٤ ص

٢٧ .

(١٥٤) عودة ص ٦٥٢ .

(١٥٥) المحلى ج ١١ ص ٣١٧ - ٣١٩ .

الفصل السادس

٩٦ - حد البغى

٩٧ - تعريف البغى :

البغى لغة : معناه الطلب تقول بغيت كذا أى طلبته (١٥٦) وقد يطلق على الظلم ومجاوزه الحد ومنه سمي البغاه لظلمهم وعدولهم عن الحق والبغاء جمع باغ .

البغى اصطلاحاً : اختلف الفقهاء فى تعريف البغى وسنورد ذلك على الوجه التالى :

عند الحنفية :

هو الخروج عن طاعة امام الحق بغير حق والباغى هو الخارج عن طاعة امام الحق بغير حق (١٥٧) .

عند المالكية :

هو الامتناع عن طاعة من ثبتت امامته فى غير معصية بمغالبة ولو تأويلا والبغاه هم فرقة من المسلمين خالفت الامام الأعظم أو نائبه لمنع حق وجب عليه أو لحلفه (١٥٨) .

عند الشافعية :

البغاه هم المسلمون مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد له أو منع حق الله أو لآدمى توجه عليهم (١٥٩) .

-
- (١٥٦) لسان العرب ج ١٨ ص ٨٤
 - (١٥٧) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٢٦
 - (١٥٨) شرح الزرقانى وحاشية الشيبانى ص ٦٠
 - (١٥٩) مفتى المحتاج للشريعتى الخطيب ج ٤ ص ١٢٢

عند الخابلة :

البغاة قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعه يحتاج في كفهم الى جمع الجيش (١٦٠) .

عند الظاهريون :

البغى هو الخروج على امام حق بتأويل مخطيء في الدين أو الخروج لطلب الدنيا (١٦١) .

وعرفه البعض :

بأنه (خروج طائفة مسلحة لهم امام وشوكة على الحاكم الشرعى بغية عزله عن الحكم بتأويل ولو بعيد المأخذ (١٦٢) .

ويعرفه البعض الآخر بأنه الخروج على الامام مغالبة (١٦٣) .

المبحث الأول

٩٨ - عقوبة البغاة :

٩٩ - السند الشرعى لتلك العقوبة :

تحددت العقوبة بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجماع .

١٠٠ - أدلة الكتاب الكريم :

قوله تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفى الى أمر الله فان فأت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يجب المقسطين) (١٦٤) .

وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) (١٦٥) .

(١٦١) المحلى ج ١١ ص ٩٧ - ٩٨ .

(١٦٢) د. العوا ص ١٢٢ .

(١٦٣) المرحوم عبد القادر عودة ج ٢ ص ٦٧٤ .

(١٦٤) سورة الحجرات الآية : ٩ .

(١٦٥) سورة النساء : آية : ٥٩ .

١٠١ - من السنة النبوية الشريفة :

وردت أحاديث نبوية كثيرة تدل على عقوبة البغاة نختار منها الآتي :

قوله صلى الله عليه وسلم : « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (١٦٦) رواه أحمد ومسلم .

ما رواه عرفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ستكون بعدى هنات وهنات - ورفع صوته - الا من خرج على أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان » (١٦٧) .

وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية » .

وعن عبادة بن الصامت قال : دعاني النبي صلى الله عليه وسلم مباعثا فقال : « فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا وأن لا ننازع الأمر أهله الا أن تروا كفرا يواحا عندكم فيه من الله برهان » (١٦٨) .

١٠٢ - الاجماع :

انعقد الاجماع على جواز قتال البغاة قال الشافعي رضي الله عنه :

أخذت السيرة في قتال المشركين من النبي صلى الله عليه وسلم وفي قتال المرتدين من أبي بكر رضي الله عنه وفي قتال البغاة من علي رضي الله عنه (١٦٩) .

وورد في معنى ابن قدامة :

(وأجمعت الصحابة رضوان الله عليهم على قتال البغاة ، فان أبا بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة . وعلى قاتل أهل الجمل وصفين وأهل النهروان) (١٧٠) .

(١٦٦) نيل الأوطار - ج ٧ ص ١٩٦ .

(١٦٧) المغني ج ١٠ ص ٤٨ .

(١٦٨) شرح العيني للبخاري ج ١١ ص ٢٢٣ .

(١٦٩) مفتي المحتاج للشرييني الطيب ج ٤ ص ١٢٣ .

(١٧٠) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٠٤ .

١٠٣ - المبحث الثاني - العقوبة :

العقوبة هنا هي القتل اذا توافرت أركان الجريمة فيجب قتالهم حتى يفيئوا الى أمر الله ويقلعوا عن تمردهم ويعودوا الى مجتمعهم فاذا خرجوا على الامام وأصبحوا يهددون أمن الجماعة دعاهم الامام الى أن يعودوا الى الصف وأن يقلعوا عن غرضهم ويناقشهم مناقشة جدية فان عادوا والا أعادهم بالقوة ولو أدى ذلك الى قتلهم أو قتل بعضهم ولا يجوز القتل الا ساعة المعركة أو كان تركهم يؤدي الى استئناف المعركة من جديد والا فلا يجوز قتلهم فمن أسر أو ولى ظهره لا يجوز قتله كما لا يجوز سبي نسائهم ولا استرقاقهم ولا تقسيم أموالهم لأنهم لم يخرجوا بذلك عن كونهم مسلمين (١٧١) .

(١٧١) د. فكرى عكاز ص ١٤٢ والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٦ - ٤٧ والمغنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٥٢ - ٥٣ - نيل الأوطار ج ٧ ص ١٦٦ وما بعدها .

الفصل السابع

١٠٤ - حد الردة

١٠٥ - تعريف الردة :

الردة لغة : هي الرجوع والردة بالكسر : مصدر قولك رده يرده ردا ورده والردة اسم من (الارتداد) (١٧٢) فهي الرجوع عن الشيء الى غيره .

من ذلك قوله تعالى : (ولا تترددوا على أدباركم فتقلبوا خاسرين) (١٧٣) وقوله تعالى : (فارتدنا على آثارهما قصصا) (١٧٤) .

وقوله تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) (١٧٥) .

وقوله تعالى (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا) (١٧٦) .

الردة شرعا : هي الخروج عن الاسلام الى الكفر (١٧٧) .

١٠٦ - الردة في الاصلاح :

عند الحنفية :

هي الرجوع عن الاسلام أو قطع الاسلام (١٧٨) .

(١٧٢) لسان العرب ج ٤ ص ١٥٣ . والصحاح ج ١ ص ٤٧٠ .

(١٧٣) سورة المائدة : الآية : ٢١ .

(١٧٤) سورة الكهف : الآية : ٦٤ .

(١٧٥) سورة البقرة : الآية : ٢١٧ .

(١٧٦) سورة يوسف : الآية : ٩٦ .

(١٧٧) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٧٤ .

(١٧٨) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤ .

عند المالكية :

• هي كفر المسلم المقر بإسلامه بالنطق بالشهادتين مختارا (١٧٩) •

عند الشافعية :

هي قطع استمرار الاسلام ودوامه بنية كفر أو قطع الاسلام بسبب قول كفر أو فعل كفر (١٨٠) •

عند الحنابلة :

هي الرجوع عن دين الاسلام الى الكفر (١٨١) ولقد عرفها الامام أبو زهرة فقال :

المرتد في اصطلاح الفقهاء وعرف الاسلام هو من خرج من الاسلام بعد أن كان فيه لأنه ارتد الى الورا بعد أن تقدم الى الهداية والرشد ولا يوجد انسان ذاق بشاشة الاسلام يخرج منه لأنه دين تتفق كل قضاياها مع العقل اسليم (١٨٢) •

وعرفها البعض بأنها تعنى كفر المسلم بقول أو فعل يخرج عن الاسلام (١٨٣)

المبحث الأول

١٠٧ - دليل شرعية عقوبة الردة :

تعاقب الشريعة الاسلامية على الردة بالقتل وقد استدلل الفقهاء على ذلك وتحددت العقوبة بالأحاديث النبوية الشريفة تقدم منها الآتي :

١ - روى البخارى بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(من بدل دينه فاقتلوه) (١٨٤) •

٢ - ما رواه البخارى بسنده عن مسروق عن عبد الله قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١٧٩) الشرح الكبير وحاشية الرسوقي ج ٤ ص ٢٦٧ - ٦٩٦ •

(١٨٠) مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٣٣ - ١٣٩ •

(١٨١) المغنى ج ٨ ص ١٢٣ •

(١٨٢) العقوبة ص ١٧٢ •

(١٨٣) د - العوا ص ١٤١ •

(١٨٤) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٦٠ ورواه أيضا أبو داود والامام مالك في الموطأ •

(لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
إلا بأحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمارق عن الدين
التارك للجماعة) (١٨٥) •

المبحث الثاني

١٠٨ - العقوبة الدنيوية والأخروية :

وعقوبة القتل هذه هي العقوبة الدنيوية أما في الآخرة فالعقوبة
التخليد في النار •

كما انعقد الاجماع على تلك العقوبة (الدنيوية) فقد روى عن
عقوبة القتل كثير من الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي
ومعاذ بن جبل وابن عباس ولم ينكر أحد عليهم فصار اجماعا •
وتوجد عقوبة تبعية لعقوبة القتل هي عقوبة المصادرة وهذه العقوبة
اختلف فيها من الفقهاء فمنهم من يرى أنها تشمل كل مال المرتد ومنهم
من يقول أنها لا تشمل إلا المال الذي اكتسبه بعد الردة • أما الذي
اكتسبه قبل الردة فهو من حق ورثة المسلمين (١٨٦) •

• (١٨٥) المرجع السابق ص ١٥٤

• (١٨٦) المغنى ج ١١ ص ١٧٤

الباب الخامس

عقوبات جرائم القصاص والدية *

(*) مؤلفنا جرائم القتل بين الشريعة والقانون فيه تفصيل واف .

١٠٩ - تمهيد :

جرائم القصاص والدية هي الجرائم التالية :

القتل العمد - القتل شبه العمد - انقتل الخطأ - الجرح العمد -
الجرح الخطأ . ونظرا لأننا بسبيل المقارنة ولقد اخترنا الكلام في تقسيم
العقوبات حسب تقسيم الجرائم فالتزمنا أن نتكلم بشيء من التفصيل
عن كل نوع وتكلمنا في الباب السابق عن بيان عقوبات جرائم الحدود
ونتكلم هنا عن بيان عقوبات جرائم القصاص والدية وعلى ذلك سنتكلم
عن العقوبات التالية :

القصاص - الدية - الكفارة - الحرمان من الميراث - الحرمان
من الوصية .

١١٠ - القصاص

تعريف القصاص

١١١ - القصاص لغة :

معنى القصاص فى اللغة هو المساواة ومن معانيه فى اللغة أيضا التتبع فيقال قصصت الشيء اذا تبعت أثره شيئا بعد شيء ومنه قصص السابقين بمعنى أخبارهم والقصاص بالكسر مصدر من المقاصلة ومنه قوله تعالى : (وقالت لأخته قصية) (١٨٧) .

ويسمى القتل على سبيل القصاص قودا اذا كانت العادة أن يقاد القاتل بخيل أو نحوه الى القصاص (١٨٨) ، والقصاص : القود أو تتبع الدم بالقود قال تعالى (ولكم فى القصاص حياة) ، (والجروح قصاص) (١٨٩) .

القصاص شرعا :

يقول ابن تيمية فى السياسة الشرعية : (القصاص هو المساواة والمعادلة فى القتل) (١٩٠) . وقيل : (القصاص المائلة وهو ماخوذ من القصص وهو القص ، أو ومن اقتصاص الأثر وهو تتبعه لأن المقتص يتبع حناية الجاني ليأخذ مثلها) (١٩١) .

(١٨٧) سورة القصص : الآية : ١١ .

(١٨٨) المدخل للفقهاء العام د . مصطفى الزرقا ج ١ ص ٤٠٤ .

(١٨٩) المفردات للراغب الاصفهاني ص ٤٠٤ - القاموس المحيط ج ٢ ص ٢٢١٣ .

(١٩٠) السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ص ٣٤٧ .

(١٩١) معنى المحتاج للشريينى الخطيب ج ٤ ص ٣ .

وقيل ان معناه مجازاة الجاني العاق بمثل فعله في القتل والجراح
فورا .

ويعرف القصاص بأنه : عقوبة مقدرة - بالمماثلة تجب حقا
للعبد .

والقصاص في الشريعة هو المساواة بين الجريمة والعقوبة وقيل
أنه : (عقوبة مقدرة بالمثل ، نص عليها الشارع الحكيم وجبت حقا للعبد
تنزل على من ارتكب ما يستحقها عند تحقق شروطها وأركانها فيفعل بالجاني
مثل فعله بالمجنى عليه) (١٩٢) .

المبحث الأول

١١٢ - مشروعية القصاص :

القصاص من العقوبات المقدرة ثبت أصلها بالكتاب وثبت تفصيلها
بالسنة (١٩٣) فهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع والعقل .

١١٣ - من أدلة الكتاب :

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل
الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع
بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى
بعد ذلك فله عذاب أليم ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم
تتقون) (١٩٤) .

وقال تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين
والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق
به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) (١٩٥) .

وقال تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل

(١٩٢) أورد الدكتور مطيع الله اللهيبي في كتابه العقوبات التفويضية وأهدافها
ص ٦١ وأشار الى المراجع التي استعان بها في المتن .
(١٩٣) أبو زهرة رحمه الله ص ٣٣٥ .
(١٩٤) سورة البقرة : الآية : ١٧٨ ، ١٧٩ .
(١٩٥) سورة المائدة : الآية : ٤٥ .

مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا (١٩٦) •

١١٤ - دن السنة النبوية الشريفة :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من اعتبط مؤمنا بقتل فهو قود الا أن يرضى ولي المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل) (١٩٧) •

وقوله صلى الله عليه وسلم : (من أصيب بدم أو خبل فهو بالخيار بين احدى ثلاث فان أراد الرابعة فخلوا عليه يديه أن يقتص أو يعفو أو يأخذ الدية) (١٩٨) •

ما روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : اما أن يفتدى واما أن يقتل) رواه الجماعة ولفظ الترمذي : (اما أن يعفو واما أن يقتل) •

وقوله صلى الله عليه وسلم : (من قتل عملا فهو قود) رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيح (١٩٩) وهو حديث تلقته الأمة بالقبول •

١١٥ - الاجماع :

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم وكذا من بعدهم المجتهدون على الاقتصاص من الجاني حتى لو كان ذلك الجاني الحاكم الأعلى للدولة •

١١٦ - العقل :

من المعقول والذي لا يختلف فيه اثنان أن الجاني الذي يقتل لا بد له من جزاء مماثل لما فعله وذلك لكي تستقيم الحياة ويأمن الناس وينعموا بالطمأنينة ويعرف كل واحد مقدما جزاء ما يرتكبه فالقصاص فيه معنى المماثلة وترك الجاني من غير أن يقتص منه فيه ظلم • فلا بد من القصاص •

(١٩٦) سورة الاسراء : الآية : ٣٣ • وهي أول ما نزل في القتل على الاطلاق •

(١٩٧) الأم ج ٦ ص ٤ س ١ •

(١٩٨) لسان العرب ج ١٣ ص ٢٠٨ س ٢٤ •

(١٩٩) مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٨ •

وقيل انه ليس في العالم كله قديمه وحديثه عقوبة تفضل عقوبة القصاص فهي أعدل العقوبات اذ لا يجازى المجرم الا بمثل فعله وهي أفضل العقوبات للأمن والنظام لأن المجرم حينما يعلم أنه سيجزى بمثل فعله لا يرتكب الجريمة غالبا (١٩٦) .

ويلاحظ أن القصاص هو العقوبة الأصلية للقتل والجرح في حالة العمد . وهناك عقوبة بدلية توقع عند امتناع القصاص أو سقوطه بالعفو هي الدية أو التعزير .

الفصل الثاني

١١٧ - الدية

تعريف الدية

١١٨ - تمهيد :

الدية هي العقوبة البدلية في القتل العمد وتحل محل القصاص كلما امتنع القصاص أو سقط لسبب من أسباب الامتناع أو السقوط وحيث لا يجب القصاص تجب الدية الا اذا تناول العفو الدية أيضا فتسقط هي الأخرى بالعفو عنها .

والدية هي العقوبة الأصلية للقتل والجرح في شبه العمد والخطأ .

١١٩ - تعريف الدية : (*)

كثر تعاريف الفقهاء في الدية وللإفادة من تلك التعاريف سنوردها بقدر المستطاع .

١ - عرفها الامام أبو زهرة رحمه الله بأنها :

(القصاص في المعنى دون الصورة . فالقصاص معنى وصورة هو القود في الاعتداء على النفس والقصاص صورة هي الدية أو ارش الجرح أي تعويضه) (١٩٧) .

(*) الدية لغة : مصدر ودى ، يدى ، كما في (وعد ، يعد ، عدة) يقال ودى القاتل المقتول اذا أعطى ولي الدم المال الذي هو بدل النفس ويقال المال المدفوع (ديه) تسميه للمفعول بالمصدر كالخلق عقب الخلق .
(١٩٧) العقوبة ص ٥٦٣ .

٢ - وعرفها الدكتور على صادق أبو هيف :
(هي المال الذي يؤديه الجارح أو القاتل الى الجريح أو ورثة القتيل
كعوض عن الدم المهدور) (١٩٨) .

٣ - عرفها الامام محمد عبده فقال هي :
(ما يعطى الى ورثة المقتول عوضا عن دمه أو حقهم منه) (١٩٩) .

٤ - وعرفها صاحب الغاية بأنها :
(اسم لضمان يجب بمقابله لأدمى أو طرف منه) (٢٠٠) .

٥ - وعرفها الزيلعي بأنها :
(اسم للمال الذي هو بدل النفس) (٢٠١) .

المبحث الأول

١٢٠ - أدلة شرعية الدية :
يستدل على شرعية الدية بالكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة
والاجماع :

١٢١ - من الكتاب الكريم :
قوله تعالى : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا
خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا فان كان
من قوم عدا لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم
وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما) (٢٠٢) .

وقوله تعالى في آخر آية القصاص :
(فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه
باحسان) (٢٠٣) .

(١٩٨) رسالته للدكتوراه ص ٢٦ .

(١٩٩) الاسلام شريعة وعقيدة ص ٤٢٣ .

(٢٠٠) تكملة شرح فتح القدير ج ٨ ص ٣٨ .

(٢٠١) تبين الحقائق ج ٦ ص ١٢٦ .

(٢٠٢) سورة النساء : الآية : ٩٢ .

(٢٠٣) سورة البقرة : الآية : ١٧٨ .

١٢٢ - من السنة النبوية الشريفة :

قوله صلى الله عليه وسلم حينما كتب كتابا الى أهل اليمن بين فيه الفرائض والسنن والديات جاء فيه •

(وأن في النفس مائة من الأبل) (٢٠٤) •

وقوله صلى الله عليه وسلم : (في نفس المؤمن مائة من الأبل) (٢٠٥)

وقوله صلى الله عليه وسلم : (إلا أن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا والحجر مائة من الأبل) •

وكان الامام علي كرم الله وجهه يضع أحكام الدية في غمد سيفه حتى تكون بين يديه في وقت الحاجة اليها •

١٢٣ - الاجماع :

لقد أجمع الجميع من عهد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وحتى يومنا هذا على مشروعية الدية التي شرعت بكتاب الله وسنة رسوله الأمين صلوات الله وسلامه عليه •

(٢٠٤) رواه مالك في موطئه والنسائي في سننه •

(٢٠٥) الهداية ج ٤ ص ١٣١ •

الفصل الثالث

١٢٤ - الكفارة

١٢٥ - تعريفها (٢٠٦)

الكفارة هي عتق رقبة مؤمنة فمن لم يجدها أو يجد قيمتها يتصدق بها فعليه صيام شهرين متتابعين فالصوم عقوبة بدلية لا تكون الا اذا امتنع تنفيذ العقوبة الأصلية (٢٠٧) .

المبحث الأول

١٢٦ - دليل شرعية الكفارة :

تحدد عقوبة الكفار بقوله تعالى :

(ومن قتل مؤمنا خطأ) (٢٠٨) .

والكفارة عقوبة أصلية شرعت في القتل الخطأ وهي واجبة أيضا في القتل شبه العمد واختلف الفقهاء في وجوبها في القتل العمد وذلك على أقوال .

عند الشافعي :

يرى أن الكفار تجب في جميع أنواع القتل بل وجوبها في العمد أولى منه في الخطأ لما فيه من المآثم (٢٠٩) .

-
- (★) الكفارة لغة : على وزن فعاله (بتشديد العين) مأخوذة من الكفر (بفتح الكاف) بمعنى التغطية والستر وكل شيء غطي شيئا فقد كفره أي ستره .
- (٢٠٦) عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٧٨
 - (٢٠٧) عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٧٨
 - (٢٠٨) سورة النساء : الآية : ٩٢ وسبق إيرادها .
 - (٢٠٩) القرطبي كتاب الشعب ج ٢١ ص ١٨٨٥ والمهلب ج ٢ ص ٣٣٤ .

عند أبو حنيفة :

يقول أنه لا كفارة في القتل العمد لأن الكفارة من العقوبات المقدرة
فلا بد من النص عليها (٢١٠) .

عند مالك :

يرى وجوبها في جميع أنواع القتل الا في العمد فهي مندوبة سواء
كان عدم القصاص راجعا لمانع شرعى أو للعفو (٢١١) .

عند الامام أحمد بن حنبل :

لأحمد رأى متفق مع رأى الشافعى ولكن المشهور في المذهب أن
لا كفارة في القتل العمد لأن نص القتل العمد جاء خلوا من الكفاره (٢١٢) .
الكفارة قد تكون عند الحنث في اليمين وافساد الاحرام والصيام والوطء
في الظهار (٢١٣) .

(٢١٠) البحر الرائق ج ٨ ص ٢٩١ .

(٢١١) مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ .

(٢١٢) المغنى ج ١٠ ص ٤٠ .

(٢١٣) سيرد ذكرهما عند الكلام عن التعزير .

١٢٧ - الحرمان من الميراث

١٢٨ - معناه :

الحرمان من الميراث عقوبة من العقوبات التي قررتها شريعتنا الغراء يوقع على القاتل عمدا عدوانا فمن ثبت أنه قتل شخصا يحرم من ميراثه وهو عقوبة تبعية للقاتل تصيبه تبعا للحكم عليه بعقوبة القتل .

المبحث الأول

١٢٩ - دليل مشروعية الحرمان من الميراث :

الأصل في الحكم بالحرمان من الميراث السنة النبوية الشريفة من ذلك :

قوله صلى الله عليه وسلم : (من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وان كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث) (٢١٤) .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(ليس للمقاتل من الميراث شيء) (٢١٤) مكرر .

ويلاحظ أن الفقهاء متفقون على أن القتل العمد العدوان المباشر يترتب عليه حرمان القاتل من ميراث المقتول واختلفوا فيما عدا ذلك من أنواع القتل .

(٢١٤) الميراث المقارن للكشكبي ص ٤٩ .
(٢١٤ مكرر) حاشية الباجوري ص ٨٨ .

١٣٠ - الحرمان من الوصية

١٣١ - الحرمان من الوصية عقوبة تبعية تصيب القاتل تبعا للحكم عليه بعقوبة القتل وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ليس لنقاتل شيء) وقوله أيضا (لا وصية لقاتل) (٢١٥) . وذكره الشيء نكره في محل النفي يعم الميراث والوصية جميعا .

والفقهاء مختلفون في الحرمان من الوصية بسبب القتل . فمنهم من رأى حرمان القاتل من الوصية أيا كان نوع القتل بشرط أن يكون القتل مباشرا وأن يكون عدوانا وأن يكون من بالغ عاقل . . . الخ (٢١٦) .

(٢١٥) عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٨٠ الميراث المقارن ص ٤٨ - ١٤٥ .

(٢١٦) التفصيل بالمرجعين السابقين .

الباب السادس

١٣٢ - عقوبات جرائم التعازير

١٣٣ - ما هي جرائم التعازير ؟ :

نستطيع أن نقول ان جرائم التعازير هي الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزير . وقبل أن نوضح عقوبات التعزير يتعين علينا أن نعرف ما هو التعزير ولذلك نعرفه لغة واصطلاحاً .

١٣٤ - التعزير لغة :

التعزير مأخوذ من : عزز وعزز بمعنى منع وأدب ووقر فهو من أَلْفَظ الأضداد وقد يكون بمعنى الرد والردع والمنع واللوم والأدب والعقاب والتنظيم (٢١٧) ومنه قوله تعالى :

« فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » (٢١٨) .

وقوله تعالى : « وتعزروه وتوقروه » (٢١٩) .

وقوله تعالى : « وآمنتكم برسلي وعزوتهم » (٢٢٠) .

وعلى الجملة فان التعزير في اللغة له معاني الرد والمنع والاعانة والنصرة والتعظيم والتوقير والطاعة (٢٢١) .

١٣٥ - التعزير اصطلاحاً :

التعزير في الاصطلاح عقوبة مشروعة غير مقدرة على كل ذنب لم تضع له الشريعة عقوبة محددة (٢٢٢) .

(٢١٧) فتح القدير ج ٤ ص ٤١٢ ، كنز العلوم واللغة ص ٦٦٨ والتعزير في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر .

(٢١٨) سورة الأعراف : الآية : ١٥٧ .

(٢١٩) سورة الفتح : الآية : ٩ .

(٢٢٠) سورة المائدة : الآية : ١٢ .

(٢٢١) العقوبات التفويضية ص ٦٢ .

(٢٢٢) المغني ج ١٠ ص ٣٤٧ .

وقيل انه عقوبة غير مقدرة شرعت في كل معصية ليس فيها عقوبة
مقدرة ولا كفارة غالبا (٢٢٣) .

وقيل هو عقوبة تجب حقا لله أو لآدمي في كل معصية لا عقوبة لها
ولا كفارة (٢٢٤) .

وقيل هو العقوبات البتية لم يرد نص من الشارع ببيان مقدارها
وترك تقديرها لولي الأمر أو القاضي المجتهد كما كان الشأن في قضية
العصر الأول كأبي موسى الأشعري وشريح وابن أبي ليلى وابن شبرمة
وعثمان البتي وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ومحمد تلميذه وزفر ابن
الهزيل أكبر تلاميذ أبي حنيفة (٢٢٥) .

(٢٢٣) سبل السلام ج ٤ ص ٤٨ .
(٢٢٤) نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٧٢ .
(٢٢٥) أبو زهرة (العقوبة ص ٧٥) .

١٣٦ - دليل مشروعية التعزير

التعزير مشروع بالكتاب والسنة والاجماع والعقل :

أولا : من القرآن الكريم :

قوله تعالى : « واللاتى تخافون نشوذهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (٢٣٦) .

وقوله سبحانه وتعالى : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيم) (٢٢٧) .

ثانيا : من السنة النبوية الشريفة :

قوله صلى الله عليه وسلم :

« لا ترفع عصاك عن أهلك » .

وقوله أيضا : (رحم الله امرأ علق صوته حيث يراه أهله » .

وقوله : « لا يجلد فوق عشرة الا فى حد » .

« وحبس عليه السلام رجلا بالتهمة » .

ثالثا : من الاجماع :

ان المتتبع لجرائم التعزير يجد أن الصحابة رضوان الله عليهم قد أجمعوا عليه ولم ينكره أحد حتى يومنا هذا فقد روى أن عمر رضى الله عنه حبس صبيغا بن عسل وقد كان يسأل عن المتشابهات ويكثر السؤال

• (٢٢٦) سورة النساء : الآية : (٣٤) .

• (٢٢٧) سورة النساء : الآية : (١٦) .

عن الزاريات والمراسلات والتنازعات وأمر أن لا يجالسه أحد فتفرق الناس عنه ونفروا منه ونفاه الى العراق ولما حسنت توبته عفا عنه وخلي سبيله .

كما حبس عثمان رضى الله عنه ضابىء بن الحارث وكان من لصوص بنى تميم وفتاكهم حتى مات فى السجن وقد قرر الفقهاء أن المفسد فى الأرض كالصائل اذا لم يندفع الا بالقتل قتل (٢٢٨) .

رابعاً : أدلة العقل :

ان ردع المجرم وزجره واجب وعلى ذلك يكون عبرة لغيره لكى لا يفكر أحد فى اقتراف جرماً ما ولكى لا تعتبر الأفعال السيئة ملكات فيفحش ويستدرك الى ما هو أقبح وأفحش (٢٢٩) .

(٢٢٨) السياسة الشرعية ص ٥٥ .
(٢٢٩) شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢١٢ .

١٣٧ - أنواع التعزير

قسم البعض التعزير ثلاثة أقسام :

- ١ - تعزير على المعاصي .
 - ٢ - تعزير للمصلحة العامة .
 - ٣ - تعزير على المخالفات (٢٣٠) .
- ويرى البعض أنه ليس هناك تعزير الا على المعاصي فقط (٢٣١) .
- والمعاصي أنواع :
- ١ - ما فيه الحد وقد تضاف الى حد الكفاره (مثل القتل والسرقة والزنا) .
 - ٢ - ما فيه الكفاره ولا حد فيه .
 - (كالوطء في نهار رمضان والوطء في الاحرام) .
 - ٣ - ما لا حد فيه ولا كفاره .
 - (كتقبيل المرأة الأجنبية والحلوة بها والسرقة) .
- والتعزير على المعاصي يكون في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت المعصية لله أو لحق آدمي (٢٣٢) .

(٢٣٠) عبد القادر عودة ج ١ ص ١٢٨ .

(٢٣١) بهنسي العقوبة ص ١١٦ .

(٢٣٢) المهذب ج ٢ ٣٠٢ وانظر باب التعزير بمؤلفنا جرائم السرقة بين الشريعة والقانون .

١٣٨ - تعريف العقوبات التعزيرية

قبل أن نبين أنواع العقوبات التعزيرية يتعين علينا أن نورد تعريفها فنقول :

تعريف العقوبات التعزيرية :

العقوبات التعزيرية هي العقوبات المقررة لجرائم التعزير وقد عرفها البعض بأنها مجموعة من العقوبات غير المقدرة تبدأ بأتفه العقوبات كالنصح والانذار وتنتهى بأشد العقوبات كالحبس والجلد بل قد تصل للقتل فى الجرائم الخطيرة ويترك للقاضى أن يختار من بينها العقوبة الملائمة للجريمة وحال المجرم ونفسيته وسوابقه (٢٣٣) .

والغرض من العقوبات التعزيرية هو الردع والزجر ولهذا سميت التعزيرات بالزواجر غير المقدرة (٢٣٤) .

١٣٩ - المبحث الأول

أنواع العقوبات التعزيرية

العقوبات التعزيرية كثيرة ومتنوعة منها البدنية ومنها المقيدة للحرية ومنها المالية وسوف نقدم بياناً بالعقوبات التعزيرية التى جرى العمل بها فى الشريعة (٢٣٥) الاسلامية الغراء وهى :

(٢٣٣) عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٨٥ .

(٢٣٤) شرح الزيلعى على متن الكنز ج ٣ ص ٢١٠ .

(٢٣٥) ويمكن للوالى أو من فى حكمه تقرير عقوبات تعزيرية أخرى حسب المصلحة

العامة طبقاً لقواعد الشريعة .

١ - العقوبات البدنية :

الاعدام - والجلد .

٢ - العقوبات المقيدة للحرية :

الحبس بأنواعه - النفي - (التغريب أو الإبعاد) الصلب :

٣ - العقوبات المالية :

الاتلاف - التغير - التملك - الغرامة - المصادرة .

وتوجد عقوبات تعزيرية أخرى منها :

الهجر - الوعظ - التوبيخ - العزل من الوظيفة - الحرمان -
التشهير - التهديد . (٢٣٦)

١٤٠ - المبحث الثاني

أولا : العقوبات البدنية :

المطلب الأول

١٤١ - دليل مشروعية العقوبات البدنية

١٤٢ - أولا : (القتل) (الاعدام)

عقوبة القتل تعزيرا ثبتت بالسنة النبوية الشريفة نذكر منها :

١ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(من أتاكم وأهركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو
يفرق جماعتكم فاقتلوه) (٢٣٧) :

(٢٣٦) يراجع مؤلفنا الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدره في التشريع الاسلامي .

(٢٣٧) رواه مسلم في صحيحه (السياسة الشرعية ص ٦٤ س ٩) .

وفي رواية أخرى : « ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان » (٢٣٨) .

٢ - ما رواه أحمد في المسند عن ديلم الحميري - رضى الله عنه قال : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله انا بأرض نعالج بها عملا شديدا وانا نتخذ شرابا من القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . فقال : (هل يسكر ؟) . قلت : نعم . قال : (فاجتنبوه) . قلت : ان الناس غير تاركيه . قال : (فان لم يتركوه فاقتلوه) (٢٣٩) .

ونلاحظ أن عقوبة القتل تعزيرا توقع على أهم الجرائم وهي جرائم التجسس والقتل بالمثل وما في حكمه واللواط والدعوة الى البدعة في الدين وهذا ما جرى عليه العمل ويمكن توقيفها على جرائم أخرى يرى الوالى أنها شديدة الخطورة .

١٤٣ - ثانيا : الجلد أو الضرب تعزيرا :

هذه العقوبة مشروعة بالكتاب والسنة النبوية الشريفة والاجماع .

١ - من الكتاب الكريم :

قوله تعالى : « واللاتى يخافون نشوذهن فعتوهن واهجرهن فى المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (٢٤٠) .

٢ - من السنة النبوية الشريفة :

قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يجلد فوق عشر الا فى حد) (٢٤١) .
وقوله فى رواية أخرى : (لا يجلد أحد فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله تعالى) (٢٤٢) .

٣ - الاجماع :

ثبت أن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم قد عزرروا بالجلد ولم ينكروا أحد ذلك فصار اجماعا .

(٢٣٨) صحيح مسلم بشرح النورى ج ١٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢٣٩) توجد أدلة أخرى بمؤلفنا الجرائم للناس بالنزاهة بين الشريعة والقانون .

(٢٤٠) سورة النساء : الآية : ٣٤ .

(٢٤١) فتح القدير ج ٤ ص ٢١٢ من ١٠ .

(٢٤٢) المغنى ج ١٠ ص ٢٤٧ من ٧ .

المطلب الثاني

ثانيا : العقوبات المقيدة للحرية

١٤٤ - دليل مشروعية العقوبات المقيدة للحرية

١٤٥ - أولا : الحبس :

شرعت عقوبة الحبس تعزيرا بالسنة النبوية الشريفة . والاجماع -
وقد أورد القطبي في أقضية الرسول الروايات والأحاديث التي
تؤيد ذلك نذكر منها : (٢٤٢) .

١ - (اختلف أهل الامصار هل سجن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر رضى الله عنه أحدا أم لا ؟ فذكر بعضهم أنه لم يكن
لهما سجن ولا سجنا أحدا . وذكر بعضهم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سجن في المدينة في تهمة دم ، رواه عبد الرازق والنسائي في
مصنفهما من طريق يهز بن حكم عن أبيه عن جده .

وذكر أبو داود رضى الله عنه في مصنفه قال : حبس رسول الله صلى
الله عليه وسلم ناسا من قومي في تهمة دم .

وفى غير المصنف عن عبد الرازق بهذا السند أن النبي صلى الله
عليه وسلم حبس رجلا في تهمة (دم) ساعة من نهار ثم خلى عنه .

ووقع في أحكام ابن زياد عن الفقيه أبي صالح أيوب بن سليمان :
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن رجلا أعتق شركا له في عبد
فأوجب عليه استتمام عتقه وقال في الحديث : حتى باع غنيمة له .

وثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان له سجن وأنه سجن
الحطيئة على الهجو وسجن صبيفا على سؤاله عن الزاريات والمرسلات
والمنازعات وشبههن وأمر الناس بالتفقه وضربه مرة بعد مرة ونفاه الى
العراق وقيل الى البصرة وكتب أن لا يجالسه أحد ثم كتب أبو موسى
الأشعري الى عمر أنه قد حسنت توبته فأمره عمر فخلى بينه وبين الناس .

وسجن عثمان بن عفان رضى الله عنه - ضابئ بن الحارث وكان من
لصوص بنى تميم وفتاكهم حتى مات في السجن .

(٢٤٢) أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم للقطبي ص ١١ .

وسجن على بن أبي طالب رضى الله عنه - بالكوفة وسجن عبد الله
ابن الزبير بمكة وسجن أيضا فى سجن دارم محمد بن الحنفية اذ امتنع
من بيعته .

ووقع فى كتاب الخطائى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه - أنه
سجن وأنه بنى سجنًا من قصب فسماه نافعا ، ففتقته للصمص ثم بنى
سجنًا من مدر وسماه : مخيسا ثم قال : ألا ترانى كيسا مكيسا بنيت
بعد نافع مخيسا .

وفى مصنف أبى داود عن النضر بن شميل عن هرماس بن حبيب
عن أبيه عن جده قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بغريم لى فقال
لى : (ألزمه ! ثم قال : يا أخا بنى تميم ما تريد أن تصنع بأسيرك) .
وقال وأصبح بعض العلماء ممن يرى السجن لقول الله عز وجل :
« فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن
سبيلا » .

ولقول النبى صلى الله عليه وسلم فى الذى أمسك رجلا لآخر حتى
قتله : (اقتلوا القاتل واصبروا الصابر) .

١٤٦ - النفى أو التغريب أو الإبعاد :

هذه العقوبة من العقوبات التى عرفتھا شريعتنا السمحة ولا خلاف
فى ذلك ولقد استخدمها رسولنا الأمين عندما قضى بنفى المخنثين من
المدينة (٢٤٣) .

وذلك ثابت بما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن عكرمة عن
ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال :

(لعن النبى صلى الله عليه وسلم : المخنثين من الرجال والمترجلات
من النساء ، وقال : (أخرجوهم من بيوتكم) وأخرج فلانا وأخرج عمر
فلانا) (٢٤٤) .

وقد سار الصحابة رضوان الله عليهم بالأخذ بها بعد النبى صلى الله
عليه وسلم فقد نفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج لافتتان النساء به
ونفى صبيفا لسؤاله عن الزاريات والمراسلات وشبههن .

(٢٤٣) شرح الكنز للزيلعى ج ٣ ص ١٧٤ .

(٢٤٤) صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨ .

كما قضى عمر أيضا بتفنى معين بن زائدة لتزويره خاتم بيت المال وأخذ المال من بيت مال المسلمين وتنفى شارب الخمر الى خيبر .

١٤٧ - الصلب :

الصلب عقوبة من عقوبات الحدود فى جريمة الحرا به والفقهاء قالوا به فى جرائم التعازير واستدلوا على ذلك بما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه عزز رجلا بالصلب وصلبه على جبل يسمى جبل أبو زناب .

والصلب يتم بصلب المحكوم عليه حيا مدة قررها الشافعى بثلاثة أيام والا يمنع من الأكل أو الشرب ولا الوضوء ويصلى ايماء .

المطلب الثالث

١٤٨ - ثالثا : العقوبات المالية

دليل مشروعية العقوبات المالية

اختلف فى مشروعية العقوبات المالية ونورد أقوال الفقهاء فى هذا الصدد :

أقوال من يرى جواز التعزير بها أى مشروعيتهما :

قال ابن القيم :

(ان النبى صلى الله عليه وسلم عزز بحرمان النصيب المستحق من السلب وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله فقال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أحمد والنسائى وأبو داود :

« من أعطاها مؤتجرا فله أجرها ، ومن منعها فانا آخذوها وشطر ابله عزمة من عزمات ربنا » .

وقال صاحب معين الأحكام :

يجوز التعزير بأخذ المال وهو مذهب أبى يوسف وبه قال مالك ومن قال ان العقوبة المالية منسوخة فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا واستدللا وليس بسهل دعوى نسخها والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا اجماع يصح دعواهم الا أن يقولوا مذهب أصحابنا لا يجوز (٢٤٥) .

(٢٤٥) شلتوت - ص ٢٩٤ .

وقال ابن تيمية : (ان التعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضا في مواضع مخصصة في مذهب مالك في المشهور عنه ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه وفي مواضع فيها نزاع عنه والشافعي في قول وان تنازعوا في تفصيل ذلك كما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل إباحة سلب الذي يسطاد في حرم المدينة لمن وجدته ومثل أمره صلى الله عليه وسلم بكسر دنان الحمر وشق ظروفها ومثل أمره عبد الله بن عمر بحرق الثوبين المعصفرين وقال له : أغسلهما ؟ : قال (لا) بل احرقهما . وأمره لهم يوم خيبر بكسر الأوعية التي فيها لحوم الحمر الانسية ثم لما استأذنوه في الأراقة أذن فانه لما رأى القدور تقور بلحم الحمر أمر بكسرها وأراقة ما فيها فقالوا أفلا نريقها ونغسلها : فقال افعلوا . فدل ذلك على جواز الأمرين لأن العقوبة بذلك لم تكن واجبة . ومثل هدمه لمسجد الضرار ومثل تحريق موسى العجل المتخذ اله ومثل تعنيفه صلى الله عليه وسلم على الغرم على من سرق من ضرير ومثل ما روى من احراق متاع الغال ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدى على الأمير ومثل أمر عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب تحريق المكان الذي تباع فيه الحمر ومثل أخذ شطر مال مانع الزكاة . ومثل تحريق عثمان بن عفان المصاحف المخالفة للإمام وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الأوائل وأمره بتحريق قصر سعد بن وقاص الذي بناه لأنه أراد أن يحتجب عن الناس فأرسل محمد بن مسلمه وأمره أن يحرقه عليه فذهب فحرقه عليه) .

قال وهذه القضايا كلها صحيحة ومعروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر هذا متعددة (٢٤٦) .

أقوال من يرى عدم جواز الأخذ بها :

من الفقهاء من قال بأنه لا يجوز التعزير بأخذ المال أبو حنيفة ومحمد (٢٤٧) والشافعي في قوله ورواية عند الحنابلة (٢٤٨) وقول عند المالكية (٢٤٩) .

وقال فريق من الفقهاء أن التعزير بالمال نسخ . ولكن رد عليهم ابن تيمية بقوله أنهم ليس لديهم صحة لا من كتاب ولا من سنة وإنما

(٢٤٦) الحسبة في الاسلام ص ٤٧ .

(٢٤٧) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٨ .

(٢٤٨) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ٣٤٨ .

(٢٤٩) حاشية عرفة الدسوقي ج ٤ ص ٤١٦ .

يدعون ذلك من الاجماع اذا حقق الأمر عليه لم يكن الاجماع الذى ادعاه صحيحا بل غالبه أنه لم يعرف فيه نزاع .

ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه ولكن هو نفسه لم يعرف أقوال العلماء .

١٤٩ - أنواع العقوبات المالية

عقوبة الاتلاف

١٥٠

مثل اتلاف الأعيان والصفات اذا كانت منكرات والأصنام وأوعية الخمر والمكان الذى يباع فيه .

الدليل على ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لرويشد الثقفى بعد أن مر بتحريق حانوته الذى كان يبيع فيه الخمر : « أنت فويسق لا رويشد » .

وما فعله على بن أبى طالب حينما حرق قرية كان يباع فيها الخمر وذلك لأن مكان البيع مثل الأوعية وهذا أيضا من المشهور فى مذهب أحمد ومالك وغيرهما . وكذا ما فعله الخليفة عمر بن الخطاب عندما أراق اللبن الذى شابه بئعه بالماء واتلاف المغشوش من الثياب .

١٥١ - عقوبة التغير :

عقوبة التغير يستدل عليها بما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا من بأس فاذا كانت الدراهم أو الدنانير الجائزة فيها بأس كسرت .

وتغير الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم تكن موطأه مثل ما روى أبو هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتانى جبريل فقال انى أتيتك الليلة فلم يمنعنى أن أدخل عليك البيت الا أنه كان فى البيت تمثال رجل وكان فى البيت قرام ستر فيل تماثيل وكان فى البيت كلب . فأمر برأس التمثال الذى فى البيت يقطع فيصير كهية الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل فى وسادتين منتبذتين يوطآن وأمر بالكلب يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا الكلب جرو كان للحسن

والحسين تحت نضيد لهم ، • ورواه الامام أحمد وأبو داود والترمذى وصححه •

وكذلك كل ما كان من العين أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره متفق عليه وتغيير الصور المصورة (٢٤٩) •

١٥٢ - عقوبة التمليك :

يستدل على عقوبة التمليك بما رواه أبو داود وغيره من أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن يوديه إلى الجرين أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وكذا فيمن سرق من ماشية قبل أن تؤوى إلى المراح أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وكذلك قضى عمر بن الخطاب في الضالة المكتومة أنه يضعف غرمها •

وأضعف عمر وغيره الغرم في ناقة أعرابي أخذها ممالكك جيعاً فأضعف الغرم على سيدهم ودرأ عنه القطع ، وكذلك أضعف عثمان بن عفان في المسلم إذا قتل الذمي عمداً أنه يضعف عليه الدية فتجب عليه الدية لأن دية الذمي نصف دية المسلم وأخذ بذلك أحمد بن حنبل (٢٥٠) •

١٥٣ - عقوبة الغرامة :

عقوبة الغرامة معروفة في الشريعة الإسلامية الغراء وتوقع تعزيراً على من يسرق الضالة أو يكتمها أو يسرق من الثمر المعلق أو الماشية قبل أن تؤوى إلى المراح وغيرها •

وقد تكون الغرامة عقوبة أصلية وقد تكون مع غيرها وليس هناك حد أدنى أو أعلى لها (٢٥١) والأمر يترك للقاضي يقدرها حسب كل قضية •

ويستدل على مشروعيتها • بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة) •

وكذلك عقوبة كاتم الضالة : (غرامتها ومثلها مع) • وتعزير مانع الزكاة •

(٢٤٩) المسبة ص ٥٤ •

(٢٥٠) المرجع السابق ص ٥٥ •

(٢٥١) د • عبد العزيز عامر ص ٢٤٤ •

١٥٤ - عقوبة المصادرة :

الشريعة الاسلامية عرفت تلك العقوبة وهي نقل ملكية أشياء أو أموال مملوكة للجاني أصلاً - أو وجدت بحوزته - الى الدولة واخراجها بذلك من ملك صاحبها الأصلي الى ملك الدولة عقاباً على جريمة وقعت منه (٢٥٢) وقد تكلم عنها ابن تيمية في كتابه الحسبة في الاسلام وقد ذكرناها عند الكلام عن الاتلاف ومصدر هذه العقوبة السنة النبوية الشريفة وما فعله أصحابه واجمعهم هم ومن بعدهم .

وقد قال ابن رشد في كتابه البيان : (ولصاحب الحسبة الحكم على من غش في أسواق المسلمين في خبز أو عسل أو غير ذلك من السلع بما ذكره أهل العلم في ذلك ، فقد قال مالك في المدونة ان عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش أدباً لصاحبه وكره ذلك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به ومنع ذلك في رواية أشهب وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان (٢٥٣) .

وكما قلنا ان مصدر هذه العقوبة هو السنة النبوية الشريفة وما فعله أصحاب رسول الله وخلفائه من بعده من ذلك أمر الرسول الكريم من كسر دنان الحمر وأمره بأخذ شطر مال مانع الزكاة وأمره لابس خاتم الذهب بطرحه وأمر أحد أصحابه بحرق ثوبين معصفرين ومصادرة سلع من يغش في الأسواق ومصادرة أموال المرتد .

المبحث الثالث

عقوبات تعزيرية أخرى

١٥٥

المطلب الأول :

١٥٦ - الهجر :

١٥٧ - تعريفها : عرفها البعض بأنها مقاطعة المحكوم عليه والامتناع عن الاتصال به أو معاملته بأي نوع أو طريقة كانت .

• (٢٥٢) د. العوا ص ٢٥٨ .

• (٢٥٣) د. بهنس ص ٢٠٥ .

١٥٨ - دليل مشروعيتها :

• هذه العقوبة مشروعة بالكتاب والسنة .

أدلة الكتاب :

قوله تعالى : (واللاتى تخافون نشوذهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع) (٢٥٤) •

أدلة السنة النبوية الشريفة : -

عاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا عنه فى غزوة تبوك وهم : كعب بن مالك ، ومرارة بن ربيعة العامري ، وهلال ابن أمية الواقفي • أمر بأن لا يكلمهم أحد ولا يسلم عليهم أو يتصل بهم احد وظلوا على هذه الحال مدة خمسين يوما حتى تابوا) ونزل فيهم قوله تعالى (وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ان الله هو التواب الرحيم) (٢٥٥) •

المطلب الثانى

عقوبة الوعظ

١٥٩

١٦٠ - الوعظ عقوبة من العقوبات التعزيرية فى شريعتنا السمحة وقال ابن عابدين :

(ان المراد من الوعظ أن يتذكر الجانى اذا كان ساهيا ويتعلم اذا كان جاهلا) (٢٥٦) •

١٦١ - دليل مشروعية عقوبة الوعظ :

• هذه العقوبة تقررت بالكتاب والسنة النبوية الشريفة .
من القرآن الكريم :

• قوله تعالى : (واللاتى تخافون نشوذهن) •
من السنة النبوية الشريفة :

• (٢٥٤) سورة النساء : الآية : ٣٤

• (٢٥٥) سورة التوبة : الآية : ١١٨

• (٢٥٦) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٩٣

وعظ النبي صلى الله عليه وسلم أبا الوليد عندما قل له (اتق الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة ببعر تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاه لها ثواج) .

المطلب الثالث

عقوبة التوبيخ

١٦٢

١٦٣ التوبيخ معناه اللوم والتأنيب يصاحبه تعنيف واغلاظ في القول وتقرير (٢٥٧) يوجهه ولي الأمر أو من يقوم مقامه الى كل من أقدم على فعل أو قول ممن لا يعرف عنه الا الترفع عن المعاصي أو يكون مستور الحال وليست له سوابق تدل على تعاطيه المعاصي، وأن يعد ما أقدم عليه ذلة بسيطة مثل أن يعير غيره بأمه أو يسبه بغير القذف كأن يقول له مثلا : يا ابن السوداء ونحو ذلك .

وتعزير بعض الناس يكون بزواج الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب (٢٥٨) .

١٦٤ - دليل مشروعية التوبيخ :

هذه العقوبة تقررت بالسنة النبوية الشريفة ويذكر الفقهاء أحاديث كثيرة عن ذلك منها : عن أبو هريرة .

الحديث الذي رواه أبو داود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعد أن أمر أصحابه بضرب شارب الخمر قال لهم : (بكتوه) فأقبل عليه الصحابة يقولون : ما اتقيت الله ؟ ما خشيت الله ؟ ما استحييت من رسول الله ؟ (٢٥٩) .

وما روى عن أبي ذر أنه قال : ساببت رجلا فعيرته بأمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا أبا ذر . أعيرته بأمه ! إنك امرئ فيك جاهلية) (٢٦٠) .

وخاصم (عبد) عبد الرحمن بن عوف الى رسول الله صلى الله عليه

(٢٥٧) القاموس المحيط ج ١ ص ٢٨١ - مختار الصحاح ص ٧٠٦ والمقربات التفريضية

ص ٩٥ .

(٢٥٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٨ .

(٢٢٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ١٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢٦٠) صحيح البخاري ج ١ ص ١٣ .

وسلم فغضب عبد الرحمن وسب العبد قائلا : يا ابن السوداء • فغضب رسول الله غضبا شديدا ورفع يده قائلا (ليس لابن بيضاء على ابن السوداء سلطان الا بالحق) فاستخذى عبد الرحمن وخجل ووضع خده على التراب ثم قال للعبد : طأ عليه حتى ترضى (٢٦١) •

المطلب الرابع

١٦٥ - عقوبة العزل من الوظيفة :

١٦٦ - العزل من الوظيفة معناه حرمان الشخص من وظيفته وحرمانه تبعا لذلك من راتبه الذي يتقاضاه عنها بعزله عن عمله (٢٦٢) •

١٦٧ - دليل شرعية هذه العقوبة :

مصدر هذه العقوبة أقوال الفقهاء والاجماع تذكر من ذلك قول ابن تيمية في السياسة الشرعية (٢٦٣) : « فلو عزل الشارب مع الأربعين بقطع خبره أو عزله عن ولايته كان حسنا » وقد ضرب أمثلة لمن توقع عليهم هذه العقوبة منها :

• من يقبل الهدية بسبب العمل

٢ - من يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه •

٣ - ولي الأمر الذي يأخذ الرشوة أو الهدية •

٤ - الأمير اذا فعل ما يستعظم •

هذا وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بلغه أن بعض مواليه يتمثل بأبيات في الحمر فعزله ويقول الشافعي رحمه الله : (الفاسق لا يجوز قضاؤه كما لا تقبل شهادته عنده • وقول الأحناف في ذلك (لو كان القاضي عدلا ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينزل ولكن يستحق العزل) •

(٢٦١) د • عبد العزيز عامر ص ٣٧٧ وعبد القادر عودة ص ٧٠٣ •

(٢٦٢) التعزيز في الشريعة الاسلامية ص ٣٧٧ •

(٢٦٣) السياسة الشرعية •

المطلب الخامس

١٦٨ - عقوبة الحرمان :

مثل حرمان المرأة من النفقة لنشوزها ، وحرمان بعض الأشخاص من مباشرة حقوقهم السياسية أو حقوق الوظائف العامة مثل عمل القضاء وغيرهم .

المطلب السادس

عقوبة التشهير

١٦٩

١٧٠ - يقصد بالتشهير الاعلان عن جريمة المحكوم عليه ويكون في الجرائم التي يعتمد فيها المجرم على ثقة الناس كشهادة الزور والفتن .
وقد ثبت أن عمر بن الخطاب سود وجه شاهد الزور .

١٧١ - دليل مشروعية هذه العقوبة :

مصدر هذه العقوبة السنة النبوية الشريفة وأفعال الصحابة والاجماع ولقد اتفق جمهور الفقهاء على أن هذه العقوبة من العقوبات التعزيرية (٢٦٤).

الدليل من السنة :

يستدل على هذه العقوبة بحديث ابن اللتبية المشهور حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة فلما جاء قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (ما بال أقوام نستعملهم على ما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي فهلا جلس في بيت أبيه فنظر أيهدي له أم لا ؟) (٢٦٥) .

وكان على بن أبي طالب رضى الله عنه : يبعث بشاهد الزور الى عشيرته فيقال : انه شاهد زور ، فاعرفوه وقال عليه انه منقطع (٢٦٦) .
وقال أبو حنيفة رحمة الله .

(شاهد الزور أشهره في السوق ولا أعززه بغير ذلك) .

(٢٦٤) د . عبد العزيز عامر ص ٤٥٨ .

(٢٦٥) أحكام القرآن للجصاص ص ٨٦ .

(٢٦٦) شرح فتح القدير ج ٧ ص ٤٧٦ .

وقال ابن فرحون فى تبصرة الأحكام :

(ان الجانى فى بعض الجرائم يشهر ويسجل عليه ما فعل وتجعل من ذلك نسخ تودع عند الناس ممن يوثق بهم) (٢٦٧) .

المطلب السابع

عقوبة التهديد

١٧٢

١٧٣ - التهديد معناه أن ينذر القاضى الجانى بأنه اذا عاد لجرمه فسيعاقبه بالجلد أو بالحبس أو بعقوبة أشد أو أن يحكم القاضى بالحكم وفى نفس الوقت بأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة (٢٦٨) .

١٧٤ - دليل شرعيتها :

ومصدر هذه العقوبة السنة النبوية الشريفة فلقد هدد رسول الله صلى الله عليه وسلم أقواما من المسلمين لم يقوموا بواجب التعليم وأقواما أخرى لم يقوموا بواجب التعلم .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (رحم الله امرئ علق سوطه حيث يراه أهله) .

المطلب الثامن

عقوبة الإزالة

١٧٥

١٧٦ - معناها وأنواعها ومجالها :

الإزالة عقوبة يمكن أن توقع تعزيرا وهى تطبق فى إزالة الآلات التى تستعمل فى لعب القمار وإزالة أثر الجريمة أو العمل المحرم وإزالة أواني الخمر وإعدامها وإزالة البناء فى ملك الغير بدون وجه حق وذلك بهدمه وإزالة أواني اللبن المغشوش .

(٢٦٧) ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٢٦٨) عبد القادر عودة ص ٧٠٣ .

الباب السابع

١٧٧ - أسلوب تطبيق العقوبات

١٧٨ - تمهيد :

سبق أن أوردنا التقسيمات المختلفة للعقوبات ومن ضمنها التقسيم المبني من حيث المحل وقلنا ان العقوبات تنقسم الى عقوبات بدنية مثل الرجم والقتل والضرب والجلد والصلب ، وعقوبات نفسية كالنصح والتوبيخ والتهديد ، وعقوبات سالبة للحرية أو مقيدة لها مثل الحبس والتغريب ، وعقوبات مالية مثل الغرامة والمصادرة والاتلاف . وعلى ذلك يكمننا أن نحدد العقوبات التي حددتها شريعتنا الغراء بأنها :

الاعدام (القصاص - والرجم) الجلد أو الضرب ، القطع والنفي أو الابعاد أو التغريب والحبس والصلب وكافة العقوبات المالية وقد تكلمنا عن بعض العقوبات التي تطبق في الحدود عندما تكلمنا عن التعازير ولعدم التكرار سنتكلم بشيء من التفصيل عن العقوبات التالية من حيث أسلوب التطبيق والتنفيذ والانقضاء والموانع ونحيل القارئ الكريم الى ما سبق أو أوضحناه عن كافة العقوبات من حيث التعريف وأدلة المشروعية وخلافه وهذه العقوبات هي :

القصاص (القتل - الرجم) - القطع - الجلد - الصلب وسنخصص لكل عقوبة فصل مستقل وذلك على الوجه التالي :

١٧٩ - عقوبة القصاص

١٨٠ - تمهيد :

القصاص عقوبة تجب فيما تمكن فيه المماثلة بين المحلين في المنافع والفعلين وهو يطبق في حالتين :

١ - في الجناية عمدا على النفس وهو ما يسمى القتل العمد .

٢ - في الجناية عمدا على ما دون النفس .

فالقصاص عقوبة تطبق على جريمة القتل العمد والجرح العمد فالمجرم يعاقب بمثل ما فعله ان قتل يقتل وان جرح يجرح . وللفائدة العامة سنتكلم عن القصاص في الجريمتين وذلك على الوجه التالى :

المبحث الأول

١٨١

القصاص في الجناية عمدا على النفس (*)

١٨٢ - تمهيد :

القصاص هو العقوبة الأصلية الوحيدة لجريمة القتل العمد في الشريعة الاسلامية .

١٨٣ - المطلب الأول :

كيفية تنفيذ القصاص :

قبل أن نتكلم عن آراء الفقهاء في كيفية تنفيذ القصاص نقول ان القصاص في النفس يجب أن يكون التنفيذ فيه بأسهل آلة وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » (٢٦٨) .

(*) يرجع الى مؤلفنا جرائم القتل بين الشريعة والقانون .

(٢٦٨) المهذب ج ٢ ص ١٩٧ .

آراء الفقهاء فى كيفية تنفيذ القصاص :

١ - أبى حنيفة وأحمد والشيعة الزيدية :

عندهم أن القصاص يستوفى بالسيف ولا غيره بالطريقة التى استخدمها الجانى ولا الآلة التى نفذ بها جريمته • ولا يشترطون التماثل بالنسبة للآلة فالقتل يتم بالسيف •

عند مالك والشافعى ورواية عن أحمد :

عندهم أن يقتل الجانى بمثل ما قتل به فاذا قتل بالسيف لا يقتص منه الا بالسيف واستندوا فى ذلك الى قوله تعالى :

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » (٢٦٩) •

واذا قتله بعضا غليظة قتل بها • واذا أحرقه أو غرقه أو رماه بحجر أو رماه من ارتفاع شاهق أو حبسه أو منعه من الطعام حتى مات فللولي أن يقتص بمثل ذلك لقوله تعالى : (وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) (٢٧٠) ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (من حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه) •

والسؤال الذى يتعين علينا هنا بحثه والاجابة عليه هو ما حكم القاتل الذى يقوم بقطع أطراف المقتول ثم يقتله • هل يفعل فيه مثل ما فعله بالمقتول أم يكتفى بقتله ؟ •

اختلف الفقهاء فى حكم هذه الحالة على التفصيل التالى :

١ - رأى أبى حنيفة والشافعى وأحمد :

يرون أن يفعل بالجانى مثل ما فعله بالمجنى عليه •

٢ - رأى مالك :

يرى أن يستوفى القصاص بالقتل فقط •

٣ - رأى أبى يوسف ومحمد :

يريان أن الطرف يدخل فى النفس فللولي أن يقتل الجانى وليس له أن يقطع الأطراف (٢٧١) •

(٢٦٩) مواهب الجليل : ج ٦ ص ٢٥٦ • (سورة البقرة : الآية ١٩٤) •

(٢٧٠) سورة النحل : الآية ١٢٦ •

(٢٧١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٣ •

رأى المرحوم أبو زهرة :

يقول رحمه الله أن المعقول في القضية أنه ليس وراء القصد بالقتل عقاب ووافق على رأى الصاحبين وأحمد لأن رأيهم في نظره معقول (٢٧٢) •

١٨٤ - حكم استعمال ما هو أسرع من السيف في القصاص :

السؤال هو اذا وجدت آلة يكون في استخدامها في عملية القصاص السرعة واليسر والايلام الأقل كالكرسى الكهربائى والمقصلة هل تستخدم وما الحكم بالنسبة لذلك ؟ •

يرى المرحوم عبد القادر عودة (٢٧٣) أنه لا مانع من استيفاء القصاص بالمقصلة والكرسى الكهربائى وغيرها مما يفضى الى الموت بسهولة واسراع ولا يختلف الموت عنه عادة ولا يترتب عليه التمثيل بالقاتل ولا مضاعفة تعذيبه أما المقصلة فلأنها من قبيل السلاح المحدد وأما الكرسى الكهربائى فلأنه لا يتحقق الموت عنه عادة مع زيادة السرعة وعدم التمثيل بالقاتل دون أن يترتب عليه مضاعفة التعذيب •

١٨٥ - من الذى يتولى تنفيذ القصاص الآن :

يتولى تنفيذ القصاص الولي بأن يعين من يقوم بالتنفيذ وليس لولى الدم استيفاء القصاص بنفسه •

المطلب الثانى :

١٨٦ - موانع القصاص :

الأسباب التى تمنع من توقيع عقوبة القصاص كثيرة نذكر منها حالات كانت موضع خلاف بين الفقهاء وهى :

١ - قتل الجماعة بالواحد والعكس أو جناية الجماعة بالواحد كما يسميها البعض •

٢ - القصاص فى الوالد بولده •

٣ - قتل الرجل بزوجته •

٤ - قتل المسلم بالذمى •

(٢٧٢) العقوبة ص ٥١٦ •

(٢٧٣) عبد القادر عودة ص ١٥٤ مستقى عن فتوى اللجنة الفتوى بالأزهر الشريف •

ولقد عرضنا تلك الحالات بمؤلفنا جرائم القتل فيرجع اليها نظرا
لأننا هنا يصدد المقارنة بين العقوبة في الشريعة والقانون .

١٨٧ - المطلب الثالث :

سقوط القصاص :

يسقط القصاص بأحد أمور أربعة :

- ١ - فوات المحل أى انعدامه .
- ٢ - العفو سواء كان من المجنى عليه قبل موته أم كان من ولي دمه .
- ٣ - الصلح .
- ٤ - ارث حق القصاص (٢٧٤) .

١٨٨ - ضمانات تنفيذ القصاص (الاعدام) في الشريعة الاسلامية :

يتعين علينا هنا أن نوضح موقف الشريعة الاسلامية في مسألة
التنفيذ بالنسبة للقصاص وسنتكلم عن التنفيذ بالنسبة للحامل والمريض
والضعيف والسكران والمجنون وعلمية تنفيذ القصاص .

١٨٩ - أولا - تنفيذ القصاص على الحامل :

التنفيذ على المرأة الحامل فيه ضرر على الجنين الذي فى بطنها والشريعة
الاسلامية حرمت التنفيذ على الحامل حتى تضع ما فى بطنها ويستدل على
ذلك بالحديثين الآتين :

- ١ - حديث الغامدية عندما حضرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم تعترف له بالزنا وهى حامل فيقول لها صلوات الله وسلامه عليه :
(اذهبي حتى تضعي حملك) .

وحديث معاذ : (ان كان لك عليها سبيلا فلا سبيل لك على ما فى
بطنها) .

(٢٧٤) يرجع الى مؤلفنا جرائم القتل المشار اليه .

١٩٠ - آراء الفقهاء بالنسبة للتنفيذ على الحامل :

رأى الامام أحمد :

يرى الامام أحمد بن حنبل أنه اذا وجب القود أو الرجم على حامل أو حملت بعد وجوبه لم تقتل حتى تضع وتسقيه اللبن ، ثم ان وجد له مرضعة واقية قتلت ويستحب لولى القتل تأخيرها للقطام وان لم يكن له من يرضعه تركت حتى ترضعه حولين ثم تقطعه (٢٧٥) .

رأى الامام مالك :

يرى الامام مالك أنه لا ينفذ على الحامل حتى تضع ويعتبر النفاس مرضا يوجب تأخير الحد حتى تنتهى وان وجد لطفنها مرضع نفذ عليها القتل وان لم يصيبوا لطفها من مرضعة لم يعجل عليها بالقتل (٢٧٦) .

رأى الشافعى :

يرى أن لا ينفذ على المرأة اذا ذكرت حملا أو ربية من حمل حتى تضع حملها أو يتبين أنها غير حامل ثم ينفذ عليها بعد الوضع ، وان لم يكن لولدها مرضع فيفضل تركها أياما حتى تجد لولدها مرضعا (٢٧٧) .

رأى الامام أبو حنيفة :

يزيد أبو حنيفة على رأى الشافعى أن لا ينفذ على الحامل حتى تشفى من النفاس .

١٩١ - ثانيا : التنفيذ على السكران والمريض والضعيف :

اتفق الفقهاء واجمعوا على تأخير تنفيذ القصاص اذا كان المحكوم عليه مريضا عدا عقوبة القتل لأنها عقوبة مهلكة ويقصد منها اهلاك المحكوم عليه .

ويرى الفقهاء أن لا تنفذ العقوبة على السكران حتى يصحوا من سكره (٢٧٨) .

(٢٧٥) المغنى ج ١٠ ص ١٣٨ .

(١٧٦) شرح الزرقانى ج ٨ ص ٨٤ .

(٢٧٧) عبد القادر عودة ص ٧٦٤ .

(٢٧٨) شرح فتح القدير ج ٣ ص ١٨٥ .

١٩٢ - ثالثا : التنفيذ على المجنون :

يرى الامام أبو حنيفة ايقاف تنفيذ العقوبة على المجنون الا اذا كان الجنون طرأ بعد تسليم المجنون للتنفيذ عليه • لأن هذا يعتبر بدءا في التنفيذ واذا بدأ التنفيذ فلا يوقف الجنون واذا كانت العقوبة قصاصا فجن الجاني بعد الحكم عليه وقبل تسليمه للتنفيذ عليه فان القصاص ينقلب بالجنون دية استحسانا (٢٧٩) •

فى مذهب مالك :

يرى البعض فى مذهب مالك أن العقوبة تسقط باليأس من افاقة المجنون وتحل محلها الدية والبعض الآخر يرى فى حالة اليأس من افاقة المجنون أن يسلم لأولياء الدم ان شاءوا اقتصوا وان شاءوا أخذوا الدية (٢٨٠) •

وفى رأى الشافعى وأحمد :

الجنون لا يمنع من تنفيذ الحكم أى لا يوقفه الا اذا كانت الجريمة من جرائم الحدود وكان دليل الاثبات الوحيد هو الاقرار لأن للمحكوم عليه فى جرائم الحدود أن يرجع عن اقراره وقت تنفيذ العقوبة وبعد البدء فى التنفيذ فاذا رجع فى اقراره أوقف التنفيذ لاحتمال أن يكون عدوله عن اقراره صحيح وعلى ذلك يوقف التنفيذ حتى يفيق المجنون - أما اذا كان الحكم قائما على دليل آخر غير الاقرار كالقرائن والشهادة فلا يوقف الرجوع عن الاقرار فى تنفيذ الحكم •

١٩٣ - رابعا : علنية تنفيذ القصاص :

ينفذ القصاص علنا فى الشريعة الاسلامية لقوله تعالى :

« وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » • ويتم تنفيذ القصاص دون تعذيب أو تمثيل بالقاتل وبعد التنفيذ تسلم جثة القتيل لأهله ليدفنوه كما يشاءون لقوله عليه الصلاة والسلام « افعلوا به كما تفعلون بموتاكم » • ويجوز أن يدفن القتيل باحتفال كما يدفن غيره ولكن لولى الأمر أن يمنع ذلك ان رأى أن ذلك يمس بأمن البلد ونظامه •

(٢٧٩) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٧٠ •

(٢٨٠) مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٢ •

(٢٨١) عبد القادر عودة ص ٥٩٨ •

المبحث الثاني

١٩٤ - القصاص في الجناية عمدا على ما دون النفس (*) :

معناه : القصاص هنا معناه المائلة بمعنى احداث جرح أو قطع بالجاني يكون مماثلا لما فعله بالمجنى عليه وذلك مشروط بأن يكون ذلك الاستيفاء ممكنا للانفس وأن تتحقق المائلة في الموضع والمساواة والكمال .

المطلب الأول

١٩٥ - كيفية استيفاء القصاص :

استيفاء القصاص في الحباية على ما دون النفس عمدا يكون بالمساواة التامة ولا يستوفى بالسيف أو بأي آلة يخشى منها الزيادة ولكن لا بد من استعمال آلة ملائمة والقاعدة هذه تستند الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ان الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

وعلى ذلك يراعى أن يكون الاستيفاء بآلة ماضية معده للاستيفاء وأن تكون عن طريق طبيب أو خبير يأتي به على أرفق وجه وأسهله (٢٨٢) .
وقال الماوردي :

(يعتبر في استيفاء القصاص عشرة أشياء) (٢٨٣) .

أحدها : حضور الحاكم أو نائبه فلا يستوفى القصاص الا باذن الامام .

ثانيهما : حضور شاهدين .

ثالثهما : حضور الأعوان فربما يحتاج الى الكتف .

رابعها : يؤمر المقتص منه لقضاء ما عليه من الصلاة .

(*) يرجع الى مؤلفنا جرائم الاعتداء على سلامة الأجسام بين الشريعة والقانون .

(٢٨٢) مواهب الجليل ص ٤٥٤ .

(٢٨٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥١٣ .

- خامسها : يؤمر بالوصية فيما له وعليه .
- سادسها : يؤمر بالتوبة من ذنوبه .
- سابعها : يساق الى موضع القصاص برفق ولا يشتم .
- ثامنها : تشد عورته بشداد حتى لا تظهر .
- تاسعها : تشد عينيه بعصابة حتى لا يرى انقتل .
- عاشرها : يمد عنقه ويضرب بسيف صارم لا كال ولا مسموم) .
- ولا يقتص من الجاني اذا كان الجو باردا ، أو حارا يتصف بالشدة حتى لا يؤثر القصاص على الجسم ولا يقتص من الجاني وهو مريض واذا وجب القصاص على ضعيف الجسم يخاف عليه من الموت سقط الحد ووجدت عليه الدية (٢٨٤) .
- ولا يقتص من الحامل حتى تضع حملها ولو كان الحمل بعد الجناية (٢٨٥) .

١٩٦ - المطلب الثاني

اسباب امتناع القصاص :

- ان المتبع لأقوال الفقهاء وآرائهم يجد أنهم يكادون يجمعون بلا خلاف على أن أسباب امتناع القصاص فيما دون النفس هي :
- ١ - عدم المماثلة في الموضوع (المحل) .
 - ٢ - عدم المماثلة في المنفعة أو عدم الاستواء في الصحة والكمال .
 - ٣ - عدم امكان الاستيفاء بلا حيف .

١٩٧ المطلب الثالث

سقوط القصاص

نعنى هنا سقوط القصاص بعد وجوبه وذلك اذا ثبت قيام مانع يمنع من تنفيذه والقصاص هنا أيضا يسقط بأحد أمور ثلاثة :

• (٢٨٤) مواهب الجليل ص ٢٣٥ .
• (٢٨٥) المغنى ج ٩ ص ٤٤٩ .

١ - فوات محل القصاص .

٢ - العفو .

٣ - الصلح .

١٩٨ - المطلب الرابع

من له حق استيفاء القصاص :

يلاحظ أن الفقهاء جميعا متفقون على أنه إذا كانت الجناية على ما دون النفس فإن المستحق للقصاص يكون هو المجنى عليه ذاته ولا يتصور أن يكون لغيره لأنه هو صاحب الحق في استيفاء القصاص هذا إذا كان بالغاً عاقلاً فإن لم يكن له ولاية على نفسه بأن كان مجنوناً أو صبي غير مميز فللعلماء في ذلك آراء نوردتها كالاتى :

١ - ذهب رأى الى أن الولي أو الوصى هو الذى له حق استيفاء القصاص وهذا هو رأى مالك وأبو حنيفة وبعض الفقهاء من مذهب أحمد (٢٨٦) .

٢ - ذهب رأى ثان الى أن الولي والوصى ليس لهما أن يستوفيا القصاص المستحق للصغير أو المجنون لأن القصاص للتشفى ولا يتوفر هذا المعنى فى قصاصيهما فينتظر حتى يفيق المجنون ويبلغ الصغير (٢٨٧) .
وبناء على الرأى الثانى فلا يحبس الجانى حتى افاقة المجنون وبلوغ الصغير بل يطلق سراحه بعكس الجناية على النفس فيحبس الجانى (٢٨٨) .

المطلب الخامس

١٩٩ - استيفاء القصاص تحت اشراف القضاء :

القصاص لابد أن يطلب وعلى ذلك لا يجوز استيفائه قبل الحكم به ولا بد أن يتم تحت اشراف السلطان (ولى الأمر) وفى رأى الجمهور أنه لا يجوز لأحد أن يستوفى القصاص الا باشراف الدولة وفق الشروط المحددة التى تحفظ حق المحكوم عليه فى أن يتم تنفيذ هذا الحكم بشكل كريم يتجلى منه المصلحة لا الانتقام الشخصى .

(٢٨٦) مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٥٢ .

(٢٨٧) المهذب ج ٢ ص ١٩٦ .

(٢٨٨) (يراجع مؤلفنا جرائم القتل) .

ولكن بعض العلماء فرق بين القصاص في النفس والقصاص فيما
دون النفس فأجازوا الاستيفاء بغير حضرة السلطان أو من يمثله واستدلوا
على ما ذهبوا إليه بما رواه مسلم أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه رجل آخر فقال : ان هذا الرجل قتل أخى واعترف القاتل بقتله
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (اذهب فاقتله) فدل هذا على أن
القصاص بغير حضرة أحد من قبل السلطان ليس بممنوع . ولكن أئمة
الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص دون السلطان ولهذا جعل الله
السلطان ليقبض أيدي الناس بعضهم عن بعض (٢٨٩) .

٢٠٠ - القتل

المبحث الأول

(بيان القتل فى الجرائم)

٢٠١

٢٠٢ - تمهيد :

عقوبة القتل مقررة للجرائم التالية :

فى جرائم الحدود :

الزنا (المحصن والمحصنة) ويسمى بالرجم حتى الموت •

فى الحراية • والردة • البغى

فى القصاص : القتل العمد (الجناية على النفس)

فى جرائم التعزير : توقع فى الاشتهار باللواطه والتمادى فى شرب
الحمر والتجسس والقتل بالثقل والدعوة الى البدعة فى الدين الخارجين على
الجماعة بغية تفريق كلمة المسلمين • والجماع فى غير القبل واتيان البهيمه
ومن يزنى بذات محرم ومعتاد السرقة •

وسبق أن أوردنا الأدلة الشرعية على ذلك ونقول هنا أيضا أن
الأدلة على بعض الجرائم التى أوردناها بعاليه هى :

المبحث الثاني

دليل شرعية القتل في بعض الجرائم

٢٠٣

٢٠٤ - اللواط :

يستدل على القتل أي قتل معتادى اللواط بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) (٢٩٠) .

٢٠٥ - قتل شارب الخمر ومعتاده :

ما روى (٢٩١) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه) .

٢٠٦ - قتل من يزني بذات محرم :

يستدل على ذلك بما رواه الترمذى والنسائى وأبو داود أن البراء ابن عازب رضي الله عنه قال : مر بى خالى أبو بردة بن نيار ومعه لواء فقلت أين تريد ؟ فقال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه أن آتية برأسه . وعن عبد الله بن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (من وقع على ذات محرم فاقتلوه) .

٢٠٧ - وطء البهائم :

يستدل على أن العقوبة هي القتل بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة) (٢٩٢) .

• (٢٩٠) رواه أصحاب السنن .

• (٢٩١) رواه الترمذى وأبو داود .

• (٢٩٢) المغنى ج ١٠ ص ١٦٣ .

٢٠٨ - الرجم

٢٠٩ - معنى الرجم :

الرجم معناه أن يقتل المحصن (زان أم زانية) رميا بالحجارة أو ما شابهه وهو حد مشروع فى حق المحصن والعقوبة معترف بها من جميع الفقهاء الا الحوارج فعندهم أن عقوبة الزنا (للمحصنين) وغير المحصنين هي الجلد واستندوا على ما ذهبوا اليه بقوله تعالى : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) .

أما غير الحوارج فهم يستندون الى قول النبى صلى الله عليه وسلم وفصله . واجماع الصحابة عليه .

روى أبو داود عن عبد الله بن عباس قال : سمعت عمر وهو على منبر رسول الله صلى الله عليه يخطب ويقول : (ان الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب . فكان مما أنزل عليه آية الرجم . فقرأناها ووعيناه . ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده . فأخشى ان طال بالناس زمن أن يقول قائل : ما نجد الرجم فى كتاب الله . فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله فى كتابه فان الرجم فى كتاب الله حق على من زنا اذا أحصن من الرجال والنساء . .

وقال : لولا أن يقال : ان عمر زاد فى الكتاب لكتبته على حاشية المصحف (يريد بها الشيخ والشيخة اذا زنيا فأرجمهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) . وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه . وفى اعلان عمر بالرجم وهو يخطب بحضرة الصحابة ولم ينكر عليه أحد دليل على ثبوت الرجم (٢٩٣) .

وهناك دليل آخر يؤيد وقوع الرجم بعد نزول آية النور (الجلد)

(٢٩٣) ابن الأثير ج ٤ ص ٢٦١ فتحى بهنسى ص ١٧٥ .

وهو ما رواه الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول في حديث عبادة بن الصامت أنه أول حد نزل وإن حديث ماعز بعده رجمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلده وعمر رجم ولم يجلد (٢٩٤) .

وروى الترمذى عن عثمان رضى الله عنه أنه أشرف عليهم يوم الدار وقال : أنشدكم بالله . أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنى بعد احصان ، وارتداد بعد الاسلام ، وقتل نفس بغير حق) ، قالوا : اللهم نعم . قال : فعلام تقتلوننى ؟ .

المبحث الأول

٢١٠ - كيفية تنفيذ عقوبة الرجم :

٢١١ - المطلب الأول :

إذا كان المرحوم رجلاً :

اتفق معظم الفقهاء أن التنفيذ على الرجل يتم وهو قائماً ولا يوثق بشيء ولا يحفر له ولا يمسك ولا يربط ويستوى فى ذلك أن يكون الزنا ثبت بإقراره أو بشهادة الشهود واستندوا فى ذلك الى فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه لم يحفر لماعز ولا اليهوديين ولا للجهمية وذلك ثابت من قول أبو سعيد حيث قال (لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم ماعز خرجنا الى البقيع ولا أوثقناه ولكنه قام لنا) .

المطلب الثانى

٢١٢ - إذا كان الذى ينفذ فيه الرجم امرأة :

يرى بعض الفقهاء (أبو حنيفة والشافعى) أن الزنا إذا ثبت على المرأة المحصنة بالبينة فيحفر لها الى صدرها وذلك لأن الحفر فيه ستر لها . أما إذا كان الزنا ثابت بإقرارها فلا يحفر لها وذلك لأن الحفر يعيقها من الهرب والهرب فيه رجوع عن إقرارها وفى حالة رجم المرأة دون أن يحفر لها يشد عليها ثيابها لكي لا تنكشف ولأن ذلك أسستر لها (٢٩٥) .

(٢٩٤) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٢٥ .

(٢٩٥) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٢٩ والمغنى ج ١٠ ص ١٣٧ .

ويرى البعض فى مذهب أحمد ما يراه أبو حنيفة والشافعى ولكن مالك والرأى الراجع فى مذهب أحمد هو عدم الحفر .

ويرى البعض أنه يحفر للمرجوم ذكرا كان أم أنثى ويقول انه يدل على هذا ما رواه عبد الله بن بريده عن أبيه أن ماعز بن مالك الأسلمى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى زنيت وانى أريد أن تطهرنى فلما أتاه الرابعة حفر له ثم أمر به فرجم) . وكذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الغامدية (٢٩٦) .

وقال أبو يوسف فى الحراج :

الرجل لا يحفر له وأما المرأة فيحفر لها الى السره وهكذا حدثنا يحيى بن سعيد عن مجالد عن عامر أن عليا رضى الله عنه رجم امرأة فحفر لها الى السره : قال عامر : أنا شهدت ذلك وقد بلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أتته الغامدية وأقرت عنده بالزنا أمر بها فحفر لها الى الصدر وأمر الناس فرجموا ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت (٢٩٧) .

هذا ونقول ان الرجل يحفر له وينفذ فيه الرجم فان هرب يتبع ان كان زناه قد ثبت بالبينة أما ان كانت وسيلة الثبوت اقراره لا يتبع ويرجم حتى الموت ولا يحفر له لأنه يحتمل أن يعدل عن اقراره . كما سبق أن ذكرنا .

المبحث الثانى

٢١٣ - صفة الرجم :

قبل أن نوضح صفة الرجم يتعين علينا أن نذكر القواعد العامة فى الرجم فنقول :

٢١٤ - القواعد العامة التى يجب مراعاتها فى الرجم :

١ - يتعين عدم اقامة حد الرجم فى المساجد وذلك لكى لا يصيب الرجم أحدا ويؤذيه والتحرز من نجاسة المسجد (٢٩٨) .

٢ - لا يشترط وقت معين للرجم فيصح تنفيذه صيفا وشتاء وفى الصحة والمرض .

(٢٩٦) العقوبة المقدرة للدكتور عبد العظيم شرف الدين ص ١٢٨ .

(٢٩٧) الحراج للقاضى أبو يوسف ص ١٦٣ .

(٢٩٨) الهداية ج ٤ ص ١٢٩ .

- ٣ - تستخدم الحجارة في الرجم أو ما يقوم مقامها كالمدر والحزف .
- ٤ - بعد اتمام عملية الرجم يفعل بالمرجوم ما يفعل بالميت من تغسيل وتكفين وصلاة ودفن .
- ٥ - يشترط أن يحضر الشهود عملية الرجم .

صفة الرجم :

وذكر الطحاوى فى صفة الرجم أن يصف الرماة ثلاثة صفوف كصفوف الصلاة كلما رجم صفا تنحوا واستدل بما فعله على فى حديثه فى قصة شراحة الهمزانية أن الناس أحاطوا بها وأخذوا الحجارة . فقال : ليس هكذا الرجم ، اذن يصيب بعضكم بعضا . صفوا كصف الصلاة ، صفا خلف صف ، ثم رجمها ثم أمرهم فرجم صف ثم صف ثم صف (٢٩٩) .

ويشترط أبو حنيفة عند ثبوت الزنا بشهادة الشهود أن يبدأ الشهود بالرجم ثم الامام أو نائبه ثم الناس بحيث لو امتنع الشهود عن البدء سقط الحد عن المشهود عليه ولكن امتناع الشهود لا يترتب عليه حدهم لأن امتناعهم ليس صريحا فى رجوعهم عن الشهادة (٣٠٠) .

وهناك رواية عن أبى يوسف أن بداءة الشهود مستحبة لا مستحقة فاذا امتنعوا أو غابوا أو ماتوا يقيم الامام الحد .

والامام مالك لا يعرف بداءة الشهود ولا يعتبرها سنة مستحبة لأن الحديث الوارد فيها لم يصح عنده (٣٠١) .

ويراعى فى عملية الرجم اتقاء الوجه لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أمرهم برجم الغامدية أخذ حصاة مثل الحمصة ورماها بها ثم قال للناس ارموها واتقوا الوجه (٣٠٢) .

والوجه هو المعنى دون الرأس ويؤيد ذلك ما جاء فى حاشية الجمل على شرح المنهج للشافعية : وأن يتقى الوجه أى دون الرأس وكلامه يقتضى أنه مستحب والمعتمد وجوب ذلك والوجه يجمع الحواس (٣٠٣) .

(٢٩٩) والمغنى ج ١٠ ص ١٢٣ .

(٣٠٠) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٢٢ .

(٣٠١) شرح الزرقانى ج ٨ ص ٨٣ .

(٣٠٢) المبسوط ج ٩ ص ٧٢ .

(٣٠٣) شرح المنهج وحاشية الجمل ج ٥ ص ١٢٩ .

٢١٥ - تأجيل التنفيذ على الحامل والمرضع والمجنون :

يجب تأجيل تنفيذ الرجم في الحامل حتى تضع حملها والمرضع حتى تتم ارضاع وليدها وذلك ثابت من حديث الغامدية (٣٠٤) .

وكذلك يؤجل التنفيذ على المجنون حتى يبرأ أو يفيق وذلك حتى تكون له فرصة الرجوع في اقراره وهو مكتمل الأهلية بالعقل قبل التنفيذ عليه فيسقط الحد عنه ولأن التنفيذ عليه حالة جنونه يحرمه حق الرجوع عن اقراره .

٢١٦ - عقوبة القطع

٢١٧ - تمهيد :

عقوبة القطع مقررة لجريمة السرقة والحراقة .

قال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) (٣٠٥) وقال تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) (٣٠٦) .

والقطع في جريمة الحراقة تجب على قاطع الطريق اذا أخذ المال ولم يقتل (٣٠٧) .

المبحث الأول

٢١٨ - سمات عقوبة القطع :

عقوبة القطع عقوبة حدية وعلى ذلك :

١ - لا يجوز العفو عنها لا من المجنى عليه ولا من الحاكم أو الوالي والدليل على ذلك حديث المرأة المخزومية .

٢ - لا يجوز استبدالها بغيرها أخف لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (تجافوا العقوبة بينكم ، فاذا انتهى بها الى الامام فلا عفا الله عنه ان عفا) .

(*) يراجع مؤلفنا جرائم السرقة بين الشريعة والقانون .

• (٣٠٥) سورة المائدة : الآية (٣٨) .

• (٣٠٦) سورة المائدة : ٣٣ .

• (٣٠٧) المغنى ج ١٠ ص ٢٠٨ .

٣ - لا يجوز فيها التأخير أو التعطيل .

٤ - لا يجوز فيها الشفاعة .

المبحث الثاني

٢١٩ - حكمة مشروعيتها :

عقوبة القطع عقوبة فظيعة وقاسية وقد شرعت لأهداف وأغراض أهمها : الردع والزجر لمن تسول له نفسه الاقدام على الجريمة البشعة سرقة أم حراة ونقدم هنا ما قاله ابن القيم بهذا الخصوص حيث قال :
(ان من بعض حكمته سبحانه ورحمته أن شرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم عن بعض في النفوس والأبدان والأعراض والأقوال كالقتل والجرح والقذف والسرقة فأحكم سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الاحكام ، وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر ، مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني من الردع وأن في حد السرقة معنى آخر وهو السرقة تقع من فاعلها سرا كما يقتضيه اسمها ، والعازم على السرقة متخف كاتم خائف أن يشعر بمكائنه فيؤخذ به ، ثم هو مستعد للهرب والخلاص بنفسه اذا أخذ الشيء واليدان للانسان كالجنحين للطائر في اعانته على الطيران فعوقب السارق بقطع اليد قصا لجناحه وتسهيلا لأخذه ان عاود . . ولم تبلغ خبائية حد العقوبة بالقتل فكان أليق بالعقوبات به ابانة العضو الذي جعله وسيلة الى أذى الناس وأخذ أموالهم) (٣٠٨) .

المبحث الثالث

٢٢٠ - محل القطع :

نقول باديء ذي بدء أن الفقهاء جميعا متفقون جميعا أن الواجب في السرقة الأولى أو السرقات التالية التي تمت قبل الرفع للامام هو أن تقطع يده اليمنى . ولكنهم اختلفوا في المكان الذي تقطع منه اليد فقال البعض : تقطع أصابعه الأربع فقط (٣٠٩) وذهب البعض أن السارق تقطع يده من مفصل الكف (٣١٠) .

(٣٠٨) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١١٤ وما يعينها .

(٣٠٩) الحلي المختصر النافع في فقه الامامية ص ٣٠٢ .

(٣١٠) الشعراني : الميزان ج ٢ ص ١٤٢ .

٢٢١ - والفقهاء اختلفوا أيضا في محل القطع في السرقة الثانية وما بعدها على أقوال :

١ - عند جمهور الفقهاء :

اتفقوا على أن تقطع بعد اليد اليمنى القدم اليسرى في المرة الثانية (٣١١) .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : ان اليد اليسرى تقطع بعد اليد اليمنى والقدم اليسرى ثم بعدها تقطع القدم اليمنى (٣١٢) .

أما الحنفية فقالوا لا تقطع بعد اليد اليمنى والقدم اليسرى وإنما الواجب هو التعزير وهو قول لدى الحنابلة (٣١٣) .

أما الظاهرية فيرون أن محل القطع هو اليدين فقط وبعدها يعزر ويقول بهذا ربيعة (٣١٤) .

ولقد استدل كل فريق الى أدلة تؤيد ما ذهب اليه نوردها كالتالى :

٢٢٢ - ١ - أدلة من يرون أن محل القطع هو اليدين والرجلين على الترتيب :

استدلوا بما يلي :

من الكتاب : قوله تعالى (والسارق والسارقة) وقالوا ان الأيدي اسم جمع والاثنان فما فوقهما جمع .

من السنه : ما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السارق : (فى المرة الأولى تقطع يده اليمنى وفى الثانية الرجل اليسرى وفى الثالثة اليد اليسرى وفى الرابعة الرجل اليمنى) (٣١٥)

٢ - قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اقتلوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر) (٣١٦) .

(٣١١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٦ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٤٤ .

(٣١٢) الشعرانى المرجع السابق .

(٣١٣) بدائع الصنائع المشار اليه .

(٣١٤) المحلى ج ١١ ص ٣٥٤ والمغنى ج ١٠ ص ٢٦٥ .

(٣١٥) المهذب ج ٢ ص ٣٠٠ ، شرح العناية ج ٤ ص ٢٤٨ والمغنى ج ١٠

ص ٤٧١ .

٢٢٣ - أدلة القائلين بقطع اليدين فقط اليمنى في المرة الأولى واليسرى في المرة الثانية :

استدلوا بآية السرقة وقالوا ان لفظ القطع لم يرد الا على اليدين ولم يرد ذكر للأرجل كما قالوا ان الأحاديث التي وردت في السنة تدل على أن القطع للأيدي فقط ولو أراد الله سبحانه وتعالى أن تكون الأرجل محلا للقطع لبين ذلك كما هو مبين في حد الحراية (٣١٧) .

٢٢٤ - أدلة القائلين بأن محل انقطع بعد اليد اليمنى هو الرجل اليسرى ولا تقطع فيما وراء ذلك ويعزr بعد ذلك .

استدلوا بما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال ، (اذا سرق السارق قطعت يده اليمنى فان عاد قطعت رجله اليسرى فان عاد ضمنته السجن حتى يحدث خيرا أنى لأستحي من الله أن أدعه ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ورجل يمش عليها (٣١٨) .

وبما روى عن عمر لما أراد أن يقطع في الثالثة فقال علي : (اضربه وأحبسه ففعل) (٣١٩) .

وذهب فريق من الفقهاء الى وجوب القتل في السرقة الخامسة واستدلوا على ذلك بما روى عن جابر رضي الله عنه قال : جىء بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (اقتلوه) فقالوا يا رسول الله انما سرق . فقال : (اقطعوه) ثم جىء في الثانية فقال (اقتلوه) فذكر مثله الى أن قال فأتى به في الخامسة فقال (اقتلوه) قال جابر فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فآلقيناه في بشر ورمينا عليه الحجارة (٣٢٠) .

٢٢٥ - تحديد القدر الذي يقطع من اليد أو الرجل :

أولا : القدر الذي يقطع من اليد :

اختلف الفقهاء في تحديد المقدار الذي يقطع من اليد وذلك على التفصيل التالي :

(أ) ذهب فريق من الفقهاء الى أن القطع في اليد (٣٢١) يكون من

• (٣١٦) شرح الزرقاني ج ٢ ص ٩٢ .

• (٣١٧) المغنى ج ١٠ ص ٢٦٥ .

• (٣١٨) المحلى ج ١١ ص ٣٥٤ .

• (٣١٩) فتح الباري ج ١٥ ص ١٠٥ .

• (٣٢٠) المرجع السابق .

• (٣٢١) فتح الباري ج ١٥ سبل السلام ج ٤ ص ٢٧ .

المنكب . والقائل بهذا هم الخوارج وقالوا ان لفظ اليد اسم لجارحه من
رؤس الأصابع الى الآباط .

(ب) ذهب الجمهور الى أن موضع القطع هو الكوع .
(ج) ويرى الشيعة الامامية أن موضع القطع يكون من أصول
الأصابع . (٣٢٢)

ثانيا : القدر الذى يقطع فى الرجل :

(أ) قال الجمهور أن القطع فى الرجل يكون من مفصل الكعب .
(ب) قال الشيعة الامامية ان موضع القطع هو منتصف القدم من
مقعد الشراك . (٣٢٣)

حكم قطع اليد اليمنى اذا كانت اليد اليسرى مقطوعة أو شلاء
مقطوعة الابهام أو اصبعين سوى الابهام :
اختلف الفقهاء فى ذلك على أقوال :

١ - الفقهاء جميعا قالوا بأن القطع يسقط اذا ذهب العضو
المستحق بسبب وقع بعد السرقة لها قبلها سواء كان الذهاب بآفة
أو قصاص أو جناية .

أما اذا كانت الجناية التى استوجبت القصاص قبل السرقة انتقل
الحكم الى العضو الآخر . (٣٢٤)

عند الحنفية :

يقول ان كانت اليد اليسرى مقطوعة أو شلاء مقطوعة الابهام أو
اصبعين سوى الابهام فلا تقطع اليد اليمنى لأن القطع للسرقة شرع
للزجر وليس للاهلاك . (٣٢٥)

وان كانت الرجل اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عرج يمنع المشى
عليها فلا تقطع اليمنى لأن ذلك فوات منفعة الشق وكذلك لا تقطع
رجله اليسرى وان كانت صحيحة .

(٣٢٢) المغنى ج ١٠ ص ١٢١ .

(٣٢٣) المختصر النافع للشيخ ابو القاسم الحلى ص ٢٢٤ .

(٣٢٤) المغنى ج ١٠ ص ٢٦٩ ، إسنئ الطالب ج ٤ ص ١٥٣ .

(٣٢٥) المبسوط ج ٦ ص ١٧٥ .

وان كانت رجله اليمنى مقطوعة الأصابع كلها فان كان يستطيع القيام والمشي عليها كلها تقطع يده اليمنى .

وان كانت يدها صحيحتين ولكن رجله اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الأصابع تقطع يده اليمنى وان كانت اليد اليمنى شلاء أو مقطوعة الأصابع أو الابهام فانها تقطع لأن اليد السليمة تقطع فالمعيبة تقطع من باب أولى . (٣٢٦)

في مذهب أحمد :

يوافق أحمد بن حنبل الحنفية ولكنه يخالفهم في أنه يعتبر اليد التي ذهب معظم نفعها في حكم المعدومة فلا تعتبر معدومة ما ذهب منها خنصر أو بنصر أو ابهام أما أبو حنيفة فيعتبر في حكم المعدوم ما قطع منه اصبعان غير الابهام أو قطع منه الابهام فقط لأن ذلك في رأيه يفوت منفعة البطش .

وتوجد رواية ثانية في مذهب أحمد مقتضاها عدم القطع مطلقا وينتقل القطع الى الرجل اليسرى لأنها لا نفع فيها ولا جمال لها فأشبهت الكف التي لا أصابع لها .

عند الشافعي :

يرى قطع اليد والرجل ولو كانت شلاء الا اذا خيف من قطعها ألا يكف الدم فاذا قرر أهل الخبرة أن عروقها لا تنسب ولا يكف الدم فلا تقطع . (٣٢٨)

القطع في جريمة الحراقة :

يقطع يد الجاني اليمنى ورجله اليسرى من خلاف مرة واحدة : وتطبق في شأنها ما قيل بالنسبة للقطع في السرقة .

(٣٢٦) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٧ ، فتح القدير ج ٥ ص ٣٩٨ .

(٣٢٧) المفتي ج ١٠ ص ٢٦٨ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٧ .

(٣٢٨) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥١ .

المبحث الرابع

٢٢٦ - ضمانات تنفيذ عقوبة القطع :

عقوبة القطع عقوبة نصية وقد تكلم الفقهاء عنها واسهبوا اسهابا كبيرا وقد استخلصنا من أقوالهم الضوابط الواجب مراعاتها في كيفية تنفيذها .

١ - تتم عمية القطع بأسهل ما يمكن فيجلس الجاني المجلس الذى يريجه وتوضع يده الموضع المناسب الذى يسهل عليه اقامة الحد ويضبط لثلا يتحرك فيجنى على نفسه وتشد بحبل حتى يتبين مفصل الكف من مفصل الذراع وتوضع بينهما سكين ويدق فوقها مرة بقوة لتقطع ولا بأس من استعمال أى طريقة أخرى تكون أسهل ويمكن تخدير السارق بالبنج وغيره حتى يكون القطع سهلا عليه وقد قال ابن قدامة (وان علم قطع أوحى من هذا قطع به ومعنى أوحى أى أسرع) . (٣٢٩)

٢ - بعد فصل اليد بالطريقة السابقة تتم عملية حسم يد السارق والحسم معناه أن يفصل بها ما يقطع دمها ويسد عروقها وذلك بغمس موضع القطع فى الزيت المغلى لوقف النزيف وقد قال الفقهاء فى عملية الحسم أقوال متعددة . فمنهم من قال انه واجب ومنهم من قال انه مستحب ومن قال بالحسم استند بما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق شمله فقال (ما أخا له سرق) فقال السارق : بلى يا رسول الله ! فقال : (اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتوني به فقطعه ثم حسمه ثم أتى به فقال ثبت الى الله . فقال (تاب الله عليك) . (٣٣٠)

٣ - يستحب أن يعلق ما قطع من السارق فى عنقه مدة قال البعض ساعة وقال البعض ثلاثة أيام .

٤ - لا تنفذ العقوبة فى حر شديد أو برد شديد بل ينتظر به حتى تتوفر حالة اعتدال لأن الحد زاجر لا متلف . (٣٣١)

٥ - لا تقطع الحامل حال حملها بل يؤخر حتى ينقضى نفاسها .

(٣٢٩) المغنى ج ١٠ ص ١٢٢ .

(٣٣٠) السرقة فى التشريع الاسلامى لابراهيم دسوقي الشهاوى ص ٨١ .

(٣٣١) المغنى ج ١٠ ص ٢٦٧ .

- ٦ - لا يقطع المريض أثناء مرضه لئلا يأتى القطع على نفسه •
- ٧ - يقام الحد على السارق فى كل مجمع من الناس واختلف فى اقامة الحد فى المساجد والحرم المكى ودار الحرب •
- ٨ - ينفذ الحد علنا وقد أمر الله بذلك فقال (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) •
- ٩ - الذى يقيم الحد هو الامام أو من يوليه من الحكام •

٢٢٧ - عقوبة الجلد

٢٢٨ - تمهيد :

عقوبة الجلد من العقوبات الهامة والأساسية في الشريعة الإسلامية وهي مقررة ضمن العقوبات التي توقع في جرائم الحد (حد الزنا - حد القذف - حد الشرب) كما أنها أيضا من العقوبات التي توقع في جرائم التعازير .

وهذه العقوبة تقررت بالكتاب بالنسبة لجريمتي الزنا والقذف وبالإجماع لجريمة شرب الخمر .

وتقررت بالكتاب والسنة والإجماع بالنسبة للجرائم التعزيرية . ولقد سبق أن أوردنا دليل مشروعيتها فيرجع إليه منعاً من التكرار .

المبحث الأول

٢٢٩ - الحكمة من عقوبة الجلد ومميزاتها :

عقوبة الجلد كما قلنا تعتبر من أهم العقوبات في الشريعة الإسلامية وهي عقوبة مقدرة من قبل الشارع عز وجل في جرائم الحدود فليس لولى الأمر أو القاضي أن ينقص منها أو يزيد فيها لأي اعتبار من الاعتبارات ومهما كانت الأسباب كما أن ولى الأمر ليس له أن يستبدلها بغيرها ولا أن يعفو عنها أكلها أو بعضها أو أن يوقف تنفيذها بعد أن تبلغه . (٣٣٢) . فهي العقوبة المفضلة في كل جريمة حد لم تكتمل وهي أكثر العقوبات ردعا للمجرمين الخطرين الذين طبعوا على الاجرام

(٣٣٢) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٣٤ - شرح الزيلعي - ج ٣ ص ١٧٣ .

أو اعتادوه وأنها ذات حدين فيمكن أن يجازى بها كل مجرم بالقدر الذى يلائم جريمته ويلائم شخصيته فى آن واحد . (٣٣٣)

مميزاتها :

تمتاز عقوبة الجلد عن باقى العقوبات بالمميزات التالية :

- ١ - تنفيذ العقوبة لا يشغل كاهل الدولة ولا يعطل المحكوم عليه عن الانتاج ولا يعرض أهله ومن يعولهم للضياع أو الحرمان . (٣٣٤)
- ٢ - تحمى المحكوم عليه من شر السجون وما تجره على النزلاء من مضار كبيرة منها افساد أخلاقهم وتشتيت أسرهم وافساد أخلاق أسرهم فى الخارج والنفور من العمل والاصابة بالأمراض الصحية المختلفة . وتدهور حالة النزلاء الخلقية والاجتماعية .
- ٣ - تعتبر هذه العقوبة رادعة وفورية وبذلك تكون وسيلة ناجحة فى مخاطبة المجرمين الخطرين .
- ٤ - هذه العقوبة مرنة توقع على كل مجرم حسب جرمه وبالقدر الذى يلائم شخصيته .

المبحث الثانى

٢٣٠ - كيفية تنفيذ عقوبة الجلد :

قلنا ان عقوبة الجلد مقررة فى جرائم الحدود والجرائم التعزيرية وعلى ذلك سنورد فيما يلى كيفية تنفيذها فى كل عقوبة وذلك لكى تكون أمام القارئ العزيز .

٢٣١ - المطلب الأول

تنفيذ عقوبة الجلد فى جريمة الزنا :

عدد الجلدات مائة جلده وتؤدى بسوط يابس ولا يكون به عقد فى طرفه . ويختلف تنفيذ الجلد بالنسبة للرجل عن المرأة .

(٣٣٣) عودة ص ٦٩٠ .

(٣٣٤) عودة ص ٦٩٠ .

٢٣٢ - (أ) تنفيذ عقوبة الجلد على الرجل الزانى غير المحصن :

يرى بعض الفقهاء أن تنزع عن الزانى ثيابه الا ما يستتر عورته (٣٣٥) • وهذا هو رأى مالك وأبو حنيفة •

ويرى البعض الآخر بأن لا يجرد من ملابسه وأن يترك عليه ثيابه وقميصه الا العروة والجبه فتتزع (٣٣٦) • وهذا هو رأى الشافعى وأحمد •

ويرى الإمام مالك : أن يكون الضرب والمحدود قاعدا ولا يمسك ولا يربط الا اذا امتنع فلا بأس بربطه أو امساكه (٣٣٧) •

ويرى أبو حنيفة والشافعى وأحمد أن يتم الضرب والمحدود قائما •

٢٣٣ - (ب) تنفيذ عقوبة الجلد فى المرأة الزانية الغير محصنة :

يرى بعض الفقهاء أن يكون ضرب المرأة وهى جالسة ولا يكون الضرب فى مكان واحد بل يفرق الضرب على سائر أعضاء الجسم الا الوجه والفرج والرأس ويضيف البعض البطن أيضا •

ويرى البعض الآخر أن يكون الضرب على الظهر فقط •

ويشترط فى اقامة حد الضرب (الجلد) ألا يؤدى الى هلاك المحدود وعلى ذلك فيجب ألا يتم فى الحر الشديد ولا البرد الشديد ولا يقام على المريض حتى يبرأ والنفساء حتى ينقضى النفاس •

٢٣٤ - تنفيذ الجلد على المريض

يختلف الحال فى حالتين •

١ - اذا كان يرجى شفاؤه •

٢ - اذا كان لا يرجى شفاؤه •

فى الحالة الاولى يرى البعض تأجيل الجلد حتى يشفى من مرضه خشية تلف المريض والبعض الآخر يرى أن يقام الحد ولا يؤخر •

(٣٣٥) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٢٦ •

(٣٣٦) المهذب ج ٢ ص ٢٨٨ •

(٣٣٧) شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٢٨ •

وفي الحالة الثانية : يرى البعض أن يقام الحد ولا يؤخر بشرط أن يتم الضرب بسوط يؤمن معه التلف كالقضيبي الصغير وشمراخ النخل . وهذا هو رأى أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

أما الامام مالك فيرى ضرب المريض مائة جلده والا يضرب بالنكال الا ضربة واحدة .

المطلب الثاني

٢٣٥ - تنفيذ عقوبة الجلد في جريمة الشرب :

تنفذ العقوبة هنا مثل عقوبة الزنا ويضيف بعض الفقهاء أن لا يجرد المحدود من ملابسه لأن حد الحمر من أخف الحدود فوجب ابقاء ملابسه عليه اظهارا للتخفيف ولكن الرأى الراجح هو أن لا فرق في التنفيذ بين حد الحمر وغيره وأن الشارع أظهر التخفيف في نقصان عدد الجلدات . (عدد الجلدات هنا ثمانون جلدة على خلاف بين الفقهاء . (٣٣٨)

المطلب الثالث

٢٣٥ مكرر - تنفيذ عقوبة الجلد في جريمة القذف

يسرى هنا ما سبق أن قلناه بالنسبة لجريمة الزنا وللمصلحة العامة والفائدة العظيمة نورد بعض أقوال الفقهاء في كيفية التنفيذ :

قال القاضي أبي يوسف في كتابه الخراج :

(يضرب الزاني في ازار ، ويضرب الشارب في ازار ، ويضرب القاذف في ازار وعليه ثيابه ، الا أن يكون عليه فرو فتنزع عنه قال : وحدثنا ليث عن مجاهد . وحدثنا غيره عن ابراهيم قال : يضرب القاذف وعليه ثيابه . وحدثنا مطرف عن الشعبي قال : يضرب القاذف وعليه ثيابه الا أن يكون عليه فرو أو قباء محشو فينزع عنه حتى يجد مس الضرب ، قال وحدثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : أما الزاني

(٣٣٨) مؤلفنا المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون وشرح فتح القدير ج ٤

فتخلع عنه ثيابه ويضرب في ازار وتلا (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) قال : وكذلك الشارب يضرب في ازار . (٣٣٩)

وقال الجصاص في أحكام القرآن : (٣٤٠) (وانما جعلوا ضرب القاذف أخف الضرب لأن القاذف جائز أن يكون صادقا في قذفه وأن له شهودا على ذلك والشهود مندوبون الى الستر على الزاني فانما وجب عليه الحد لقصور الشهود عن الشهادة وذلك يوجب تخفيف الضرب . ومن جهة أخرى أن القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة شدة الضرب فان قيل روى سفيان ابن عيينه قال : سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهري ان أهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا شديدا ولقد حدثني أبي أن أمته أم كلثوم أمرت بشاة فسلخت حين جلد أبو بكره فألبسته مسكتها فهن كان ذلك الا من ضرب شديد قيل له هذا لا يدل على شدة الضرب لأنه جائز أن يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة فقبلت ذلك اشفاقا عليه ، وعدد الجلدات هنا ثمانون جلدة .

المطلب الرابع

٢٣٦ - كيفية تنفيذ العقوبة في جرائم التعازير

٢٣٧ - مقدار الجلد في التعزير .

اختلف في مقدار الجلدات التعزيرية من حيث الحد الأعلى والحد الأدنى .

فيرى البعض أن الحد الأعلى هو تسعة وثلاثون سوطا .

ويرى البعض أنه خمسة وسبعون سوطا ويرى البعض أنه لا يزيد عن عشرة أسواط ويرى البعض أن تعيين الحد الأعلى يترك لولى الأمر .

ويرى البعض ان الجلد هو ثلاثة أسواط وحجتهم في ذلك أنه هو أقل ما يزجر ويرى البعض الآخر عدم تحديد حد أدنى للجلد لأن الناس يختلفون من حيث الردع والزجر (٣٤١) .

(٣٣٩) المراجع ج ١ ص ١٦٦ .

(٣٤٠) أحكام القرآن ج ٣ ص ٣٢٠ .

(٣٤١) راجع مؤلفنا الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون .

٢٣٨ - عقوبة الصلب

٢٣٩ - تمهيد :

عقوبة الصلب من عقوبات الحدود حيث توقع في حد الحراة كما أنها من العقوبات التعزيرية . . وتقررت في الجرائم الأخيرة بالسنة النبوية الشريفة .

المبحث الأول

٢٤٠ - كيفية الصلب :

من الأشياء التي اختلف فيها بين الفقهاء كيفية الصلب وقالوا بأقوال نوردتها على الوجه التالى :

(أ) ذهب رأى الى أن الصلب يأتى بعد القتل وهذا هو رأى الشافعى وأحمد :

ويرى الامام مالك أن القتل يكون بعد الصلب وفى مذهب أبى حنيفة رأيان :

١ - رأى كمذهب مالك .

٢ - الأرجح صلب المحارب حيا ثم طعنه برمح فى تئدوته حتى يموت . (٣٤٢)

وحجة الشافعى وأحمد تقديم القتل على الصلب فى الآية فيجب أن

يسبقه في الفعل كقوله تعالى (ان الصفا والمروة من شعائر الله) وأن
في صلبه حيا تعذيبا له وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تعذيب
الحيوان وأن الصلب ليس عقوبة يقصد بها ردع الجاني فيقوم على
القتل وانما هو مشروع زجرا لغيره . . وهذا حاصل بصلبه بعد
قتله . (٣٤٣) .

وحجة مالك وأبو حنيفة

حجتهم أن الصلب من العقوبة انما يعاقب الحي لا الميت وأنه جزاء
على المحاربة فيشرع في الحياة كسائر الأجزئية وأنه أبلغ في
الردع . (٣٤٤)

٢٤١ - مدة الصلب :

مدة الصلب لم تحدد بالنص وقد اختلف فيها أيضا وسنورد
آراء الفقهاء فيها .

رأى البعض أن يصلب بمقدار ما يقع عليه اسم الصلب وقال
البعض الآخر يصلب بمقدار لشهر أمره لأن المقصود من الصلب هو
اشهار أمر المصلوب وقيل يصلب ثلاثة أيام . (٣٤٥)
ويرى أبو سيف أن يترك على خشبة حتى ينقطع فيسقط ليعتبر
به غيره .

٢٤٢ - الصلب في التعازير :

الصلب في التعازير لا يصحبه قتل ولا يسبقه قتل وانما يصلب
الانسان حيا ولا يمنع طعامه ولا شرابه ولا يمنع من الوضوء للصلاة
ولكنه يصلى ايماء .

(٣٤٤) المغنى ج ١٠ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والهداية ج ٤ ص ٢٧١ .

(٣٤٥) المغنى ج ١٠ ص ٣٠٨ .

الباب الثامن

٢٤٣ - التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية

فكرة التدابير الاحترازية أو التدابير الوقائية التي كانت ثمرة نظرية الدفاع الاجتماعي الحديث والتي قتلت بحثا بين فقهاء القانون فكره موجودة في الشريعة الإسلامية منذ أكثر من أربع عشر قرنا من الزمان . بل انها تفوق أفكار المصلحين والفقهاء الوضعيين . فالنظام الجنائي الإسلامي يعرف التدابير الاحترازية قبل أن تعرفه القوانين الوضعية بل اننا نقول ان الشريعة الإسلامية هي أساس النظريات الجنائية الحديثة . والشريعة الإسلامية تهتم بالفرد والمجتمع في الوقت ذاته . وتعمل على منع الجريمة قبل وقوعها وعلى ردع المجرم وزجر غيره بعد ارتكابها وتعمل على علاج المجرم علاجا ناجحا . ولقد سـلـكت الشريعة الإسلامية مسلكا محمودا في معالجتها للمجرم والجريمة لم تبلغه الأفكار الجنائية الوضعية لأنها تعمل على تهذيب الفرد وتقويمه وتربي فيه النزعة الدينية والضمير الحى والصراحة والاتجاه الى خالقه وتجعل العقاب فيها عقاب دنيوى وعقاب أخروى والفرد يضع أمام عيناه دائما أن الله مطلع على ما يفعله والشريعة كما قلنا تعمل على تربية الضمير والضمير الدينى يجعل المسلم مطمئنا راضيا بقضاء الله وقدره وتهدف الشريعة الى تربية أفراد المجتمع تربية دينية تجعلهم يعترفون بجرائمهم بالرغم من عدم اكتشاف أمرهم ونضرب فى هذا الصدد القصة التالية : (٣٤٦)

روى أن رجلا وجد فى خربة بيده سكين متلطخة بالدم وبين يديه رجل يتشحط فى دمه فسأله على فقال : أنا قتلته . فقال على : اذهبوا به فاقتلوه . فلما ذهب به جاء رجل مسرعا . فقال : يا قوم : لا تعجلوا به . ردوه الى على . فردوه . فقال : يا أمير المؤمنين . ما هذا ضاحكه . أنا قتلته . فقال على للأول : ما حملك على أن قلت أنا قتلته . ولم تقتله؟

(٣٤٦) أورد هذه القصة الامام أبو زهرة (العقوبة) ص ٢٠ - نقلا عن الطرق الحكيمة لابن القيم .

قال : يا أمير المؤمنين وما أستطيع أن أفعل وقد وقف العسس على الرجل ينششط في دمه وأنا واقف • وفي يدي سكين وفيها أثر الدم • وقد أخذت في خربه فخفت ألا يقبل مني • فاعترفت بما لم أصنع ، واحتسبت نفسي عند الله • فقال بثسما صنعت • فكيف كان حديثك قال : أنا رجل قصاب خرجت الى حانوتي في الفلس • فذبحت بقرة وسلختها فبينما أنا أسلخها والسكين في يدي أخذني البول ، فأتيت خربة كانت قد دخلتها فقضيت حاجتي وعدت أريد حانوتي ، فاذا أنا بهذا المقتول يتششط في دمه ، فراعني أمره ، فوقفت أنظر والسكين في يدي ، فلم أشعر الا بأصحابك قد وقفوا علي فأخذوني ، فقال الناس هذا قتل هذا ، ماله قاتل سواء ، فايقنت أنك لا تترك قولهم لقولي ، فاعترفت بما لم أجنه •

فقال علي للمتهم الثاني : فأنت كيف كانت قصتك ؟ • فقال أغواني إبليس فقتلت الرجل طمعا في ماله ، ثم سمعت حس العسس فخرجت من الخربة ، واستقبلت هذا القصاب على الحال التي وصف بها فاستترت منه ببعض الحراية • حتى أتى العسس فأخذه ، وأتوك به • فأمرت بقتله وعلمت أنني سأبوء بدمه أيضا فاعترفت بالحق • فقال أمير المؤمنين علي لابنه الحسن ما الحكم في هذا ؟ •

قال يا أمير المؤمنين : ان كان قد قتل نفسا فأحيا نفسا ، وقد قال تعالى (ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) فخلي علي عنهما ودفع دية المقتول من بيت المال • هذه واحدة وان المطلع في كتب الفقه ليجد الكثير والكثير • ومن هذا أيضا الاصرار على الاعتراف بالجرم ويؤيد هذا ما جاء في قصة ماعز والغامدية والعسيف وغيرها •

كما أن الاسلام يعمل على تشجيع المجرم الى أن يتوب لينال الثواب والدليل على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ان السارق ان تاب سبقتة يده الى الجنة وان لم يتب سبقتة الى النار » •

فالاسلام يعمل على حماية الفرد والمحافظة على شعوره والستر والموعظة الحسنة •

٢٤٥ - مسلك الشريعة الاسلامية في التدابير الاحترازية :

جاءت الشريعة الاسلامية بمبادئ وأصوليات لم تعرفها القوانين الجنائية وان نظرة واحدة على أنواع العبادات ليدل دلالة قاطعة في تفوق

الشرية على القوانين الوضعية التي هي من صنع البشر . والشرية
الاسلامية تعمل كما قلنا على تبصير الفرد وتبين له طريق الخير والشر
والعقاب والثواب قبل وقوع الجريمة فاذا ما اختار طريق الشر واقتترف
الجرم وقع عليه الجزاء المناسب الذي يردعه ويزجر غيره ويقي سائر
المجتمع من شره وعلى ذلك سنتكلم عن التدابير قبل الجريمة وبعدها .

٢٤٦ - مرحلة ما قبل ارتكاب الجريمة

عملت الشريعة الاسلامية على تبصير الفرد ووضحت له طريق الخير والشر كما قلنا وسنوضح ذلك كما يلي :

المبحث الأول

٢٤٧ - فى جرائم الحدود

٢٤٨ - فى الزنا :

قوله تعالى : « ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلا » . (٣٤٧)

وقوله تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » . (٢٤٨)

وقوله تعالى « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » . (٣٤٩)

وقوله تعالى « وليستغف الذين لا يعملون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله » . (٣٥٠)

وقوله تعالى : « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » . (٣٥١)

وقوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا

(٣٤٧) سورة الاسراء : الآية : ٣٢ .

(٣٤٨) سورة المؤمنون : الآيات : ٥ - ٧ .

(٣٤٩) سورة النساء : الآية : ١٦ .

(٣٥٠) سورة النور : الآية : ٣٣ .

(٣٥١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٣ .

فروجهم ذلك أذكى لهم ان الله خير بما يصنعون • وقل للمؤمنات
يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر
منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن
أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى
إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن
أو التابعين غير أولى الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على
عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن « (٣٥٢) •

وقوله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن
الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ، واللذان يأتيانها منكم فاذوهما فان تابا
وأصلحا فأعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيمًا » (٣٥٣) •

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(لا يخلون أحدكم بامرأة ليست له بمحرم الا وكان الشيطان
ثالثهما) • رواه أحمد •

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبع النظرة النظرة فان الأولى
لك والثانية عليك » (٣٥٤) •

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أحسن
للفرج وأغض للبصر ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء) •

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« احفظ عورتك الا من زوجتك » •

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(اياكم والدخول على النساء : فقال رجل من الأنصار : يا رسول
الله أفرأيت الحمى (٣٥٥) قال الحمى موت لأنه لا يشبه بدخوله الى بيت
أخيه فى الغالب •

(٣٥٢) سورة النور : الآيتان ٣٠ ، ٣١ •

(٣٥٣) سورة النساء : الآيتان ١٥ ، ١٦ •

(٣٥٤) الحجاب للمودودي ص ٣١٦ •

(٣٥٥) الحمى : أخا الزوج •

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(المرأة اذا استعطرت فمرت المجلس فهي كذا يعنى زانية) . (٣٥٦)

المطلب الثانى

٢٤٩ - فى القذف :

قوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلده) . (٣٥٧)

وقوله تعالى : « ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا فى الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ، يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون » . (٣٥٨)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ . قال :
« اشرك بالله ، والسحر وقتل النفس التى حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات » . (٣٦٠)

وقوله تعالى : (ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب اليم فى الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) . (٣٥٩)

المطلب الثالث

٢٥٠ - فى شرب الخمر :

قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (٣٦١)

(٣٥٦) الترمذى .

(٣٥٧) سورة النور : الآية : ٤ .

(٣٥٨) سورة النور : الآية : ٢٣ .

(٣٥٩) سورة النور : الآية : ١٩ .

(٣٦٠) المغنى ج ١٠ ص ٢٠١ .

(٣٦١) سورة النساء الآية ٤٣ .

وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (٣٦٢)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه » • (٣٦٣)

٢٥١ - المطلب الرابع

في جريمة السرقة :

قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ، فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم » (٣٦٤)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« كل المسلم على المسلم حرام • دمه ، وماله ، وعرضه » •

المطلب الخامس

٢٥٢ - في جريمة الحراقة :

قوله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفون من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » • (٣٦٥)

المطلب السادس

٢٥٣ - في جريمة البغي :

قوله تعالى : « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحا بينهما فإن بغت احدهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله

(٣٦٢) سورة المائدة الآية ٩٠ •

(٣٦٣) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٢٥ •

(٣٦٤) سورة المائدة الآيتان ٣٨ ، ٣٩ •

(٣٦٥) سورة المائدة الآيتان ٣٣ ، ٣٤ •

فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعذر وأقسطوا أن الله يحب
المقسطين » • (٣٦٦)

وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم » • (٣٦٧)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته جاهلية » •

المطلب السابع

٢٥٤ - فى جريمة الردة :

قوله تعالى : « ان الدين عند الله الاسلام » (٣٦٨)

وقوله تعالى : « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك
حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها
خالدون » (٣٦٩)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من بدل دينه فاقتلوه » •

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
ثلاث : كفر بعد ايمان ، وزنا بعد احسان ، وقتل نفس بغير نفس » •

المبحث الثانى

٢٥٥ - فى جرائم القصاص والدية :

قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين
والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن
تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون » (٣٧٠)

• (٣٦٦) سورة الحجرات الآية ٩

• (٣٦٧) سورة النساء : الآية : ٥٩

• (٣٦٨) سورة آل عمران : الآية : ١٩

• (٣٦٩) سورة البقرة : الآية : ٢١٧

• (٣٧٠) سورة المائدة : الآية : ٤٥

وقوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا » . (٣٧١)

وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » . (٣٧٢)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من اعتبط مؤمنا بقتل فهو قود به الا أن يرضى ولي المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه حرف ولا عىل » . (٣٧٣)

وهناك أحاديث نبوية كثيرة فى هذا الخصوص .

المبحث الثالث

٢٥٦ - فى جرائم التعازير :

نقول فى هذا المقام ان نظرية التعزير فى الشريعة الاسلامية هى المجال المحصب للتدابير الاحترازية لأن الغرض من التعزير هو الزجر كما قال الزيلعى ، وبجانب الزجر يقصد به التأديب والاصلاح والتطهير ، وهو عقوبة تختلف من شخص لشخص ومن بلد الى بلد وليس له حد أدنى ولا أعلى بل هو مرتبط بما يحقق ردع المجرم وإيقاف الجريمة وحماية المجتمع ولذا فهو عقوبة متجددة مرنة ، . (٣٧٤)

ونذكر هنا قول الفقيه ابن تيمية فى تقسيمه للعقوبات الشرعية أنها شرعت من الله تعالى بعباده فهى صادرة عن رحمة الله بالخالق وإرادة الاحسان اليهم ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة بهم كما يقصد الولد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض ، . (٣٧٥)

(٣٧١) سورة الاسراء : الآية : ٣٣ .

(٣٧٢) سورة البقرة : الآيتان : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣٧٣) الأم ج ٦ ص : ٤ .

(٣٧٤) د . عبد الحليم عويس - ملف الشرق الأوسط الفقهي الحلقة (١) .

(٣٧٥) الاختيارات لابن تيمية .

وسنوضح دور التعزير في التدابير الاحترازية بعد قليل بعد ان نوضح أساليب الشريعة في معالجة الجريمة قبل وقوعها بعدما سردنا تلك الأحوال في كافة الجرائم وذلك على الوجه التالي : -

المبحث الرابع

٢٥٧ - الأساليب المختلفة التي تسلكها الشريعة في مقاومة الجريمة قبل وقوعها :

توجد عدة أساليب في هذا المجال هي :

١ - تربية الأفراد تربية دينية صالحة وذلك بالآتي :

(أ) الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقضاء والقدر وبذلك يكون الانسان صالحا .

(ب) عبادة الخالق عبادة خالصة وأداء العبادة على وجهها الصحيح أى كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة : من صلاة وزكاة وصيام وحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والاحسان للجار واليتيم والمساكين وابن السبيل والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة . (٣٧٦)

(ج) الطاعة لله وللرسول والتقوى والاحسان .

(د) العمل على اتيان اركان الاسلام على وجهها الصحيح . فالصلاة هي صلة العبد بربه وهي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم - اذا حز به أمر صلى . والزكاة تربي المسلم على الايثار والتضحية وتزيل عن قلبه الاثرة والأنانية وحسب الذات وتقضى على شبح الخوف وتعلم المسلمين جميعا التكافل والتكافؤ وتغنى المحتاج ويقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم : (ما من يوم يصبح فيه العباد الا ملكان ينزلان يقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً .

والصيام حبس النفس عن الشهوات وغطاها عن المألوفات وتعديل قوتها الشهوانية والصوم يحفظ على القلب والجوارح صحتها ويشعر

(٣٧٦) العبودية لشيخ الاسلام ابن تيمية .

الصائم بما يعانيه المحتاج والمعوز إضافة الى تَعَوُّده على الصبر والحرمان والحج فيه معاني التدريب على الطاعة والامتثال المطلق فيه يتجمع المسلمون من كل أرجاء العالم طالبين المغفرة والتوبة والتطهير من الذنوب والآثام وغسل المعاصي التي ارتكبوها ليعودوا مواطنين صالحين .

٢ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقوله سبحانه وتعالى :
« ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . (٣٧٧)

ويقول رسولنا الأمين صلى الله عليه وسلم :

(من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك هو أضعف الايمان) .

٣ - العمل على حب الخير ونبذ الشر والارشاد الى سبل التعاون يقول سبحانه عز وجل : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (٣٧٨)
وقوله « وجزاء سيئة سيئة مثلها » . (٣٧٩)

وقوله « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » (٣٨٠)

وقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » . (٣٨١)

وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » . (٣٨٢)

٤ - العمل على علم اشاعة الفاحشة وذلك لستر الجرائم .

بقوله جلّت قدرته « ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة » . (٣٨٣)

-
- (٣٧٧) سورة آل عمران : الآية : ١٠٤
 - (٣٧٨) سورة النحل : الآية (٩٧)
 - (٣٧٩) سورة الشورى : الآية : (٤٠)
 - (٣٨٠) سورة الزلزلة : الآيتان : (٧ ، ٨)
 - (٣٨١) سورة المائدة : الآية (٢)
 - (٣٨٢) سورة الحجرات : الآية : (١٢)
 - (٣٨٣) سورة النور : الآية : (١٩)

وقول رسولنا الأمين صلى الله عليه وسلم :

« من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ومن كشف عورة أخيه كشف الله عورته حتى يفضحه في بيته » •

وقوله في رواية أخرى : « ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة » •

٥ - درء الخلود بالشبهات •

يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم :

« ادركوا الخلود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام لان يخطأ في العفو خير من ان يخطى في العقوبة » •

ويقول « ادفعوا الخلود ما وجدتم لها مدفعا » •

٦ - فتح باب التوبة على مصراعيه أمام الجميع :

الاسلام يدعو الى التوبة ويحرض الآثمين عليها ويكون من الله تعالى قابلة للغفران لأن الله سبحانه وتعالى غفور رحيم • قال تعالى :

(انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما » • (٣٨٣)

وقوله سبحانه « ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » • (٣٨٤)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

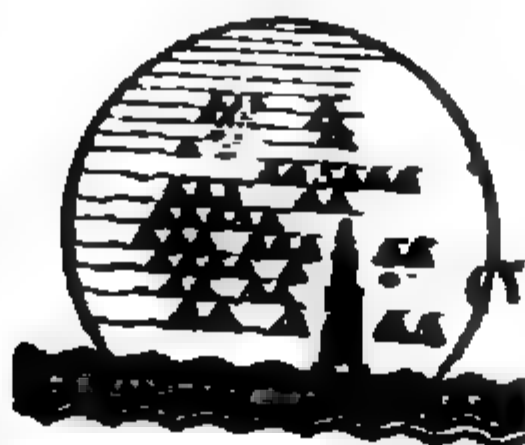
« ان الله يحب الشاب التائب » • روى عن أنس •

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« يا أيها الناس توبوا الى الله واستغفروه فاني آتوب في اليوم مائة مرة » •

وقوله : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » •

وقوله : « ان السارق اذا سرق وتاب سبقت به الى الجنة وان لم يتب سبقت به الى النار » •



(٣٨٣) سورة النساء : الآية (١٧)

(٣٨٤) سورة البقرة : الآية (٢٢٢)

٧ - العمل على علم نبيذ المجتمع للمجرم وتغييره :

وهذا ثابت أيضا من قول رسولنا الأمين عندما سمع أن بعض الناس يعيرون من اقيم عليه الحد بقولهم (اخذاك الله) • فقال لهم صلوات الله وسلامه عليه : (لا تعينوا عليه الشيطان) •

٨ - العفو عن العقوبة في بعض الجرائم والترغيب فيها •

قال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والآثى بالآثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم » (٣٨٥) •

وقال « ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون » • (٣٨٦)

وقال : « فاعفوا وأصفحوا حتى يأتي الله بأمره » • (٣٨٧)

وقال : « وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم » • (٣٨٨)

وقال : « ولقد عفا الله عنهم ان الله غفور رحيم » • (٣٨٩)

وقال : « فمن عفا واصلح فاجره على الله » • (٣٩٠)

وقال : « ان تبدوا خيرا أو تخفوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان

عفوًا قديرا » • (٣٩١)

وقال صلى الله عليه وسلم :

« أقللوا ذوى الهيئات عثراتهم » •

٨ - علنية تنفيذ العقوبات :

قال تعالى : « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » • (٣٩٢)

• (٣٨٥) سورة البقرة : الآية : (١٧٨)

• (٣٨٦) سورة البقرة : الآية : (٥٢)

• (٣٨٧) سورة البقرة : الآية : (١٠٩)

• (٣٨٨) سورة البقرة : الآية : (٢٣٧)

• (٣٨٩) سورة آل عمران : الآية : (١٥٥)

• (٣٩٠) سورة الشورى : الآية : (٤٠)

• (٣٩١) سورة النساء : الآية : (١٤٩)

• (٣٩٢) سورة النور : الآية : (٢٤)

٢٥٨ - مرحلة ما بعد ارتكاب الجريمة

٢٥٩ - تمهيد

بعد ارتكاب الجريمة لابد من وضع تدابير تمنع من تكرارها وفي الوقت نفسه لابد من وضع ضوابط تطبق على المجرمين لحماية المجتمع من شرهم ولحماية أنفسهم . وقلنا أن التعزير هو المحال الخصب للتدابير الاحترازية بعد ارتكاب الجريمة ونضرب لذلك الأمثلة التالية :

١ - التعزير بالقتل :

ينطبق في معتاد اللوطة ويستدل على ذلك بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) .

قتل شارب الخمر المعتاد : ويستدل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« من شرب الخمر فأجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » .

قتل السارق المعتاد :

قتل من يزني بذات محرم .

قتل من يطأ البهائم .

قتل من يقتل بالثقل ومن يدعو الى (البدعة في الدين والخارجين على الجاعة والجواسيس . والمفسدين وتجار المنكرات) الخمسور والمخدرات) .

٢ - اذا اقتضيت حماية الجماعة من شر المجرم استئصاله من

الجماعة أو حبس شره عنها يقتل أو يحبس حتى الموت ما لم يتب أو ينصلح حاله .

٣ - عقوبة السرقة في المرة الثالثة يرى بعض الفقهاء تعزيره بالحبس في ثوب ولقد جاء في الجوهرة النيرة : أنه يخلد في السجن حتى يتوب أو يموت ويعزر أيضا .

٣ - يتجلى دور القاضي في تقدير العقوبة في جرائم التعزير فله سلطة تقديرية في توقيع الجزاء الرادع الذي يردع المجرم ويزجر غيره .

المبحث الأول

٢٦٠ - أمثلة للتدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية .

يلاحظ أن الشريعة الإسلامية الغراء لم تضع نظرية عامة للتدابير الاحترازية كما فعلته القوانين الجنائية الحديثة والجريمة قد تطورت تطورا ملموسا وأستخدمت فيها أساليب حديثة وليس معنى هذا أن الشريعة لم تعرف تلك التدابير بل العكس فالشريعة الإسلامية كما سبق أن قلناه ونقوله هنا أنها أساس النظريات العقابية الحديثة والتدابير الاحترازية يمكن جمعها ووضعها في صورة نظرية ولقد هم عمر ابن عبد العزيز أن يأخذ قانونه الذي كان يشبه من فتاوى أهل المدينة من الصحابة والتابعين وينشر تلك الفتاوى على أنها قانون متبع لا يخرج عنه قاض من القضاة ولكنه مات قبل أن يتم ما هم به .

وحاول هذه المحاولة من بعده أبو جعفر المنصور ثاني ملوك بني العباس فقد حاول أن يتخذ من فتاوى الصحابة والتابعين قانونا وطلب إلى امام دار الهجرة مالك أن تجمع السنن لتكون قانونا فجمعها امام السنة ونهاه هو ومن جاء بعده من الحكام عن أن تتخذ قانونا لأن أهل كل اقليم قد سبقوا اليهم سنن عن الصحابة والتابعين وألفوا السير على منهاجها والخضوع لأحكامها . (٣٩٣)

وبالرغم من عدم جمع التدابير الاحترازية في صورة نظرية عامة يمكننا أن نستقي تلك التدابير من أقوال الفقهاء وشروحهم ومن الواقع الفعلي التطبيقي ونضرب الأمثلة التالية :

(٣٩٣) العقوبة للامام أبو زهرة ص ٧٦ .

المبحث الثاني

٢٦١ - أمثلة للتدابير الاحترازية البدنية :

٢٦٢ - تعليق اليد بعد قطعها : ١

وهذا التدبير قال به الشافعي وأحمد حيث قالوا إن تعليق اليد المقطوعة وقتاً ما في عنق السارق هو للزجر والتنكيل أخذاً بما رواه الترمذي من أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه . (٣٩٤)

٢٦٣ - صلب المجرم حياً مدة من الوقت :

وهذا التدبير التعزيري قال به الفقهاء واستدلوا إلى ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه عزّر رجلاً بالصلب وصلبه على جبل يسمى جبل أبو زناب .

المبحث الثالث

٢٦٤ - أمثلة للتدابير الاحترازية المقيدة للحرية :

توجد أمثلة عديدة للتدابير الاحترازية المقيدة للحرية نقدم منها ما يلي : -

٢٦٥ - ١ - الحبس : -

هذا التدبير يوقع على الآتي :

- (أ) حبس المتهم حتى ظهور عدالة من استشهد بهم .
- (ب) حبس الحامل حتى تضع حملها وبعدها ينفذ الجلد .
- (ج) حبس المريض حتى يبرأ من مرضه قبل التنفيذ .
- (د) حبس المدين في الثمن والقرض والمهر المعجل .

(٣٩٤) للفني ج ١ ص ٢٦٦ وأسنى الطالب ص ١٥٢ .

٢٦٦ - ٢ - التغريب أو النفي أو الإبعاد :

وهذا التدبير يكون الغرض منه كف شر المنفى عن الجماعة وبعدها به عن أهله وقد يكون الغرض منه اقصائه وإبعاده عن أهله ومجتمعه في الوقت الذي لا يخشى منه على المجتمع ويكون بإبعاده إلى بلد غير بلده .
وقد يكون الهدف منه عدم إشاعة الفاحشة (٣٩٥) .

والنفي قد استعمله رسولنا الكريم حينما نفا المختلين بالمدينة ونفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج خشية افتتاح النساء به . ونفى معن ابن زائدة لما زور خاتم بيت المال واستطاع أن يأخذ مال من بيت المال .

المبحث الرابع

٢٦٧ - أمثلة للتدابير الاحترازية المانعة من الحقوق :

٢٦٨ - من هذه التدابير الآتى :

(أ) حرمان القاتل من الميراث والوصية لقوله صلى الله عليه وسلم :

« ليس للقاتل شيء من الميراث وليس للقاتل بعد كصاحب البقرة » .

وقوله « لا وصية لقاتل » .

٢٦٩ - (ب) عدم قبول شهادة القاذف :

وعدم قبول الشهادة على جريمة القذف ثابت بالكتاب بقوله تعالى :

(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون) .

٢٧٠ - (ج) حرمان المجاهد من سلب قتيله .

(٣٩٥) د . فكرى عكاز ص ٣٥٩ .

المبحث الخامس

٢٧١ - أمثلة للتدابير الاحترازية المالية :

٢٧٢ - الائلاف :

وهذا التدبير يكون باتلاف الأعيان والصفات اذا كانت منسكرات والأصنام والأوعية التي استخدمت في الخمر والمكان الذي يباع فيه .
وذلك ثابت من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لرويشد الثقفي بعد أن أمر بتحريق حانوته الذي كان يبيع فيه الخمر (أنت فويسق لا رويشد) : وكذا ما فعله عمر عندما أراق اللبن الذي شابهه بئعه بالماء .

٢٧٣ - المصادرة :

وهذا التدبير يكون باتلاف الأشياء المحرمة أو الممنوعة ومصادرتها لبيت مال المسلمين والأمثلة على ذلك كثيرة أوردناها سابقا ويمكن الرجوع اليها منعا من التكرار .

المبحث السادس

٢٧٤ - أمثلة لتدابير احترازية أخرى :

عقوبة الوعظ : وهذا التدبير يجيز للقاضي أن لا يوقع على الجاني أي عقوبة ويكتفى بوعظه اذا رأى أن هذا هو السبيل الى اصلاحه .

وقال تعالى : « واللاتي تخافون نشوذهن فعظوهن » (٣٨٦) .

عقوبة التوبيخ : وهذا تدبير قد يكتفى القاضي أن يوبخ الجاني على ما بدر عنه بل وقد ينذره بأنه في حالة العودة سيطبق عليه أقصى العقوبات .

عقوبة الهجر : وهذا تدبير يمكن بواسطته معاقبة المجرم ومقاطعته وتركه وعدم اتصال أحد به أو اتصاله بأحد اذا رأى القاضي أن ذلك

(٣٩٦) سورة النساء : الآية : (٢٤) .

زجرا له . وهذا التدبير استتبعه رسولنا الأمين في الثلاثة الذين
موقبوا بالهجران وسبقت الإشارة إليه .

عقوبة التشهير : وهذا تدبير يستطيع القاضي أن يوقعه على المجرم
لكي يشتهر أمره فيتحرز الناس منه ونضرب لذلك مثلا المزور والذي
يغش في المعاملات أو يجحد الأمانات .
هذا وهناك تدابير احترازية أخرى تطبق في حالة صغر السن
والجنون وموانع المسئولية وخلافه .

القسم الثانى

العقوبة والتدابير الاحترازية فى القانون

الباب الأول

٢٧٥ - فى معنى العقوبة

تعريف العقوبة

كثرت تعاريف الفقهاء للعقوبة وسنورد بعضا منها على الوجه التالى :

عرفها البعض : « بأنها الجزاء الذى يقرره القانون باسم الجماعة ولصالحها ضد من تثبت مسئوليته واستحقاقه للعقاب عن جريمة من الجرائم التى نص عليها » (٣٩٧) .

وعرفها البعض : بأنها : « الجزاء الذى يقرره القانون لمن يسأل عن الجريمة » (٣٩٨) .

وعرفها البعض (٣٩٩) : بأنها « انتقاص من حقوق قانونية للانسان تنزله سلطة القضاء بمن سلك سلوكا يحظره قانون العقوبات ، ولا يهدف الى التنفيذ الجبرى لهذا الخطر ، لأن مخالفته أصبحت أمرا واقعا وانما يعتبر وسيلة لمنع اتيان ذلك السلوك مرة أخرى سواء من جانب صاحبه أو من جانب أى مواطن من المواطنين » .

وعرفها البعض بأنها : « انتقاص أو حرمان من كل أو بعض الحقوق الشخصية لتضمن ايلاما حيال مرتكب الفعل الاجرامى كنتيجة قانونية لجريمته ويتم توقيعها باجراءات خاصة وبمعرفة جهة قضائية » (٤٠٠) .

وعرفها البعض الآخر بأنها : « عبارة عن جزاء يوقعه المجتمع قبل الخارجين عليه بارتكابهم لما يعد جريمة فى نظر القانون الجنائى » (٤١٠) .

(٣٩٧) موجز القانون الجنائى - الدكتور على راشد ص ٤٦٥ .

(٣٩٨) دروس فى العقوبة - الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١ .

(٣٩٩) النظرية العامة للقانون الجنائى - الدكتور رمسيس بهنام - ص ٤٦ .

(٤٠٠) قانون العقوبات - الدكتور مأمون سلامة ص ٥٨٠ .

(٤٠١) الاجرام والعقاب فى مصر - الدكتور حسن صادق المرصفاوى ص ٢٠٩ .

٢٧٦ - ما هو علم العقاب ؟

كثر تعبير علم العقاب لدرجة أن بعض الفقهاء قد عنون مؤلفه بهذا الاسم وهذا التعبير استخدم في مصر ولذلك سنورد بعضا منه .

يرى البعض أنه « هو العلم الذي يبحث في وظيفة العقوبة والغرض منها وأنواعها وكيفية تطبيقها ومجال ذلك التطبيق ووسائل استخدامها طبقا لوظيفتها ابتغاء تحسينها وتمكينها من بلوغ هدفها النهائي » (٤٠٢) .

ويرى البعض بأنه (٤٠٣) « علم قاعدي يدخل في طائفة العلوم القانونية ويشمل القواعد الخاصة بتنظيم العقوبات والتدابير وأنواع المعاملة العقابية المختلفة التي تتفق مع الغاية التي تستهدف تحقيقها السياسة الجنائية العقابية » .

ويرى البعض أنه : « ذلك الفرع من فروع علم الاجرام الذي يبحث في مواجهة الظاهرة الاجرامية عن طريق توقيع الجزاء عن الجريمة واتباع الأسلوب السليم في معاملة المجرمين » (٤٠٤) .

ويرى البعض الآخر بأنه : « مجموعة من القواعد تحدد أساليب تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذي يكون من شأنه تحقيق أغراضها » (٤٠٥) .

٢٧٧ - ما هو الفرق بين العقوبة والتعويض المدني ؟

توجد فروق بين العقوبة كجزاء جنائي والتعويض المدني منها :

١ - التعويض المدني (مبلغ من المال) من حق المضرور منه أن يطالب به أو لا يطالب به حتى ولو حكم له به وله حق التنازل عنه . بينما الذي يطالب بتوقيع العقوبة على الجاني هي النيابة العامة باعتبارها الممثل الوحيد للمجتمع . وعلى ذلك لا تستطيع أن تتنازل عن المطالبة بتوقيع العقوبة على مستحقيها .

٢ - العقوبة عامة توقع على الخارجين على النظام بلا استثناء . أما التعويض المدني فهو حق شخص .

-
- (٤٠٢) الاجرام والعقاب - د. محمد محيي الدين عوض ص ٢٤٦ .
(٤٠٣) علم الاجرام وعلم العقاب - د. يسرى أنور على - د. آمال عبد الرحيم ص ٢٩٧ .
(٤٠٤) الظاهرة الاجرامية - د. جلال ثروت ص ١٨٢ .
(٤٠٥) علم العقاب - د. محمود نجيب حسنى ص ١ .

٣ - التعويض المدني يقرره القاضي حسب جسامته الضرر الذي أصاب المدعى (المضرور) بينما توقع العقوبة حسبما جاء تقديرها بنص القانون .

٤ - المحاكم الجنائية هي المختصة بتوقيع العقوبات والتعويض تحكم به المحاكم المدنية وهذا في الأصل ولكن يمكن أن تحكم المحاكم الجنائية بالتعويض في حالة الادعاء المباشر (طلب التعويض المقدم من المدعى المدني في جريمة تنظرها المحكمة الجنائية) .

٢٧٨ - ما هو الفرق بين العقوبة والجزاء التأديبي ؟

توجد عدة فوارق بينهما منها :

١ - العقوبة التأديبية (الجزاء التأديبي) . عبارة عن جزاء توقعه الجهة التي يتبعها المخالف والخارج على نظامها أما العقوبة الجنائية فتوقعها السلطة المختصة بناء على النص القانوني الذي يجرم الفعل المحظور الذي يصيب المجتمع .

٢ - الذي توقع العقوبة التأديبية هي المحاكم التأديبية التي تشكلها الجهة أو من تفوضه سلطة توقيعها أما العقوبة الجنائية فلا توقع الا بعد الحكم بها من المحاكم الجنائية المختصة حسب درجاتها .

٣ - العقوبة التأديبية لا تعتبر سابقة في حق المخالف أما (العقوبة الجنائية فتعتبر سابقة في حق المجرم) .

الفصل الثانى

٢٧٩ - أهداف العقوبة

تمهيد :

أهداف العقوبة أو أغراضها أو وظيفتها يقصد بها ما ترمو اليه السياسة الجنائية من أهداف للعقوبة . والعقوبة فى حد ذاتها عبارة عن « ايلام » ويقصد منها حماية الحقوق والمصالح التى قدر الشارع جدارتها بالحماية الجنائية أى مكافحة الاجرام (٤٠٦) ولكن العقوبة تسعى الى ادراك هذا الهدف عن طريق أغراض أخرى قريبة لها بعد تحقيقها بمثابة الوسيلة الى بلوغ ذلك الهدف بل ان تحقيق هذه الأغراض أو بمعنى أدق - هذه الوسائل - يسعى الى ادراكها عن طريق وسائل أخرى يرمى من وراء تحقيقها تحقيق هذه الوسائل السابقة والتى يرجى منها بدورها تحقيق الغرض الحقيقى والوحيد وهو حماية الحقوق والمصالح التى قدر الشارع أحقيتها لحماية الجماعة .

وللعقوبة غرضان هما : (٤٠٧)

١ - اقرار العدالة

وهو ما يسمى بالغرض الأدبى

٢ - الدفاع عن المجتمع

وهو ما يسمى بالغرض النفعى

ويتعين علينا هنا أن نعطى لمحة موجزة عن تطور الفكر العقابى من عصر الانتقام الفردى الى العصر الحديث .

(٤٠٦) فرجير - ليرموش ١٧٥ ص ٥١٢ .

(٤٠٧) دروس فى العقوبة ص ٧ .

٢٨٠ - نشأة فكرة العقاب وتطورها :

بدأت فكرة العقاب في صورة الانتقام الخاص أى انتقام الفرد بنفسه بمفرده أو بمساعدة قبيلته (٤٠٨) وانتقل هذا الحق الى رب الأسرة أو عميد القبيلة وانتهى بذلك الى نظام العقاب الذى كان متبعاً وكذا نظام التخلي عن شخص المعتدى لقبيلة المجنى عليه ونظام الدية . وظهرت بعد ذلك أنظمة العقوبات العامة التى توقعه الدولة .

وكانت العقوبة هى الأسلوب الوحيد لقمع الجريمة وكانت تنتهك حرمان - الناس ومساكنهم ويحكم عليهم بدون محاكمة أو بعد محاكمة مقتضية صورية وكانت تستخدم أعنف أساليب التعذيب لانتزاع الاعتراف بالذنب من أشخاص هم أحياناً من الذنب براء (٤٠٩) .

وكان من نتيجة ذلك الصحوة الكبرى التى كانت تنادى بحقوقها وفرض القيود على السلطة فى توقيع العقاب فى إنجلترا مثلاً وفى ١٢١٥/١/١٥ اضطر الملك جون نزولاً على إرادة الشعب الى اعلان وثيقة تقرض قيوداً على سلطة الملك (الماكناكارتا) وقد نصت على أنه لن يقبض بعد على فرد أو يحبس أو يعدم أو ينفى أو يصادر أمواله إلا بحكم صادر من أنداده وطبقاً للقوانين (٤١٠) .

وظهر الفلاسفة والمثقفون بالمسائل الجنائية أمثال بيكاريا ومونشيكو وفولتير وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر وتقدم هنا بعض العبارات التى احتواها كتاب بيكاريا (الجرائم والعقوبات) (٤١١) . ليس الهدف من العقوبات التمثيل والتنكيل بكائن حساس ، ولا أن تزال الجريمة وقد أصبحت أمراً واقعاً . . .

أيمكن لصرخات شقى أن تعيد الى الذهن صورة أفعال سبق اقترافها فى زمن مضى ولا يمكن أن يعود ؟

إنما الهدف هو منع المجرم من أحداث أضرار جديدة بمواطنيه والمباعدة بين الآخرين وبين أحداث مثل هذه الأضرار . . ومن ذا الذى يقرأ أحداث التاريخ دون أن يستبشع التعديات البربرية العقيمة التى ابتدعها ونفذها رجال يقال عنهم أنهم أهل علم ؟ .

(٤٠٨) د . على راشد ص ١٢ .

(٤٠٩) د . رمسيس بهنام ص ١٤ .

(٤١٠) المرجع السابق د . على بنوى (أبحاث التاريخ العام للقانون) ص ٨٦ - ٨٧ .

(٤١١) صدر عام ١٧٦٤م وكان له دوى فى العالم كله .

وقد نادى بيكاريا بعدة مبادئ أخرى فى كتابه كلها تتضمن مصلحة المجرم وتجديد العقوبات وتناسبها مع الجرم الذى ارتكبه وعدم المغالاة فى تقييد حريات الأفراد والمناداة بالعدالة المطلقة وعدم الاساءة الى شخص المتهم والمناداة بالقضاء على عقوبة الاعدام والقضاء على نظام الاتهامات السرية وخلافه (٤١٢) .

ولقب بيكاريا بأستاذ المدرسة الأولى فى العلم الجنائى الحديث وهى التى سميت بالمدرسة التقليدية أو القديمة وكان من فقهاءها « فيلانجيري » و « بنتام » و « فوبراخ » وكانت تلك المدرسة فقهية وبعدها وعند نهاية القرن الثامن عشر ظهر المبدأ الأخلاقى على يد الفيلسوف « كانت » وكان أساس العقاب عنده هو العدالة المطلقة وأن غاية العقوبة ووظيفتها هى قبل كل شئ ارضاء شعور العدالة وتدعيم قوانينها وذلك باصلاح الأذى الذى أعقبته الجريمة أى التكفير عنها .

وبعد ذلك ظهرت المدرسة التقليدية الجديدة بزعمامة « جيزو » و « وروس » واعتنق بفكرة العدالة ومبدأ حرية الاختيار كأساس للمسئولية الجنائية .

وبعد ذلك ظهرت المدرسة الوضعية بقيادة « سيزارى لمبروزو » صاحب كتاب (الانسان المجرم) • وأتريكوفيرى صاحب كتاب علم الاجتماع الجنائى (ورافائيلى ج'روفالو) صاحب كتاب (علم الاجرام) وهذه المدرسة تركز على المبدأ السياسى أو النفعى وتنكر مبدأ حرية الاختيار والمسئولية الأخلاقية كأساس للمسئولية الجنائية وتقر مبدأ الحتمية وفكرة المسئولية الاجتماعية التى لا يعتد فيها الا بخطورة المجرم على المجتمع دون اعتبار لمدى خطئه أو مسئوليته أخلاقيا (٤١٣) .

وبعد ذلك نشأت فى أوائل القرن الحالى المدرسة التوفيقية (الوسطية) واشتملت على عدة اتجاهات منها اتجاه تزعمه اليمينيا وكارنفالى ، وثان تبناه الاتحاد الدولى للقانون الجنائى فى عام ١٨٨٠م على يد ثلاثة من الفقهاء ؟ هم : فون ليست ، فان هامل ، أدولف برنر .

وهذه المدرسة أخذت عن المدرسة الكلاسيكية الاهتمام بالعقوبة والمسئولية الجنائية كأساس للعقاب وعن المدرسة الوضعية الاهتمام بشخصية الجانى وتقرير العقوبة فجمعت بذلك بين العقوبات التقليدية

(٤١٢) د . رمسيس بهنام ص ١٨ .

(٤١٣) د . على راشد ، ص ١٩ - ٢٤ .

والتدابير الاحترازية على أن توقع العقوبات على المجرمين العاديين لتحقيق أغراض الردع والتدابير على الشواذ ومعتادى الاجرام والأحداث (٤١٤) .
وبعد ذلك ظهر الاتجاه الحديث (حركة الدفاع الاجتماعى الحديث) منذ عام ١٩٤٥ م وحصرت أغراضها فى تأهيل المجرم وانكار تحقيق العدالة أو الردع العام .

٢٨٠ ونخلص مما تقدم أن العقوبة موجودة منذ أن وجد الإنسان على ظهر الأرض فهي قديمة بقدمه وقد رأينا أنها بدأت فى صورة الانتقام الفردى والعائلى وقد اصطبغت العوبة الدينية فى المجتمعات البدائية وبعد ذلك انتقل حق الثأر أو الانتقام الفردى الى المجتمع الذى عرف القصاص ونظام الدية وبظهور الدولة انتقل حق الثأر اليها وبذلك ظهرت العقوبات العامة فى صورة قوية وكانت العقوبات عقوبات بدنية وبعدها العقوبات المقيدة للحرية وبعدها مهتت فكرة العدالة ومبدأ الشرعية وتبعاً لذلك أهرت المدارس الجنائية العديدة حسبما أوجزناه ومن هنا تطورت العقوبة وأصبحت تهدف الى اصلاح المجرم وتهذيبه وكان من نتيجة ذلك أن نادى الفقهاء والمفكرين بتوحيد العقوبات السالبة للحرية والعنف عقوبة الأشغال الشاقة فى كثير من البلدان ونادى الكثيرون بضرورة الغاء عقوبة الاعدام . وكان لنشوء حركة الدفاع الاجتماعى أثر واضح فى مفهوم العقوبة ويرجع الفضل فى ذلك الى عالين جليلين هما جراما تيكا مؤسس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ومارك آنسل صاحب كتاب الدفاع الاجتماعى الجديد الذى ظهر عام ١٩٥٤ وترجم الى عدة لغات (الاسبانية سنة ١٩٦١م ، التشيكية سنة ١٩٦١ والانجليزية سنة ١٩٦٥ والايطالية سنة ١٩٦٦) .

وكان لحركة الدفاع الاجتماعى أثر كبير فى عقد المؤتمرات نذكر منها أول مؤتمر وهو المؤتمر الذى عقد فى سان ريمو بايطاليا سنة ١٩٤٧م ثم مؤتمر سنة ١٩٤٩ م الذى عقد بليبج . وظهر نتيجة لذلك برنامج الحد الأدنى لمبادئ الدفاع الاجتماعى ذو البنود الأربعة المتمثلة فى المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى وللقانون الجنائى ونظريته ومنهج تطوير القانون الجنائى (٤١٤) مكرر .

وللعقوبة أغراض ثلاثة هى الردع العام ثم تحقيق العدالة ثم الردع الخاص . وكل غرض منها مرتبط بالغرضين الآخرين وقد اختلفت آراء

(٤١٤) النظام الجنائى - الدكتور عبد الفتاح خضر ص ٢٦ والسيد ياسين السياسة

الجنائية المعاصرة ص ٧ .

(٤١٤م) د . على راشد ص ٨٠ .

الفقه حول أغراض العقوبة ولكن مهما قيل فأننا نستطيع أن نقول أن أغراض العقوبة تدور حول أفكار ثلاثة هي : (٤١٥) .

الاصلاح

الردع

الزجر

ولكل فكرة مؤيدون ومهما قيل فإن الملاحظ أن الردع الخاص أصبح هو المرجح على باقى أغراض العقوبة لدرجة أن بعض التشريعات اعتبرت مبدأ دستورى (الدستور الايطالى ١٩٤٧ وقانون العقوبات السويسرى والفرنسى وقواعد السجون الانجليزية الصادرة ١٩٦٢ وقانون العقوبات الروسى .

الفصل الثالث

٢٨٢ - خصائص العقوبة

للعقوبة عدة خصائص أو صفات هي :

- ١ - أنها شرعية
- ٢ - أنها قضائية
- ٣ - أنها شخصية
- ٤ - أنها جزاء على فعل يعده المشرع جريمة
- ٥ - مبدأ تفريد العقوبة .

٢٨٣ - شرعية العقوبة :

يقصد بشرعية العقوبة أو قانونيتها ضرورة النص عليها وهذا تطبيق للمبدأ الدستوري الهام (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات بمعنى أن الشارع يحدد نوع العقوبة ومقدارها ولا يترك فرصة لتعسف القاضي ولقد مر بنا الظروف التي أحاطت بهذا المبدأ والجهود التي بذلها الفلاسفة للوصول اليه منعا من التعسف والاستبداد واهدار آدمية الانسان ويرجع الفضل في ذلك الى بيكاريا .
الذي تكلم في مؤلفه الجرائم والعقوبات عن مبدأ الشرعية .

٢٨٤ - قضائية العقوبة :

مقتضى ذلك أن الذي يحكم بالعقوبة هي السلطة القضائية ولقد مررنا الكلام عن تمييز العقوبة عن غيرها من الجزاءات . ونظرا لخطورة العقوبة أناط المشرع للسلطة القضائية تنفيذها وحدها . ونظمت قوانين الاجراءات الجنائية كيفية المحاكمة وضماناتها .

٢٨٥ - شخصية العقوبة :

مقتضى ذلك أن العقوبة لا توقع الا على المجرم فهي لا تصيب غيره وقد نص على ذلك صراحة في بعض الدساتير (المادة ٤٦ من دستور سنة ١٩٦٤ المصرى) وعلى ذلك لا يتحمل غير الجانى ألم العقاب وبالرغم من ذلك فان آثار العقوبة قد يؤثر على الجانى مثل عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فيضار منها أقارب الجانى لأن حبس المجرم يعطله عن الكسب وبذلك يضر من يعولهم . وهذه الخاصية تميز العقوبة عن بعض الجزاءات غير الجنائية مثل التعويض عن أعمال الغير ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

٢٨٦ - العقوبة جزاء على فعل يعده المشرع جريمة :

مقتضى ذلك أن العقوبة جزاء رادع لما يرتكبه الجانى من جرم وبذلك فان العقوبة يراعى فيها جسامه الجرم الذى ارتكبه المجرم اعمالا لمبدأ العدالة والعقوبة توقع على الجميع بلا تفرقة وهذا أيضا مظهر من مظاهر المساواة .

٢٨٧ - مبدأ تفريد العقوبة :

مقتضى هذا المبدأ أن العقوبة لها حدود دنيا وحدود قصوى وهذا المبدأ أيضا ثمرة من ثمرات مبدأ العدالة فكل مجرم ينال الجزاء المناسب حسب جسامه الجرم الذى ارتكبه . ويراعى المشرع فى فرض العقوبة مصلحة المجتمع ويفرض تدابير معينة سنتكلم عنها فيما بعد . وهذا المبدأ له أثره الفعال فى اصلاح المجرم وحماية المجتمع وحماية المجرم ذاته فى الوقت نفسه .

الباب الثانى

أقسام العقوبة

٢٨٨ - تمهيد :

نوضح هنا باءى ذى بعه آنا بصدد المقارنة بين الشريعة والقانون ولقد سبق أن ركزنا فى مؤلفاتنا السابقة على القانون المصرى باعتبار أن أساسه هو التشريع القرئسى ونقول هنا أيضا أننا لن نشذ عن تلك القاعدة وسيكون كلامنا هنا أيضا عن قانون العقوبات المصرى وقبل أن نتكلم عن أقسام العقوبة فى قانون العقوبات المصرى سنورد التقسيمات التى قيلت بالنسبة للعقوبة أى التقسيمات العامة ونورد أيضا نماذج من أقسام العقوبات فى بعض القوانين وعلى ذلك سيكون كلامنا فى هذا الباب مقسم الى فصلين :

الفصل الأول : نخصه للتقسيمات العامة للعقوبة والنماذج المختارة لها فى بعض القوانين •

والفصل الثانى : نخصه لتقسيمات العقوبة فى قانون العقوبات المصرى وذلك على الوجه التالى •

٢٨٩ - التقسيمات العامة للعقوبة والنماذج المختارة

٢٩٠ - المبحث الأول - التقسيمات العامة للعقوبة :

٢٩١ - قسم الشراح العقوبات الى عدة أقسام هي :

• تقسيمها من حيث جسامتها

• تقسيمها من حيث أصالتها

• تقسيمها من حيث محلها

٢٩٢ - تقسيم العقوبات من حيث جسامتها (٤١٦) •

تنقسم الجرائم من حيث جسامتها الى :

١ - جنائيات •

٢ - جنح •

٣ - مخالفات •

وروى في هذا التقسيم نوع العقوبة المقررة لكل جريمة • فالاعدام والأشغال الشاقة بنوعيهما (مؤبدة ومؤقتة) والسجن هي العقوبات المقررة للجنايات •

والحبس والغرامة هما العقوبتان المقرتان للجنتح والمخالفات •

وهذا هو التقسيم الثلاثي •

(٤١٦) د • على راشد ص ٤٧٢ وما بعدها د • حسن صديق المرصاوى من ص ٢١٣

وما بعدها •

٢٩٣ - المطلب الثاني :

تقسيم العقوبات من حيث أصالتها أو تبعيتها

تنقسم العقوبات من هذه الزاوية الى :

- ١ - عقوبات أصلية .
- ٢ - عقوبات تبعية وتكميلية .

٢٩٤ - ما هي العقوبة الأصلية ؟ :

عرفتها محكمة النقض المصرية بأنها : « تستمد وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الأساس المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها متعلقا على الحكم بعقوبة أخرى » (٤١٧) .

وعرفها الدكتور على راشد بأنها : « هي التي قررها الشارع باعتبارها الجزاء الأساسي على ارتكاب الجرائم والتي تحقق بذاتها فكرة العقاب بصفة مباشرة ، ومن ثم فلا يتصور أن يصدر حكم بالادانة والعقاب ضد متهم بارتكاب جريمة دون أن يتضمن احدي العقوبات الأصلية ولا أن توقع على المتهم دون أن يكون قد نص عليها في الحكم صراحة » .

٢٩٥ - ما هي العقوبة التبعية ؟ :

هي التي تلحق المحكوم عليه بعقوبة أصلية دون أن ينص عليها القاضي في الحكم . فهي تابعة للعقوبة الأصلية كنتيجة للحكم على المتهم بها .

٢٩٦ - ما هي العقوبة التكميلية ؟ :

هل مثل العقوبة التبعية ولكنها تفرق عنها بأنه لا بد أن ينص عليها القاضي في حكمه صراحة .

(٤١٧) نقض ١٩٥٩/٣/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣ .

المطلب الثالث

٢٩٧ تقسيم العقوبات من حيث محلها (٤١٨)

تنقسم الى :

عقوبات بدنية

عقوبات سالبة للحرية

عقوبات مقيدة للحرية

عقوبات سالبة للحقوق

عقوبات مالية

عقوبات هامة بالشرف أو الاعتبار .

٢٩٨ - ما هي العقوبات البدنية ؟

(الاعدام)

هي التي تصيب المجرم في بدنه وكانت في القدم متمثلة في قطع اليد والكي بالنار وغيرها .

٢٩٩ - ما هي العقوبات السالبة للحرية ؟

(الأشغال الشاقة والسجن والحبس)

هي التي تسلب حرية المجرم أي يحتم عليه البقاء في مكان معين (الحبس والسجن) والاعتقال في اصلاحية الرجال .

٣٠٠ - ما هي العقوبة المقيدة للحرية ؟ :

هي التي تقيد حق المجرم في تحركه وتنقله ولا تسلبه حرية الحركة بل كما قلنا تقيدها . (مثل الوضع تحت مراقبة الشرطة أو الابعاد) .

(٤١٨) د . المرصفاوى ص ٢١٦ و د . على راشد ص ٤٧٧ والتقسيم عنده من حيث النظر الى آثارها في الابداء .

٣٠١ - ما هي العقوبة المالية ؟

هي التي تصيب المجرم في ماله وليس في جسده أى أنها تصيبه في ذمته المالية فقط (الغرامة والمصادرة) .

٣٠٢ - ما هي العقوبات السالبة للحقوق ؟

هي التي تحرم المجرم من بعض حقوقه التي كانت مشروعة له من مدنية وسياسية (الحرمان من بعض الحقوق والمزايا والعزل من الوظيفة أو مزاولة مهنة من المهن) .

٣٠٣ - ما هي العقوبات الماسة بالشرف أو الاعتبار ؟

هي التي يكون من شأنها انقاص من قيمة الشخص واعتباره ومثالها الأمر بنشر الحكم الصادر عليه بالعقوبة في الصحف أو غيرها .

المبحث الثاني

٣٠٤ - نماذج مختارة لتقسيمات العقوبة في بعض القوانين (٤١٩)

٣٠٥ - تمهيد :

أثارت ومازالت تثار خلافات بين الفقهاء مسألة العقوبات السالبة للحرية وقد رأينا للفائدة أن نعطي لمحة عن تلك العقوبات في التشريع الفرنسي والتشريع الإيطالي وذلك في مطلبين :

المطلب الأول

٣٠٦ - العقوبات السالبة للحرية في التشريع الفرنسي

يقسم الفقه الفرنسي العقوبات الى :

- عقوبات بدنية وعقوبات سالبة للحرية وعقوبات مقيدة للحرية .
- عقوبات سالبة للحقوق والعقوبات السالبة للحرية هي :
السجن ، الحبس ، الحبس الاصلاحى ، الحبس الذى تقرر الشرطة ،
الابعاد .

(٤١٩) مقدمة في علم الاجرام وعلم العقاب للدكتور محمد ابراهيم زيد من ص ٢٣٠ وما بعدها يتصرف .

٢٠٧ - السجن :

هو عقوبة أساسية يقررها القانون العام وقد يكون مدى الحياة أو مؤقتا والسجن المؤقت له مدتين من ١٠ - ٢٠ سنة ومن ٥ - ١٠ سنوات .

٣٠٨ - الحبس :

هو عقوبة جنائية رادعة أصلية قد تكون لمدى الحياة أو مؤقتة الحبس القضائي على درجتين : الأولى من ١٠ - ٢٠ سنة والثانية من ٥ - ١٠ سنوات .

٣٠٩ - الحبس الاصلاحي :

هو عقوبة أصلية ومؤقتة ولا توجد له عقوبات تبعية ولكن قد تصاحبه أحيانا عقوبات تكميلية اجبارية أو اختيارية مثل حظر الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية والعائلية .

٣١٠ - الحبس الذي تقرر الشرطة :

هو عقوبة أصلية وعقوبة مؤقتة تقرر في حالات العود بالنسبة لمخالفات الشرطة وكذلك المخالفات من الدرجة الرابعة والخامسة والحد الأقصى وصل الى شهرين .

٣١١ - الإبعاد :

هي عقوبة تكميلية في الأصل وكانت مؤبدة ومنذ عام ١٩٤٢ أصبح في الامكان اطلاق سراح المتهم المحكوم عليه بعقوبة الإبعاد تحت نظام الافراج الشرطي وترمى هذه العقوبة لأن يكون تدبيرا لاعادة اقامة الجاني على الحياة الاجتماعية ويحكم بها القاضي في الحالات التالية :

١ - المجرمون الخطرون الذين يخضعون لعقوبة من عقوبات القانون العام .

٢ - المجرمون الخطرون على الأموال والأخلاق .

٣ - المجرمون العاديون الذين يرتكبون جرائم الأموال أو الاعتداء على الأخلاق .

٤ - المتشردون والشحاذون الخطرون على الأموال والأخلاق .

٥ - مرتكبي الجرائم الجنسية المثلية والذين يمارسون عمليات
الاجهاض غير الشرعى .

٦ - الأجانب غير المرغوب فيهم .

المطلب الثانى

٣١٢ العقوبات السالبة للحرية فى التشريع الايطالى

العقوبة فى قانون العقوبات الايطالى ثلاثة أنواع :

١ - عقوبات أصلية وعقوبات تبعية .

٢ - عقوبات سالبة للحرية وعقوبات مقيدة للحرية .

٣ - عقوبات للجرائم وعقوبات للمخالفات .

ويرى المشرع الايطالى أن العقوبات الأصلية للجرائم هى :

الاعدام - الأشغال الشاقة - السجن - الغرامة .

أما العقوبات الأصلية للمخالفات فهى (الحبس والغرامة) .

والعقوبات التبعية هى حظر التعيين فى بعض المناصب . وحظر العمل
بمهنة أو حرفة معينة وفقدان أهلية الشهادة أمام المحاكم وبطلان
الشهادة التى سبق أداؤها قبل صدور الحكم وفقدان أو تعليق السلطة
الأبوية وسلطة الزوج على زوجته - منع العمل بمهنة أو حرفة لمدة معينة ،
نشر الحكم .

٣١٣ - عقوبة الأشغال الشاقة :

المادة (٢٢ عقوبات ايطالى)

تتمثل فى الحرمان من الحرية مدى الحياة وتنفذ فى بعض المؤسسات
العقابية الخاصة حيث يكون فيها العمل واجبا وعزل المذنبين ليلا ويجوز
للمحكوم عليه منذ بداية تطبيق هذه العقوبة العمل خارج أسوار السجن
وللمحكوم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة اذا كان سلوكه حسنا خلال
قضاء العقوبة ولمدة ٢٨ سنة أن يتمتع بمزايا الافراج الشرطى .

٣١٤ - عقوبة السجن :

المادة (٢٣) •

هذه العقوبة تعد سلبا للحرية بصورة مؤقتة ولمدة معينة تتراوح بين ١٥ يوما و ٢٤ سنة • وقد نظمت هذه العقوبة بأشكال مختلفة تتراوح بين العزل ليلا ونهارا والحياة الاجتماعية بين المحكوم عليهم من تقرير أو عدم تقرير العمل في السجن • وتنفذ في إحدى المؤسسات العقابية ويجوز أن يقوم المحكوم عليه بالعمل خارج أسوار السجن بعد قضاء سنة من المدة المحكوم عليه بها •

٣١٥ - الحبس :

المادة (٢٥)

عقوبة أصلية للمخالفات وتنفذ في إحدى المؤسسات العقابية تتراوح مدتها بين ٥ أيام الى ثلاث سنوات • ويجوز أن تقضى على بعض الأحداث والنساء غير العائدين لقضاها في منازلهم •

الفصل الثانى

٣١٦ - تقسيمات العقوبة فى قانون العقوبات المصرى

٣١٧ - تمهيد :

٣١٨ - قبل أن نتكلم عن التقسيمات المختلفة للعقوبة فى قانون العقوبات المصرى بالتفصيل سنتكلم عن أنواع العقوبات الواردة فى الاقتراح لمشروع قانون العقوبات الذى أعدته لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بمجلس الشعب المصرى لكى تكون أمام نظر القارئ العزيز خصوصا وأن المشروع بسبيل عرضه للمناقشة والتصويت على مواده (٤٢٠) .

ولقد خصص المشروع الباب الرابع من الكتاب الأول للعقوبة .
المواد من (٣٦ الى ٦٩) .

٣١٩ - أنواع العقوبات التعزيرية :

العقوبات التعزيرية الأصلية هى :

- ١ - الاعدام تعزيرا .
- ٢ - السجن المؤبد .
- ٣ - السجن المؤقت .
- ٤ - الحبس .
- ٥ - الجلد تعزيرا .
- ٦ - الغرامة .
- ٧ - التدابير .

(المادة ٣٧)

(٤٢٠) مضبطة الجلسة السبعين المعقودة يوم الخميس ١٠ من رمضان سنة ١٤٠٢هـ الموافق الأول من يوليو سنة ١٩٨٢م .

عقوبة القطع :

(المادة ٣٩)

القطع هو قطع اليد أو الرجل وفقا للأحكام المبينة فى الكتاب الثانى
من هذا القانون .

عقوبة الجلد :

المادة (٤٠)

الجلد هو ضرب المحكوم عليه العدد المحدد من الضربات وفقا لأحكام
هذا القانون .

الدية :

المادة (٤١)

الدية هى بدل النفس أو ما دونها على الوجه المبين فى هذا
القانون .

عقوبة السجن المؤبد :

المادة (٤٢)

هو بقاء المحكوم عليه فى أحد السجون مدة لا تزيد على عشرين عاما
مع تكليفه بالأعمال التى يبينها القانون .

عقوبة السجن المؤقت :

المادة (٤٣)

هو بقاء المحكوم عليه فى أحد السجون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات
ولا تزيد على خمس عشرة سنة مع تكليفه بالأعمال التى يبينها القانون .

عقوبة الحبس :

المادة (٤٤)

هو بقاء المحكوم عليه المدة المحكوم بها فى إحدى المنشآت العقابية
ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على
ثلاث سنين مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

عقوبة الغرامة :

المادة (٤٥)

... هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع للدولة المبلغ المحكوم به وإذا تعدد المساهمون في الجريمة يحكم بالغرامة على كل منهم على انفراد ما عدا الغرامة النسبية التكميلية فانهم يكونوا متضامنين في الالتزام بها ما لم يقض الحكم بغير ذلك .

العقوبات التبعية : هي

المادة (٤٧)

- ١ - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادتين ٤٨ ، ٤٩ من هذا القانون .
- ٢ - العزل من الوظائف العامة .
- ٣ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة .
- ٤ - المصادرة .

عقوبة العزل من الوظيفة :

هو الحرمان من الوظيفة ذاتها أو الحق في شغلها وذلك لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ست سنوات ويستوى للحكم بهذه العقوبة أن يكون المحكوم عليه شاغلا لوظيفة عامة وقت صدور الحكم عليه أو غير شاغل لها .

ومع ذلك فكل موظف عام ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الأول والباب السادس من الكتاب الثالث من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يكون الحكم عليه بالعزل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

٣٢٠ استعراض العقوبات في القانون المصرى

قانون العقوبات المصرى خصص الباب الثالث من الكتاب الأول للعقوبات وخصص القسم الأول للعقوبات الأصلية (المواد من ١٣ الى ٢٣) وخصص القسم الثانى للعقوبات التبعية .

المواد من (٤ ١٢ الى ٣١) .

• وخصص القسم الثالث لتعدد العقوبات •

(المواد من ٣٢ الى ٣٨) •

واذا رجعنا الى المواد المخصصة للعقوبات الأصلية وجدنا أن تلك العقوبات هي :

الاعدام والأشغال الشاقة بنوعيتها والحبس والغرامة •

فالعقوبات فى هذا القسم :

بدنية وسالبة للحرية ومالية •

واذا رجعنا الى القسم الثانى المخصص للعقوبات التبعية نجد أن العقوبات التبعية هي :

١ - الحرمان من بعض الحقوق والمزايا (المادة ٢٥)

٢ - الوضع تحت مراقبة البوليس (المادة ٢٩)

والعقوبات التكميلية هي :

١ - العزل من الوظائف الأميرية (المادة ٢٤ ثانيا)

٢ - مراقبة البوليس فى حالات خاصة •

٣ - المصادرة •

٤ - الغرامة •

وعلى ذلك سيكون كلامنا عن العقوبات المختلفة التى عرفها قانون العقوبات المصرى •

٣٢١ بيان العقوبات فى قانون العقوبات المصرى (*)

المبحث الأول

العقوبات الأصلية ٣٢٢

المطلب الأول

٣٢٣ عقوبة الأعدام - (البدنية)

٣٢٤ - تعريف عقوبة الأعدام :

الأعدام هو ازهاق روح المجرى عليه • وهذه العقوبة هي أشد العقوبات جسامة لأنها تسلب المحكوم عليه حقه فى الحياة •

(*) القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ للعدل •

٣٢٥ - تطور فكرة عقوبة الاعدام تاريخيا (٤٢١) :

عقوبة الاعدام من العقوبات القديمة التي عرفها الناس في العصور القديمة وقد تطورت وازدهرت كفكرة (للانتقام الديني) أو للانتقام الجماعي وتعنى (قتل الجانى) . وكانت هذه العقوبة غير منظمة وكان يقوم بتنفيذها المجنى عليه بنفسه فكان ينتقم من الجانى أو من أحد أفراد أسرته أو من أسرته بأكملها وظلت على هذا الوضع الى أن جاء القرن الثامن عشر ونظمت وظهر الفلاسفة والمفكرون وقاموا بحملاتهم التي أسفرت الى التقليل من الحالات التي يعاقب عليها بالاعدام خصوصا في التشريع الفرنسى .

وقد تعرضت عقوبة الاعدام في الماضى والحاضر للانتقادات وكانت دائما مثارا للجدل الشديد واختلفت الآراء حولها وتعددت فمن مناد ينادى بالغائها وآخر يخفف من تطبيقها والآخر يصر على بقائها ومن التشريعات التي ألغت عقوبة الاعدام المقاطعات السويسرية والبرتغال وهولندا والنرويج والكثير من دول أفريقيا الجنوبية ومع ذلك فما زالت تشريعات كثيرة تأخذ بها وتطبقها من هذه التشريعات فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا وجمهورية مصر العربية وسائر البلاد العربية .

ونحن مع المؤيدين للبقاء على عقوبة الاعدام مهما أثر حولها من جدل ومناقشات .

٣٢٦ - حالات الاعدام في قانون العقوبات المصرى :

نص قانون العقوبات المصرى على الجرائم التي تطبق على مرتكبيها عقوبة الاعدام منها على سبيل المثال : -

- بعض الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

(المادة ٧٧ عقوبات)

- بعض الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل .

(المادة ٨٩ فقرة ١)

- من تولى بغرض اجرامى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الاسطول أو سفينة حربية .

(٤٢١) يراجع مؤلفنا جرائم القتل بين الشريعة والقانون .

(المادة ٩١ عقوبات)

– اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية اذا كانت العصاة حاملة للسلاح .

(المادة ٩٣ عقوبات)

– جنابة تعريض سلامة وسائل النقل العامة للخطر أو تعطيل سيرها عمدا اذا نشأ عن ذلك موت شخص .

(المادتين ١٦٧ ، ١٦٨ عقوبات)

– جنايات القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد .

(المادة ٢٣٠ عقوبات)

– القتل العمد المقترب بجناية والمرتبب بجنحة .

(المادة ٢٣٤/٢ عقوبات)

– القتل العمد اذا وقع على الجرحى حتى من الأعداء .

(المادة ٢٥١ عقوبات)

– القتل بالسم .

(المادة ٢٣٣ عقوبات)

– جنابة الحريق العمد اذا نشأ عنه موت شخص أو أكثر كان موجودا فى الأماكن المحرقة .

(المادة ٢٥٧ عقوبات)

– جنابة شهادة الزور التى يترتب عليها الحكم على متهم بالاعدام اذا نفذت فيه العقوبة .

(المادة ٣٥٩ عقوبات)

٣٢٧ – الضمانات التى وضعها المشرع المصرى لتنفيذ عقوبة الاعدام :

وضع المشرع المصرى ضمانات يجب مراعاتها عند تنفيذ عقوبة الاعدام نظرا لما تتصف به هذه العقوبة من جسامه وهذه الضمانات تنحصر فى :

١ – ضرورة اخذ رأى المفتى قبل تنفيذ العقوبة :

ولقد نصت على ذلك المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل على ما يأتى :

ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالاعدام إلا باجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى .

والقصد من أخذ رأي المفتي هو معرفة حكم الشريعة الإسلامية وهل الواقعة تجيز فيها الشريعة الاعدام أم لا على أن يراعى أن رأي المفتي غير ملزم للمحكمة .

٢ - وقد قالت محكمة النقض في هذا الصدد « ان القانون اذ أوجب على المحكمة أخذ رأي المفتي في عقوبة الاعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة عما اذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تجيز الاعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى فليس المقصود من الاستفتاء تعرف رأي المفتي في تكييف الفعل المستند إلى الجاني واعطائه الوصف القانوني » (٤٢٢) .

٣ - ضرورة توافق اجماع آراء أعضاء المحكمة :

والعلة من ذلك هو جسامه الجزاء في العقوبة واعطاء الضمان للمحكوم عليه وهذا الاجراء خرج به الشارع عن القواعد العامة في الأحكام التي تتطلب أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

٣ - ضرورة عرض النيابة للحكم الحضورى الصادر بالعقوبة :

على محكمة النقض للتأكد من صحته ولو لم يكن المحكوم عليه قد طعن فيه (المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض) .

٤ - عرض الحكم على رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل :

وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بالعفو أو ابدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً (المادة ٤٧٠ اجراءات جنائية) .

٣٢٨ - كيفية تنفيذ عقوبة الاعدام :

عقوبة الاعدام تنفذ بطرق مختلفة وكل دولة لها طريقته الخاصة ففي فرنسا تفصل الرأس عن الجسد وفي بعض الولايات الأمريكية يصعق

(٤٢٢) نقض ١٩٣٩/١/١ المحاماة س ١٩ ق ٤٢٥ .

المحكوم عليه بالتيار الكهربائي وفي البعض الآخر يخنق بالغاز - ويستتخدم الرمي بالرصاص في الجرائم العسكرية - أما في مصر فتتخذ العقوبة شنقا (المادة ١٢ اجراءات جنائية) - ويتم التنفيذ داخل السجن وفي مكان مستور ويتم التنفيذ بناء على طلب كتابي من النائب العام ولا يجوز تنفيذ العقوبة في أيام الأعياد الدينية أو الرسمية ويوقف تنفيذ العقوبة على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها ويجب أن يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن ولا يجوز لغيرهم أن يحضروا التنفيذ الا باذن خاص من النيابة العامة ويتلى الحكم الصادر والتهمة المحكوم من أجلها عليه وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين واذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال حرر وكيل النائب العام محضرا بها على أنه يجوز لأحد رجال الدين الحضور اذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت ، ويجب دائما الاذن للمدافع عن المحكوم عليه بحضور عملية التنفيذ .

وعند تمام التنفيذ يحضر وكيل النائب العام محضرا بذلك ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها وبعد التنفيذ تدفن الحكومة على نفقتها الجثة ما لم يكن له أقارب يطلبون القيام بذلك ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال ما .

الطلب الثاني

العقوبات السالبة للحرية

٣٢٩

٣٣٠ - أنواع العقوبات السالبة للحرية .

العقوبات الأصلية السالبة للحرية في قانون العقوبات المصري هي :

- الأشغال الشاقة المؤبدة .

- الأشغال الشاقة المؤقتة .

- السجن .

- الحبس بنوعيه :

حبس بسيط .

حبس مع الشغل .

٣٣١ - أولا : عقوبة الأشغال الشاقة .

نصت المادة (١٤) عقوبات على أن عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة .

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخاصة المنصوص عليها قانونا .

وعقوبة الأشغال الشاقة تلي عقوبة الاعدام من حيث القوة .

٣٣٢ - نوعا الأشغال الشاقة :

الأشغال الشاقة اما مؤبدة أى تستغرق حياة المحكوم عليه عقوبة ذات حد واحد لها حد أدنى أو أقصى .

واما مؤقتة حددا الأدنى ثلاث سنوات والأقصى خمس عشرة سنة .

وكانت لائحة السجون الملغاة تقضى بأن يقضى المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة في الليمان مقيدا بالحديد في قدميه ولكن هذه اللائحة ألغيت ونص في قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦م بعدم وضع القيد الحديدي في أرجل المتهم داخل الليمان أو خارجه الا اذا خيف هربه وكان لهذا التخوف أسباب معقولة ويتحتم على المتهم أن يشتغل طوال مدة سجنه لأن الشغل جزء متمم للعقوبة والأعمال التي يشتغل فيها من أمثلتها : استخراج الأحجار ورفع المياه وإدارة عجلة محرك والعمل في الجبل .

٣٣٣ - الفئات المستثناءة من قضاء مدة العقوبة في الليمان :

هناك طائفة من المسجونين استثناهم القانون من تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في الليمان بل يعضوها في أحد السجون العمومية وهم : -

١ - النساء مطلقا .

٢ - الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم (المادة ١٥ ع) .

٣ - الرجال الذين يبلغون سن الستين أثناء التنفيذ .

٤ - الرجال الذين يتبين عجزهم لأسباب صحية عن الخضوع للتنفيذ في الليمان .

٥ - الرجال الذين أعضوا في الليمان نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم حسنا خلالها .

والفئات من ٣ الى ٥ نصت عليهم المادة الثالثة من قانون تنظيم السجون .

٣٣٤ - ثانيا عقوبة السجن :

عرفتها (المادة ١٦ عقوبات) بقولها : عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية ، وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

فعقوبة السجن هي التي تلي عقوبة الأشغال الشاقة وهي عقوبة مؤقتة وهي مقررة للجنايات .

٣٣٥ - المكان الذي تنفذ فيه عقوبة السجن :

تنفذ في أحد السجون العمومية بعكس الأشغال الشاقة التي تنفذ في الليمان .

٣٣٦ - الأعمال التي يزاولها المحكوم عليهم بعقوبة السجن :

حدد قانون السجون تلك الأعمال بأنها :

١ - الحفر واستصلاح الأراضي والأعمال الزراعية

٢ - أعمال الورش الصناعية المختلفة .

٣ - البناء وأعمال العمارة .

٤ - أعمال النظافة .

٥ - أشغال الجنائين .

٦ - أشغال المغسل .

٧ - أشغال المخبز .

٨ - أشغال المطبخ .

٩ - الأشغال الخارجية .

١٠ - المعاونة في مكافحة الأمية .

ومن قبل ذلك كان القرار الوزاري الصادر في عام ١٩٠١ يحددها
بالخفر والردم وتطهير الترع والعمل في قماين الجير وعمل المونة والحمرة
وضرب الطوب وعصر الحبوب لاستخراج زيوتها ٠٠٠ الخ

ويمكن اخضاع أى أعمال أخرى يقوم بها المسجونين والمحكوم عليهم
بالسجن بتنفيذها . ويلاحظ أن هذه الأعمال أخف من الأعمال التي يكلف
بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة حسبما أوضحنا هناك .

٣٣٧ - عقوبة الحبس :

عرفتها المادة (١٨) بأنها : هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون
المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة
عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاثة سنين إلا فى الأحوال
الخصوصية المنصوص عليها قانونا ولكل محكوم عليه بالحبس البسيط
لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه
تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات
إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

والحبس هو أخف العقوبات السالبة للحرية وتطبق أساسا فى
مواد الجنح والمخالفات وهو عقوبة مؤقتة دائما .

المكان الذى تنفذ فيه عقوبة الحبس :

إذا كانت المدة تزيد على ثلاثة أشهر تنفذ العقوبة فى أحد السجون
العمومية . أما إذا كانت المدة الباقية وقت صدور الحكم أقل من ذلك ولم
يكن المحكوم عليه مودعا . من قبل فى سجن عمومى نفذت العقوبة فى
أحد السجون المركزية .

٣٣٨ - حالات الحكم بالحبس بنوعيه :

نصت المادة (١٩) عقوبات على أن عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون
أو خارجها فى الأعمال التى تعينها الحكومة ونصت المادة (٢٠) قائلة :

(يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة
العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك فى الأحوال الأخرى المعينة
قانونا .

ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط فى أحوال المخالفات .

وفى كل الأحوال يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

٣٣٩ - حالات الحكم بالحبس مع الشغل الوجوبى :

يكون الحكم بالحبس مع الشغل وجوبيا فى حالتين هما :

(أ) اذا كانت مدة العقوبة التى حكم بها القاضى سنة فأكثر .

(ب) اذا كانت مدة العقوبة التى حكم بها القاضى أقل من سنة بالنسبة لحالات خاصة مثل (السرقة المادتين ٣١٧ ، ٣١٨ عقوبات) ، وقتل الحيوانات المادة ٣٥٥ عقوبات و (اتلاف المزروعات المادة ٣٦٧ عقوبات) .

٣٤٠ - حالات الحكم بالحبس البسيط الوجوبى : (المادة ١٩/٢)

يكون الحكم بالحبس البسيط وجوبيا فى مواد المخالفات . وكان هذا طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ ولقد ألغيت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وعلى ذلك أصبح طبقا للفقرة الثانية للقاضى أن يحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل لأن عقوبة المخالفات أصبحت الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ م .

٣٤١ - هل يحق للمحكوم عليه بالحبس البسيط أن يطلب تشغيله خارج السجن بدلا من تنفيذ الحبس عليه ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول ان قانون العقوبات وقانون الاجراءات قد أجازا ذلك بنص المادة ٢/١٨ عقوبات والمادة ٤٧٩ اجراءات .

فلقد نصت المادة ٢/١٨ عقوبات على أنه :

(لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

ونصت المادة ٤٧٩ اجراءات على ما يأتى :

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر بالمواد ٥٢٠ وما بعدها وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

٣٤٢ - القواعد التي قررتها المواد ٥٢٠ وما بعدها من قانون الاجراءات فى هذا الصدد :

- ١ - للمحكوم عليه أن يطلب من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالاكراه البدنى ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به .
- ٢ - يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لأحد جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه الذى كان يجب التنفيذ عليه بها .
- ٣ - تعين أنواع الأعمال التى يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الأعمال بقرار من الوزير المختص .
- ٤ - لا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو المركز التابع له .
- ٥ - يراعى فى العمل الذى يعرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه فى ظروف ست ساعات بحسب حالة بنيته .
- ٦ - اذا لم يحضر المحكوم عليه الى المحل المعد لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من أعمال .
- ٧ - يجب التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

٣٤٣ كيفية تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

٣٤٤ - تمهيد :

تكلما عن أنواع العقوبات السالبة للحرية ويتعين علينا هنا أن نتكلم عن كيفية تنفيذها ، ومن المعلوم أن العقوبات تنفذ فى أماكن خاصة (السجون) ويراعى أيضا أن قانون العقوبات المصرى وقانون الاجراءات وقانون تنظيم السجون أوضحوا القواعد المنظمة لكيفية تنفيذ العقوبات وعلى ذلك سيكون كلامنا فى :

- ١ - أنواع السجون .
- ٢ - حساب مدة العقوبة .
- ٣ - تأجيل تنفيذ العقوبة .
- ٤ - نظام الافراج الشرطى .

٣٤٥ - أولا أنواع السجون :

السجون هي الأماكن التي تنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية .
والقانون المنظم للسجون هو القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الذي حدد
السجون بأنها :

- ١ - الليمانات .
- ٢ - السجون .
- ٣ - السجون المركزية .
- ٤ - السجون التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية يعين منها فئات
المسجونين الذين يودعون بها .

٣٤٦ - ما هو اليمان ؟ (٤٢٣) :

والليمانات هي الأماكن المخصصة لتنفيذ الأحكام الصادرة على
الرجال بعقوبة الأشغال الشاقة الذين لم يبلغوا سن الستين من عمرهم .

٣٤٧ - السجون العمومية :

السجون العمومية نصت عليها المادة ٣ من قانون السجون فقالت :
تنفذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الآتى ذكرهم فى سجن
عمومى :

- (أ) المحكوم عليهم بعقوبة السجن .
- (ب) النساء المحكوم عليهن بعقوبة الأشغال الشاقة .
- (ج) الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون
من الليمانات لأسباب صحية أو لبلوغهم سن الستين أو لقضائهم فيها
نصف المدة المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم
فيها حسنا .

(د) المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا اذا كانت

(٤٢٣) كلمة ليمان كلمة يونانية تعنى (الميناء) وسبب تلك التسمية أن الأشغال
الشاقة كانت فى مصر تنفذ فى سجن ميناء الاسكندرية وبقيت تلك التسمية لتطلق على
أماكن التنفيذ وفى مصر ليمانين أحدهما فى طره والآخر فى أبى زعبل .

المدة الباقية وقت صدور الحكم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل
فى سجن عمومى .

(هـ) الأشخاص الذين يكونون محلا للاكراه البدنى تنفيذا لأحكام
مالية اذا كان هذا السجن أقرب الى النيابة أو ضاق بهم السجن المركزى .

٣٤٨ - السجنون المركزية :

نصت المادة الرابعة على أن تنفذ العقوبة فى سجن مركزى على
الأشخاص الذين لم يرد ذكرهم فى المادتين السابقتين وعلى الأشخاص الذين
يكونون محلا للاكراه البدنى تنفيذا لأحكام مالية وتوجد بدائرة كل محكمة
جزئية سجن مركزى .

٣٤٩ - السجنون الخاصة :

يلاحظ أنه لا يوجد حاليا سجون خاصة فى مصر وهى تخصص لبعض
فئات من النزلاء بقرار جمهورى .

٣٥٠ - كيفية معاملة المسجونين فى مصر :

قانون تنظيم السجنون المصرى تضمن أحكاما عديدة متعلقة بكيفية
معاملة المسجونين وسنختار منها الآتى :

٣٥١ - كيفية تقسيم المسجونين ومعاملتهم : (الفصل الثالث)

١ - يقسم المحكوم عليهم الى درجات لا تقل على ثلاث ويبين كيفية المعاملة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام وتراعى اللوائح الداخلية للسجون فى ترتيب وضع المسجونين فى كل درجة وفى نقلهم من درجة الى أخرى مع مراعاة السن .

٢ - يجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالاقامة فى غرفة مؤثثة مقابل مبلغ لا يجاوز ١٥٠ مليما يوميا وذلك فى حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن .

٣ - للمحبوس احتياطيا الحق فى ارتداء ملابس خاصة .

يجوز للمحبوس احتياطيا استحضار ما يلزمه من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له .

٥ - معاملة المسجونة الحامل من الشهر السادس معاملة طبية خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها ويمضى أربعين يوما على الوضع .

٦ - يبقى مع المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين فان لم ترغب فى بقاءه معها أو بلغ هذه السن سلم لأبيه أو لمن تختاره من الأقارب فان لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه وجب على مدير السجن أو مأموره اخطار المحافظ أو المدير لتسلمه للعناية به خارج السجن فى أحد الملاجئ واطار الأم المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له فى أوقات دورية على الوجه الذى تبينه اللائحة الداخلية .

٣٥٣ - تشغيل المسجونين : (الفصل الرابع)

١ - التشغيل اجبارى ويفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل ويستثنى من التشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط الا اذا رغبوا فى ذلك .

٢ - لا يجوز تشغيل المسجونين فى أيام الجمع والأعياد الرسمية ومدة التشغيل اليومى لا تقل عن ست ساعات ولا تزيد على ثمان .

(الفصل السادس)

٣٥٣ - تثقيف المسجونين :

- ١ - تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية .
- ٢ - تقوم ادارة السجن بتعليم المسجونين وتشجيعهم على ذلك وتيسر سبل الاستذكار لهم وتسمح لهم بتأدية الامتحانات .
- ٣ - يكون لكل ليمان أو سجن واعظ ديني أو أكثر . وكذا أخصائي اجتماعي ونفسي أو أكثر .

(الفصل التاسع)

٣٥٤ - تأديب المسجونين :

- ١ - الجزاءات تبدأ من الانذار الى الجند .
- ٢ - توجد جزاءات من صلاحية مدير السجن وجزاءات من صلاحيات مدير عام السجون .
- ٣ - توجد ضمانات لتوقيع الجزاءات منها ضرورة سماع أقوال السجن وتتحقيق دفاعه ولا يخل الجزاء التأديبي بإخلاء سبيل المسجون في الميعاد المقرر بمقتضى الحكم الصادر عليه قضائيا .

٣٥٥ - الاشراف على السجون :

يوجد نوعين من الاشراف على السجون فى مصر هى :

- ٢٥٦ - ١ - اشراف ادارى . ٢ - اشراف قضائى .

(الفصل الرابع عشر)

٣٥٦ - الاشراف الادارى :

«مصلحة السجون تابعة لوزارة الداخلية وتوجد رقابة تسند لمفتشون ومفتشات وكذا الحق الذى يخوله القانون للمحافظين والمديرين فى دخول السجون الكائنة فى دوائر اختصاصهم فى كل وقت .»

٣٥٧ - الاشراف القضائي : (الفصل الخامس عشر)

يتمثل في أحقية النائب العام ووكلائه ورئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ووكلائها وقضاة التحقيق في دخول السجون والتثبت من مراعاة ما تنص به القوانين واللوائح .

٣٥٨ - ثانيا : حساب مدة العقوبة :

نصت المادة ٢١ عقوبات على ما يأتي :

(تبتدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي) .

ونصت المادة ٤٨٢ اجراءات جنائية على ما يأتي :

(تبتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدد الحبس الاحتياطي ومدة القبض) .

يفهم من هذين النصين من نصوص قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات وجوب اتباع القواعد التالية :

١ - تحسب المدد بالتقويم الميلادي .

٢ - لا يبدأ سريان المدة الا من يوم القبض على المحكوم عليه أو حبسه فعلا بناء على الحكم الصادر ضده .

٣ - يبدأ التنفيذ بمجرد صدور الحكم نهائيا .

٤ - تنتهى المدة بانتهاء المدة المقررة فى الحكم . ويفرج عن المحكوم عليه فى اليوم التالى ليوم انتهاء العقوبة فى الوقت المحدد للافراج عن المسجونين .

٥ - لا يجوز تجزئة تنفيذ العقوبة .

٦ - تخصم مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض من مدة العقوبة
أيا كانت الجهة التي أمرت بالقبض أو الحبس الاحتياطي .

٣٥٩ - ثالثا : تأجيل تنفيذ العقوبة :

توجد حالة وجوبية لتأجيل تنفيذ العقوبة وحالات أخرى جوازية .

١ - الحالات الوجوبية التي يتحتم فيها تأجيل التنفيذ :

حدد صراحة قانون الاجراءات الجنائية تلك الحالة وهي : حاله
ما اذا أصيب المحكوم عليه بجنون .

ونصت على ذلك المادة ٤٨٧ اجراءات فقالت :

(اذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون وجب تأجيل
تنفيذ العقوبة حتى يبرأ ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بوضعه
في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية وفي هذه الحالة تستنزل المدة التي
يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة (المحكوم بها) .

٢ - حالات ارجاء التنفيذ الجوازي :

توجد ثلاث حالات يجوز فيها للنيابة العامة أن تأمر بالارجاء وهي :

١ - اذا كانت المحكوم عليها حاملا في الشهر السادس .

ونصت على هذه الحالة المادة ٤٩٥ اجراءات قائلة (اذا كانت
المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى في الشهر السادس من الحمل
جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على
الوضع .

فاذا رؤى التنفيذ على المحكوم عليها أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها
حبلى وجبت معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطيا حتى تمضي
المدة المقررة بالفقرة السابقة .

٢ - اذا كان المحكوم عليه مصابا بمرض يهدد بذاته أو يسبب
التنفيذ حياته للخطر . المادة (٤٨٦) .

٣ - اذا حكم على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة
ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل جاز تأجيل العقوبة

على أحدهما حتى يفرج عن الآخر وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز
خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل اقامة معروف بمصر .
المادة (٤٨٨) .

والقانون أعطى للنيابة العامة جواز أن تشتترط لتأجيل التنفيذ تقديم
كفالة من المحكوم عليه تضمن عدم فراره من التنفيذ وأن تتخذ من
الاحتياطات ما تراها كفيلة لمنع هربه . كان تفرض عليه التقدم الى مركز
البوليس فى أوقات معينة أو الاخطار عن كل تغيير يطرأ فى محل اقامته
(المادة ٤٨٩) .

٣٦٠ - رابعا : نظام الافراج الشرطى :

٣٦١ - تعريفه :

عرفه البعض بأنه : اطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية
قبل أن تنقضى كل مدة المحكوم عليه بها . بشرط أن يحافظ على حسن
سلوكه الفترة المتبقية من مدة عقوبته ، فان لم يحافظ عليه ألغى الافراج
وأعيد الى المكان المخصص لتنفيذ عقوبته ليستوفى المدة المتبقية منها وقت
الافراج عنه (٤٢٤) .

٣٦٢ - تاريخه :

أول دولة أدخلته كانت انجلترا عام ١٨٥٣م ثم عمم تطبيقه فى
الدول الأوروبية الأخرى فى خلال النصف الثانى من القرن الماضى وأدخل
فى مصر بالمرسوم الصادر فى ٢٣/١٢/١٨٩٧م ثم وضع فى صلب قانون
الاجراءات الجنائية فى الباب الرابع المواد من ٤٩١ الى ٥٠٤ وألغى بالمادة
٩٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ وأصبح
ضمن هذا القانون (رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) المواد من ٥٢ الى ٦٤
(الباب الحادى عشر) .

٣٦٣ - الحكمة من هذا النظام :

الحكمة من هذا النظام هى تشجيع المحكوم عليهم على السلوك الحسن
أثناء مدة تنفيذ العقوبة أملا فى الاستفادة من هذا النظام وحتى يمضى
فترة الافراج فى حرية تعتبر فترة انتقال بين السجن وبين الحرية
الكاملة (٤٢٥) .

(٤٢٤) د . محمود نجيب حسنى - دروس فى العقوبة ص ٤٩ .

(٤٢٥) الدكتور سمير الجنزورى ص ٧٣٢ .

والتهوين من آثار تحديد مدة العقوبة في حكم القاضي باعتبار
أن التنبؤ بالمدة اللازمة من العقاب لاصلاح الجاني غير ميسور وأن تحديد
القاضي لهذه المدة لا يخلو من الحكم (٤٢٦) .

فهو يدخل في طائفة النظم التي يقصد بها اصلاح المجرم وتقويمه .
وهو يحيل العقوبات المؤبدة الى عقوبات مؤقتة كما سنرى .

٣٦٤ - خصائص الافراج الشرطى :

لنظام الافراج الشرطى عدة خصائص أوردها الفقهاء (٤٢٧) نسوق
منها :

- ١ - أنه ليس انهاء للعقوبة .
- ٢ - أنه ليس افراجا نهائيا .
- ٣ - أنه منحة للمحكوم عليه وليس حقا له .

٣٦٥ - شروط الافراج الشرطى :

أوجب قانون السجون عدة شروط منها ما يرجع الى المحكوم عليه
ومنها ما يتعلق بالعقوبة المحكوم بها ومدتها . وسنتكلم عن تلك الشروط
على الوجه التالى :

٣٦٦ - الشروط التى ترجع الى ذات المحكوم عليه :

- ١ - أن يثبت ما يدعو الى الثقة فى تقويم نفسه .
- ٢ - ألا يكون هناك خطرا على الأمن العام فى الافراج عنه .
- ٣ - أن يكون قد أوفى بالالتزامات المالية المحكوم بها عليه من
الحكمة الجنائية ما لم يثبت اعساره واستحالة وفائه بها .

٣٦٧ - الشروط التى ترجع الى ذات العقوبة :

- ١ - أن تكون المدة التى قضائها لا تقل عن ثلاث أرباع المدة .
المحكوم بها على ألا تقل عن تسعة أشهر .

(٤٢٦) الدكتور زمسيس بهنام ص ١١١٩ .
(٤٢٧) دكتور نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٩ .

٢ - اذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة يشترط أن يكون قد قضى منها عشرون سنة .

٣ - عند تعدد العقوبات يكون الافراج على أساس مجموع مددها .

٣٦٨ - ما هي السلطة التي تملك حق الافراج الشرطى ؟ :

يكون الافراج الشرطى بناء على أمر من مدير عام السجون طبقاً للأوضاع والاجراءات التي تقررها اللائحة الداخلية للسجون . فهو اجراء ادارى وللسجين حق التظلم للنائب العام ويصدر مدير عام السجون الأمر بالافراج اذا تحقق من توافر شروطه وقدر جدارة المحكوم به ولا يتوقف اصدار القرار على طلب المحكوم عليه فالمدير سلطته تقديرية في هذا الشأن . ويجب أن يبين أمر الافراج الواجبات التي تفرض على المفرج عنه ويسلم الى جهة الادارة التي تنبهه بأن مخالفته للواجبات تعنى اعادته مرة ثانية الى السجن . (المادتين ٥٧ ، ٥٨) .

٣٦٩ - الغاء الافراج الشرطى :

اذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للافراج والواجبات التي نبه اليها أو وقع منه ما يدل على سوء سيره يلغى الافراج ويعود الى السجن لقضاء المدة التي كانت باقية عليه (المادة ٥٩) ويكون قرار الالغاء من مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة في الجهة التي بها المفرج عنه .

٣٧٠ - متى يصبح الافراج الشرطى نهائيا ؟ :

اذا لم يبلغ الافراج الشرطى حتى تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها يصبح هذا الافراج نهائيا . فاذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة يصبح الافراج نهائيا بمضى خمس سنوات من تاريخه .

٣٧١ - الافراج بعد الالغاء مرة ثانية :

اذا ألغى الافراج الشرطى وعاد المحكوم عليه للسجن لقضاء المدة التي كانت متبقية من العقوبة يجوز أن يفرج عنه مرة ثانية اذا توافرت شروط الافراج الشرطى وفي هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد الغاء الافراج كأنها مدة محكوم بها فاذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج قبل مضي خمس سنوات ، ويتطلب لجواز الافراج الثانى أن يمضى المحكوم عليه في السجن ثلاثة أرباع هذه المدة المتبقية أى أنه لابد من توافر شروط الافراج الأولى .

المطلب الثالث

العقوبات المالية

٣٧٢

الغرامة باعتبارها عقوبة أصلية

٣٧٣

٣٧٤ - تمهيد :

الغرامة هي العقوبة المالية الأصلية تفرض لعقوبة الجنب والمخالفات وتكون عقوبة الغرامة أصلية في الجنايات بالتخير مع الحبس أو السجن .
وتكون عقوبة الغرامة تكميلية ولا تكون الغرامة تبعية .

٣٧٥ - تعريف الغرامة :

عرفتها المادة ٢٢ عقوبات بقولها : (هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدّر في الحكم ، ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة قرش ولا أن يزيد حدها الأقصى في الجنب على خمسمائة جنيه وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة (٤٢٥) .

والغرامة تصيب مال المحكوم عليه دون شخصه أو حريته ولها دور كبير في التشريعات الاقتصادية فهي أهم عقوبات الجرائم الاقتصادية .

٣٧٦ - تمييز الغرامة عن غيرها من العقوبات :

٣٧٧ - الفرق بين الغرامة والتعويض :

الغرامة لا يحكم بها الا اذا كان منصوباً عليها فهي تخضع لمبدأ الشرعية بمعنى أن القانون هو الذي يقررها ولا يحق للقاضي أن يوقعها على الجاني اذا لم تكون مقررة على الجريمة . والقاضي مقيد في حكمه بحدودها الدنيا والقصوى .

أما التعويض فيحكم به في كل فعل يعتبر ضاراً لأن القانون المدني لم يحدد الأفعال الضارة وعلى ذلك يحق للقاضي أن يحكم بالتعويض على كل فعل يعتبر ضاراً والقاضي له حرية تقدير التعويض .

٢ - الهدف من الغرامة هو ايلام الجاني أما التعويض فالهدف منه جزاء مدني .

(٤٢٥) معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

٣ - تعدد الغرامات بتعدد المسئولين ولا يجوز أن يحكم بها على شخص غير الجاني حتى ولو كان وارثا له أو مسئولا مدنيا عن ضررها أما التعويض فيجوز الحكم به على المدعى عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والتعويض لا يتعدد ولو تعدد مرتكبوه .

٤ - الغرامة لا يجوز التنازل عنها أما التعويض فيجوز أن يتنازل المضرور عنه لأنه بناء على طلبه .

٥ - تخضع الغرامة لأسباب السقوط المقررة فى قانون العقوبات أما التعويض فلا يسقط الا بالنظام المقرر فى القانون المدنى .

٦ - يمكن الجمع بين الغرامة والتعويض فى الحكم الجنائى اذا ما ادعى المضرور مدنيا أمام القاضى الجنائى (الادعاء المباشر) .

٧ - الغرامة تؤول الى خزينة الحكومة أما التعويض فهو من حق المضرور وعلى ذلك يستوفيه بعد أن يحكم به على الجانى (محدث الضرر) .

٣٧٨ - الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة المدنية :

تختلف الغرامة الجنائية عن الغرامة المدنية التى تقرر فى بعض القوانين (قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية) . مثل الرد والمصاريف القضائية والشرط الجزائى والغرامة التهديدية ورفض طلب رد المحكمة ورفض الطعن بالنقض والحكم برفض دعوى التزوير الفرعية فالهدف من الغرامة الجنائية هو ايلام المحكوم عليه أما الهدف فى الغرامات المالية فهو حث الأفراد على الجدية فى طلباتهم ومعاقبتهم على قصدهم السئ فى تعطيل الفصل فى الدعاوى .

٣٧٩ - الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة التأديبية :

الغرامة التأديبية تخضع لنظام تأديبى والذى يوقعها السلطة الادارية وتصدر فى صورة قرار ادارى يوضح به مقدار الغرامة وهذا بعكس الغرامة الجنائية .

٣٨٠ - الفرق بين الغرامة الجنائية والجزاء المالى الادارى :

الجزاءات المالية الادارية كثيرة من أمثلتها الجزاءات المقررة بقوانين الجمارك والضرائب وغرامات التأخير فى تنفيذ العقود الادارية التى تكون الدولة أو أحد هيئاتها طرفا فيها فهذه الجزاءات خصوصا الأخيرة توقعها

الجهة الادارية دون الالتجاء الى القضاء لأن مقدار الجزاء يكون منصوباً عليه
فى العقد وتهدف جهة الادارة منه حث المتعاقد على أن يفى بالتزاماته
المعرضة عليه طبقاً لبنود العقد .

٣٨١ - مقدار الغرامة :

المشرع المصرى حدد الحد الأدنى للغرامة بجعله مائة قرش وجعل
الحد الأقصى للغرامة فى الجنب لا يزيد على خمسمائة جنيه وترك فى
الجنابات وعمل على عدم تحديد الحد الأقصى فكل جنابة يحدد فيها حد
الغرامة الأقصى والقاضى يلتزم بما ورد بالنص . فقد تصل الغرامة الى
عشرة آلاف جنيه (فى قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل) .

وحسنا فعل المشرع المصرى اذ أنه لم يحدد مقدار الغرامة بمبلغ
ثابت وذلك جعل مرونة فى توقيع الغرامة ويترك للقاضى فى الجنب سلطة
تقديرية فى اختيار مقدار الغرامة بين حديها .

٣٨٢ - تنفيذ الغرامة :

الغرامة واجبة النفاذ فور الحكم بها ولو مع استئنافها فاذا قام
المحكوم عليه بسدادها لحزينة الدولة فلا توجد أى مشكلة وانما المشكلة
تحدث فى حالة عدم سدادها لها ففى هذه الحالة توجد طريقتين لاستيفائها :
**الطريقة الاولى : طريقة التنفيذ الجبرى على ممتلكاته طبقاً للقواعد
التي حددها قانون المرافعات او الطرق الادارية .**

كيفية تنفيذ الغرامة فى هذه الطريقة :

نصت المادة ٥٠٨ اجراءات على أنه :

(اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا ،
وكانت أموال المحكوم عليه لا تقى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها
بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

١ - المصاريف المستحقة للحكومة .

٢ - المبالغ المستحقة للمدعى المدنى .

٣ - الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

ونصت المادة ٥١٥ اجراءات على ما يأتى :

(اذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة تستنزل المبالغ المدفوعة أو

التي تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولا من المبالغ المحكوم بها فى الجنايات فى الجناح ثم فى المخالفات .

٣٨٣ - ولكن هل يجوز تأجيل الوفاء بالغرامة أو تقسيطها ؟ :

أجازت المادة (٥١٠) اجراءات على أنه لقاضى المحكمة الجزئية فى الجهة التى يجرى التنفيذ فيها أن يمنح المتهم فى الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه ويعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة أو أن يأذن له بدفعها على أقساط بشروط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر و لايجوز الطعن فى الأمر الذى يصدر بقبول الطلب أو رفضه . وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقى الأقساط ويجوز للقاضى الرجوع فى الأمر الصادر منه اذا وجد ما يدعو لذلك .

٣٨٤ - الطريقة الثانية : طريقة جنائية . وهى طريقة التنفيذ بالاكراه البدنى ؟

ما هو الاكراه البدنى ؟ :

هو وسيلة لأكراه المتهم المحكوم عليه بالغرامة على دفعها اذا لم يكن له مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه وامتنع عن دفعها أو هو عقاب بديل عن الغرامة اذا كان المحكوم عليه معسرا (٤٢٦) .

وعرفته المادة (٥١١) اجراءات قائلة :

يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدير مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل (٤٢٧) .

٣٨٥ - الاجراءات الواجب مراعاتها فى الاكراه البدنى :

١ - يكون بناء على أمر يصدر من النيابة العامة فى أى وقت بعد اعلان المتهم وبعد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها .

٢ - تسرى عليه أحكام أسباب التأجيل الوجوبى أو الجوازي المقررة فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية (السابق شرحها) .

(٤٢٦) د . سمير الجنزورى ص ٧٥٠ .

(٤٢٧) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) لا يجوز التنفيذ بالاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة وعلى المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقت التنفيذ .

٤ - الاكراه البدني غير جائز الا ضد مرتكب الجريمة دون سواء .

٣٨٦ - مدة الاكراه البدني :

المشرع حدد مدة الاكراه البدني بأنها يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل وجعل حد أقصى له في المخالفات وفي الجنح والجنايات .

١ - ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الاكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات وفي مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الاكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

٢ - اذا تعددت الأحكام وكانت كلها صادرة في مخالفات أو في جنح أو في جنايات يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الاكراه على ضعف الحد الأقصى في الجنح والجنايات ولا على واحد وعشرين يوماً في المخالفات .

٣ - اذا كانت الجرائم مختلفة النوع يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها ولا يجوز بأية حال أن تزيد مدة الاكراه على ستة أشهر للغرامات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

٤ - ينتهى الاكراه البدني متى صار المبلغ الموازي للمدة التي أمضاها المحكوم عليه في الاكراه مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

٣٨٧ - أثر الاكراه البدني :

حددت المادة «٥١٨» (٤٢٨) اجراءات أثر الاكراه البدني
فقت :

(لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن كل يوم) .

(٤٢٨) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م .

ونفرق هنا بين :

(أ) بالنسبة للتعويضات والمصاريف وما يجب رده فلا يكون للاكراه أى أثر مبرىء للذمة فهو لم يسقط الدين وعلى ذلك يبقى لأصحاب الحق فيها اقتضاءها بالطرق القانونية .

(ب) بالنسبة للغرامة . فالاكراه مبرىء للذمة باعتبار مائة قرش عن كل يوم لأن الغرامة هنا عقوبة يقصد منها الايلام .

٣٨٨ - هل يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج السجن بدلا من الاكراه البدنى ؟

نعم فلقد أجازت المادة (٥٢٠) اجراءات ذلك ولقد سبق أن شرحنا ذلك عند الكلام عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية فيرجى الرجوع اليها منعا من التكرار .

٣٨٩ - كيفية خصم مدة الحبس الاحتياطي من الغرامة :

نصت المادة ٥٠٩ اجراءات على أنه اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التى قضاهما فى الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

ونصت المادة «٢٣» عقوبات (٤٢٩) على أنه (اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التى قضاهما فى الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

ويلاحظ أن الحبس الاحتياطي لا يبرىء ذمة المحكوم عليه وفقا للقواعد السابقة الا بالنسبة للغرامة فقط دون المصاريف والتعويضات وما يجب رده .

كما يلاحظ أن المادة (٥٠٩) اجراءات جعلت قيمة الخصم عشرة قروش

(٤٢٩) معدر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

عن كل يوم والمادة ٢٣ عقوبات جعلت قيمة الخصم مائة قرش عن كل يوم .

ونرى أن المادة الواجبة التطبيق هي المادة ٢٣ عقوبات لأنها عدلت في عام ١٩٨٢ فتكون ناسخة للمادة ٥٠٩ اجراءات وكان يتعين على المشرع مراعاة ذلك لكي لا يحدث أى لبس عند التنفيذ وكيفية الخصم . لأن المادة ٢٣ عقوبات كانت قبل تعديلها مطابقة للمادة ٥٠٩ اجراءات جنائية .

٣٩٠ - التنفيذ في حالة وفاة المحكوم عليه :

إذا توفى المحكوم عليه بعد صدور الحكم نهائيا لا يخضع ورثته للاكراه البدني وانما يلزموا بالغرامة في حدود تركة مورثهم .

المبحث الثاني

٣٩١ - العقوبات التبعية

سبق أن قلنا ان العقوبات التبعية هي التي تلحق المحكوم عليه بعقوبة أصلية دون أن ينص عليها القاضي في الحكم فهي تابعة للعقوبة الأصلية كنتيجة للحكم على المتهم بها . وقد نصت المادة ٢٤ عقوبات على العقوبات التبعية عدتها غير أننا سنتكلم عن العقوبات التبعية والعقوبات التكميلية كل على انفراد بالرغم من أنهما قد وردا معا في النص .

المطلب الأول

٣٩٢ - الحرمان من بعض الحقوق والمزايا

عقوبة الحرمان عقوبة تبعية وقد عدتها المادة ٢٥ عقوبات فقالت :

كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

أولا : القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة .

ثانيا : التحلي برتبة أو نيشان .

ثالثا : الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

رابعا : ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قيما

لهذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته فى غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفاله ، ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها فى جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله الا بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا فى ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

خامسا : بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية .

سادسا : صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا فى احدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خبيرا أو شاهدا فى العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

يفهم من النص السابق أن الحرمان نوعين حرمان مؤبد وحرمان مؤقت . والحرمان المؤبد يشمل : أولا ، ثانيا ، سادسا والحرمان المؤقت يشمل : ثالثا ، رابعا ، خامسا .

ويشترط أن يكون الحكم الصادر ضد المحكوم عليه بعقوبة جنائية فاذا كان الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس فى جنائية لا ينطبق النص (٤٣٠) .

المطلب الثانى

٣٩٣ - مراقبة البوليس

نصت المادة ٢٩ عقوبات على أنه (يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة فى القوانين المختصة بتلك المراقبة ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة) .

(٤٣٠) نقض ١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥ .

٣٩٤ - أنواع المراقبة :

مراقبة البوليس قد تكون عقوبة أصلية (فى جرائم التشرد والاشتباه والعود اليهما) المواد ١/٢ ، ٢/٣ ، ١/٦ ، ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

وقد تكون عقوبة تبعية تلحق بالعقوبة الأصلية دون حاجة للنص عليها فى الحكم فى حالتين :

(أ) المادة ٢٨ عقوبات التى تقول :

(كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن بجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل فى الأحوال المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو بجناية من المنصوص عليها فى المواد ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين . ومع ذلك يجوز للقاضى أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة) .

فهى هنا تطبق فى كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل (القتل المقترون والمرتبطة بجنحة) ولجناية التخريب واتلاف المزروعات أو قتل الحيوانات دون مقتضى ليلا .

(ب) نصت عليها المادة ٢/٧٥ عقوبات فقالت :

(وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين) .

وقد تكون عقوبة تكميلية جوازية :

مثل حالة العود فى السرقة (المادة ٣٢٠ ع) أو فى النصب (المادة ٣٣٦ ع) وقتل الحيوانات عمدا بدون مقتضى أو سبها (المادة ٣/٣٥٥) وحالة اتلاف المزروعات أو ما الى ذلك (المادة ٤/٣٦٧ ع) .

وهنا يجوز وضع المحكوم عليه تحت المراقبة لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .

مدة العقوبة :

لا يجوز أن تزيد المدة عن خمس سنوات وكل مادة توضح المدة التى توضع المحكوم عليه تحت المراقبة .

٣٩٥ - اجراءات المراقبة :

(مستقاة من قوانين التشرد والاشتباه)

- ١ - تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد فى الحكم .
- ٢ - يحدد المراقب محل اقامته بشرط ألا يكون فى العزب .
- ٣ - لوزير الداخلية الا يوافق على محل المراقبة اذا كان فى دائرة بالمحافظة التى وقعت فيها الجريمة .
- كما له أن يأمر بنقل المراقب الى جهة أخرى اذا كان فى وجوده خطر على الأمن .
- ٤ - للمراقب أن يطلب تغيير محل اقامته بعد مضي ستة أشهر على اقامته بهذا المحل .
- ٥ - يجب على المراقب أن يقدم نفسه الى مركز الشرطة فى المواعيد المحددة له وألا يبرح مسكنه فى الفترة من غروب الشمس الى شروقها الا اذا أعفى من ذلك بسبب مقتضيات عمله أو لمسوغ آخر .
- ٦ - اذا خالف المراقب أحكام المراقبة يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

٣٩٦ - من الذى يخضع لهذه العقوبة :

استثنى الشارع الأحداث ذكورا كانوا أم أناثا اذا كانت أعمارهم تقل عن ثمانى عشرة سنة كاملة . وعلى ذلك يخضع الرجال والنساء لهذه العقوبة .

المبحث الثالث

٣٩٧ - العقوبات التكميلية :

العقوبات التكميلية ينص عليها صراحة فى الحكم المتضمن للعقوبة الأصلية وجوبيا أو اختياريا والعقوبات التكميلية نص عليها فى المادة ٢٤ عقوبات وفى مواد أخرى وفى قوانين ولوائح خاصة وسنتكلم هنا عن ثلاثة منها هى :

- العزل من الوظائف

- المصادرة

- الغرامة النسبية .

المطلب الأول

٣٩٨ - العزل من الوظائف الأميرية

٣٩٩ - تعريفه :

عرفته المادة ٢٦ عقوبات قائلة : العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها وسواء أكان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أى مرتب يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة) .
والعزل قد يكون عقوبة تبعية وقد يكون عقوبة تكميلية وجوبية أو جوازية .

٤٠٠ - العزل كعقوبة تبعية :

يكون في حالة تبعية للحكم لعقوبة جنائية طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٥ عقوبات .

٤٠١ - العزل كعقوبة تكميلية وجوبية .

١ - نصت المادة ٢٧ عقوبات قائلة :

(كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافة فحزم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه) .

وهذه الجنايات هي :

الرشوة - اختلاس الأموال الأميرية .

الغدر - وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس - التزوير .

٢ - العزل كعقوبة تبعية وجوبية في الجنج :

يصدق ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٢١ عقوبات (حالة امتناع القاضى عن الحكم) .

وكذا حالة المادة (١٣٠ عقوبات) وهى الخاصة باستغلال الوظيفة فى شراء عقار أو منقول قهرا من مالكه .

وكذا حالة المادتين (١٣١ ، ١٣٢ عقوبات) .

٢ - العزل كعقوبة تبعية جوازية فى الجنح :

يصدق ذلك فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١١٨/٤ مكررا عقوبات والعزل هنا جوازى لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأى سبب آخر .

٤٠٢ - مدة العزل :

مدة العزل كعقوبة تكميلية لا يقل عن سنة ولا يزيد عن ست سنوات (المادة ٢٦ ع) أما مدة العزل كعقوبة تبعية لعقوبة جنائية يكون مؤبد وان كان عقوبة تكميلية وجوبية فى جنائية حكم فيها بالحبس أخذا بأسباب الرأفة فمدته لا تقل عن سنة ولا تنقص عن ضعف المدة المحكوم بها فى تلك الجنائية .

ويلاحظ أن عقوبة العزل تحرم الموظف من وظيفته وان كان غير موظف وقت الحكم عليه لا يجوز تعيينه مدة العزل فى أى وظيفة طبقا لنص المادة ٢٦ عقوبات .

المطلب الثانى

٤٠٣ - المصادرة

٤٠٤ - تعريف المصادرة :

هى اضافة مال الجانى الى ملك الدولة دون مقابل (٤٣١) أو هى نزع ملكية مال من صاحبة جبرا واضافته الى ملك الدولة دون مقابل (٤٣٢) .

ونصت عليها المادة ٣٠ عقوبات كعقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح .

٤٠٥ - خصائص المصادرة :

١ - المصادرة عقوبة مالية .

٢ - المصادرة عقوبة عينية أى تنصب على مال معين بدون مقابل .

٣ - المصادرة عقوبة تكميلية دائما .

(٤٣١) د . رمسيس بهنام ص ١١٢٠ .

(٤٣٢) د . مأمون سلامة ص ٦٣١ .

٤٠٦ - الفرق بين المصادرة والغرامة .

- ١ - الغرامة عقوبة أصلية أما المصادرة فهي عقوبة تكميلية .
- ٢ - الغرامة عقوبة نقدية أما المصادرة فهي عقوبة عينية .
- ٣ - الغرامة تطبق في المخالفات والجناح أما المصادرة فتطبق في الجنايات والجناح .
- ٤ - الغرامة عقوبة دائمة أما المصادرة فقد تكون تدبيراً أو تعويضاً . (٤٣٣)

٤٠٧ - أنواع المصادرة :

المصادرة نوعان :

عامة وخاصة

والمصادرة العامة هي التي تنصب على جميع ممتلكات المحكوم عليه أو جزء منها يشكل نسبة معينة دون تحديد (٤٣٤) والمصادرة الخاصة هي التي تنصب على مال أو مجموعة أموال محددة .
ويلاحظ أن المصادرة العامة محظورة بنص الدستور المصري المادة (٣٦) .

والمصادرة الخاصة أنواع ثلاثة : -

- ١ - وجوبية .
- ٢ - وجوازية .
- ٣ - وقد تكون تعويضاً .

٤٠٨ - المصادرة الوجوبية :

المصادرة الوجوبية نصادنها في المواد ٣٥٢ عقوبات (الخاصة بفتح محل لألعاب القمار والنصب) والمادة ٣٥٣ عقوبات (وضع شيء في النمره لبيعه بطريق اللوتري) .
المصادرة الوجوبية هي ما يطلق عليه التدبير الاحترازي أو وقائي .
وقد نصت على ذلك المادة ٢/٣٠ عقوبات بقولها .

(٤٣٣) د . نجيب حسنى ص ٨٢٥ .

(٤٣٤) د . مأمون سلامة ص ٦٣٢ .

« وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » .

والمصادرة باعتبارها تدبير احترازي يكون الهدف منها سحب الشيء محل المصادرة من التداول لخطورته قبل المواد المحذرة والأسلحة الغير مرخصة والنقود المزيفة .

٤٠٩ - المصادرة الجوازية :

المصادرة تكون جوازية اذا كانت في صورة عقوبة وتوقع على أشياء مما يباح حيازتها وتداولها وهي التي نصت عليها المادة (٣٠ ع) . فقال « يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية » .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » .

يفهم من هذا النص أن الأشياء التي تصلح محلا للمصادرة الجوازية هي :

١ - الأشياء التي تحصلت من الجريمة مثل :

- مبلغ الرشوة الذي تحصل عليه الموظف المرتشي أو الهدية التي حصل عليها .

- العملات الناتجة من عملية التزييف .

- البضائع المهربة التي أمكن للمسلطات ضبطها .

٢ - الأسلحة والآلات التي استعملت في الجريمة مثل :

- السلاح الذي استخدمه الجاني في القتل .

- أدوات الكسر التي استخدمت في السرقة .

- الآلات التي استخدمها الجاني أو الجناة في تقليد العملات .

– الآلات والأدوات التي أعدها الجاني ولم يستخدمها لسبب لاحق .

٤١٠ – الشروط الواجب توافرها للحكم بالصادرة :

يشترط الآتي :

١ – يشترط أن يحكم على الجاني بعقوبة أصلية لجناية أو جنحة لأن المصادرة هنا عقوبة تكميلية والعقوبات التكميلية لا يقضى بها استقلالا (٤٣٤) .

٢ – أن تكون الأشياء متحصلة من الجريمة .

٣ – أن تكون قد ضبطت بالفعل فلا يجوز مصادرة الأشياء التي لم تضبط بعد ولا يلزم المحكوم عليه بدفع قيمتها حتى ولو كان عدم ضبطه يرجع الى فعل المتهم أو اتلافه .

٤ – أن لا تكون الأشياء المضبوطة متعلقة بحق الغير حسن النية . ويتوافر حسن النية اذا لم يكن الغير عالما بأن الشيء الذي تعلق به حقه قد تحصل أو استخدم أو أعد للاستخدام في ارتكاب الجريمة . (٤٣٥) ويقصد بحقوق الغير حسن النية والحقوق العينية التي تكون للغير على الشيء وكحق الملكية أو الانتفاع أو الرهن أما الحقوق الشخصية التي للغير في ذمة المتهم فهي لا تمنع المصادرة لأنها لا تنصب على الشيء ذاته . (٤٣٦)

٤١١ – المصادرة كتعويض :

تكتسب المصادرة صفة التعويض اذا كانت الأشياء المصادرة تؤول الى المجنى عليه في الجريمة فتجمع المصادرة في هذه الصورة بين صفتي العقوبة والتعويض ويضرب لذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . (٤٣٧)

وتكون المصادرة كتعويض في حالة ما اذا كانت تدبير وقائي أي المصادرة الوجوبية بنص المادة ٢/٣٠ عقوبات - وفي هذه الحالة -

(٤٣٤) تقض ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ من ٢١ رقم ١٠٠ من ٤٠٩ .

(٤٣٥) د . مأمون سلامة من ٦٣٤ .

(٤٣٦) د . محمود مصطفى من ٥٧٠ .

(٤٣٧) د . سمير الجنزوري من ٧٧١ .

ويترتب على اكتساب المصادرة صفة التعويض أنه لا يشترط توقيعها صدور حكم بإدانة المتهم بل توقع ولو برىء المتهم لحسن نيته أو وفاته • ويجوز أن تحكم بها المحكمة المدنية •

المطلب الثالث

٤١٢ - الغرامة النسبية

٤١٢ - تمهيد : تكلمنا عن الغرامة كعقوبة أصلية ونتكلم هنا عنها كعقوبة تكميلية وهي هنا وجوبية وسنتكلم فيها عن :

٤١٣ - تعريف الغرامة النسبية :

الغرامة النسبية هي التي يرتبط مقدارها بضرر الجريمة أو فائدتها وسميت نسبية لأنها تتناسب مع أحدهما • (٤٣٨)

وعرفها البعض بأنها غرامة يحددها الشارع بطريقة تتناسب مع مقدار الكسب الذي أراد الجاني تحقيقه أو حققه فعلا من جريمته أو بحسب مقدار الناتج عن الجريمة • (٤٣٩)

٤١٤ - مقدار الغرامة النسبية :

الغرامة النسبية مبلغها غير محدد مثل الغرامة العادية وينص المشرع على تحديد نسبة معينة من الحصيلة التي نالها الجاني من جريمته أو كان ينبغي نيلها • (٤٤٠)

٤١٥ - أمثلة للغرامة النسبية :

١ - الغرامة المقررة في جريمة الرشوة •

٢ - الغرامة المقررة في جريمة اختلاس الأموال الأميرية •

(٤٣٨) : د. نجيب حسني ص ٨٠٥ •

(٤٣٩) : د. سمير الجزوي ص ٧٤٢ •

(٤٤٠) : د. رويس جهم ص ١١٢٥ •

٣ - الغرامة المقررة فى جريمة الرشوة التى يرتكبها عضو مجلس الإدارة أو المدير أو المستخدم فى شركة مساهمة أو جمعية تعاونية أو نقابة أو مؤسسة أو جمعية ذات نفع عام .

ويلاحظ أن المشرع قد نص على الحكم وجوبيا بالغرامة المساوية بقيمة المبلغ المختلس أو المستولى عليه على الا يقل عن خمسمائة جنيه وكذا فى جرائم الرشوة لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وفى الحالة الأخيرة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

الباب الثالث

٤١٦ - أسباب سقوط العقوبة وزوال آثار الحكم بها

٤١٧ - تمهيد :

القاعدة العامة أن العقوبة تنقضى بالتنفيذ وهذا هو السبب الطبيعي للانقضاء ولكن توجد أسباب أخرى يقال عنها أنها أسباب عارضة للانقضاء هي :

١ - وفاة المحكوم عليه .

٢ - التقادم .

٣ - العفو .

٤ - رد الاعتبار .

ويلاحظ أن من هذه الأسباب ما يترتب عليه سقوط العقوبة فقط ومنها ما يمحو الحكم ويزيل آثاره وسنتكلم عن ذلك في فصلين .

الفصل الأول نخصه لأسباب سقوط العقوبة .

الفصل الثاني نخصه لأسباب زوال الآثار الجنائية للحكم .

٤١٨ - أسباب سقوط العقوبة

المبحث الأول

٤١٩ - وفاة المحكوم عليه :

من المعلوم أن العقوبة شخصية وهذا مبدأ مسلم به فلا يجوز تنفيذ العقوبة على ورثة المجرم أو أحد أقاربه ووفاة المجرم تسقط جميع العقوبات المحكوم بها عليه كافة سواء أكانت أصلية أم تبعية ما عدا العقوبات المالية والمادة ٥٣٥ اجراءات جنائية نصت على أنه (اذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته) .

أما بالنسبة للمصادرة فوفاة المحكوم عليه بعد الحكم بالمصادرة لا يؤثر على العقوبة باعتبار أنها تنفذ بصدر الحكم بها . (٤٤١)

المبحث الثاني

٤٢٠ - التقادم

٤٢١ - معناه : مرور مدة من الزمن يحددها القانون تبسداً من تاريخ صدور الحكم البات ولا يتخذ خلال تلك المدة أى اجراء لتنفيذ العقوبة . ويلاحظ أن مرور تلك الفترة يترتب عليه انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة مع بقاء حكم الادانة قائماً . (٤٤٢)

(٤٤١) د . مأمون سلامة ص ٦٤٩ .

(٤٤٢) د . نجيب حسنى ص ٩٥٧ .

٤٢٢- مدد التقادم :

بالنسبة لعقوبة الجناية :

نصت المادة ٥٢٨ اجراءات على أنه :

(تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية
الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة) .

بالنسبة لعقوبة الجنحة :

(نصت المادة ٥٢٨ / ٢) على أن تسقط العقوبة المحكوم بها في
جنحة بمضى خمس سنين) .

بالنسبة للمخالفة :

نصت المادة ٥٢٨ / ٣ اجراءات على أن (تسقط العقوبة المحكوم
بها في مخالفة بمضى سنتين) .

٤٢٣- انقطاع مدة التقادم :

يقصد به عدم احتساب المدة التي انقضت قبل اتخاذ اجراء من
الاجراءات القاطعة للتقادم وبدء حساب مدته من تاريخ هذا
الاجراء (٤٤٣) .

٤٢٤- اسباب انقطاع التقادم :

نص القانون على سببين هما :

١ - ما نصت عليه المادة ٥٣٠ اجراءات حينما قالت : (تنقطع المدة
ايضا اذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم
عليه من أجلها أو مماثلة لها) .

٤٢٥- وقف التقادم :

معناه ألا يبدأ سريان هذه المدة أصلا لسبب موقف كوجود المحكوم
عليه بالحبس في مكان آخر حيث تنفذ عليه عقوبة أخرى هي السجن
أو اصابته بالجنون أو أن يوقف سريان المدة لسبب طرأ أثناءها مثل

(٤٤٣) د . مامون سلامة ص ٦٤٦ .

تعبئة قوات البوليس للعمل فى الجيش أثناء الحرب واستحالة تتبع الجانى الهارب بعد أن تكون مدة التقادم قد بدأت . (٤٤٤)

ونصت المادة ٥٣٢ اجراءات على أن :

(يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا أم ماديا) .

المبحث الثالث

٤٢٦ - العفو عن العقوبة

٤٢٧ - تعريف العفو عن العقوبة :

عرفه البعض بأنه هو اعفاء المحكوم عليه من تنفيذها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها . (٤٤٥)

وعرف البعض العفو عامة بأنه هو نزول المجتمع ممثلا فى رئيس الجمهورية عن كل أو بعض حقوقه المترتبة على الجريمة وهو نوعان عفو عن العقوبة وعفو عن الجريمة ، . (٤٤٦)

وقال عنه البعض الآخر أنه هو انتهاء الالتزام بتنفيذها ازاء شخص صدر ضده حكم بات بها . انتهاء كليا أو جزئيا أو استبدال التزام آخر به موضوعه عقوبة أخف وذلك بناء على قرار صادر من رئيس الجمهورية ونصت المادة ٧٤ عقوبات على العفو بأنه :

(العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى اسقاطها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا . ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالادانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

اذن يفهم من التعريفات ومادة القانون أن العفو عند العقوبة هو

(٤٤٤) د . رمسيس بهنام ص ١١٨٤ .

(٤٤٥) د . مأمون سلامة ص ٦٤٩ .

(٤٤٦) د . رمسيس بهنام ص ١١٨٥ .

(٤٤٧) د . محمود نجيب حسنى ص ٩٦٥ .

وقال أن العفو عن العقوبة هو اعفاء المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها أو ابدال عقوبته بأخف منها .

اجراء فردى يصدر من رئيس الجمهورية ويكون بالنسبة لآى عقوبة وقد يكون بالغاء العقوبة كلها أو جزء منها أو يستبدلها بغيرها أخف منها .
ويصدر العفو بعد صدور الحكم البات .

٤٢٨ - آثار العفو عن العقوبة :

١ - قد ينصب العفو على ابراء المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة كلها اذا كان منصبا على الاعفاء من العقوبة فقط تنفذ العقوبات التبعية ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

٢ - اذا انصب العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٧٥ عقوبات) .

٣ - نصت المادة (٢/٧٥ ع) على أنه اذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات) .

٤ - ونصت المادة (٧٥ / ٣ ، ٤) .

(ولعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .

وهذا كله اذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

٥ - لا يؤثر العفو عن العقوبة على التعويضات والمصاريف المحكوم بها .

٤٢٩ - أسباب زوال الآثار الجنائية للحكم

٤٣٠ - تمهيد

توجد في قانون العقوبات المصرى أسباب تزيل كل أثر للجريمة وما يكون قد صدر فيها من أحكام وهذه الأسباب عبارة عن :

١ - العفو الشامل (أو العفو عن الجريمة) .

٢ - رد الاعتبار .

وسنتكلم عن كل سبب فى مطلب .

المطلب الأول

٤٣١ - العفو الشامل (العفو عن الجريمة)

٤٣٢ - تعريف العفو الشامل :

عرفه الدكتور على راشد بأنه (اجراء يقصد به ازالة صفة الجريمة عن فعل هو فى ذاته جريمة طبقا لأحكام القانون ومن ثم يترتب عليه امتناع السير فى الاجراءات الجنائية بالنسبة لهذا الفعل أو زوال كل أثر للحكم بالعقوبة الصادر بشأنه) .

وعرفه الدكتور محمود نجيب حسنى بأنه (هو تجريد الفعل من الصبغة الاجرامية بحيث يصير له حكم الأفعال التى لم يجرمها الشارع أصلا) .

وقال عنه الدكتور رمسيس بهنام (هو محو صفة الجريمة فى الفعل المرتكب بحيث لا ترفع عنه دعوى أو بحيث تنقضى الدعوى المرفوعة عنه أو يحى الحكم الصادر بشأنه) .

٤٣٣ - من الذى يملك اصدار العفو الشامل :

العفو الشامل يشمل طائفة من الناس عادة والذى يملك اصداره ليس رئيس الجمهورية بل السلطة التشريعية . وذلك اعمالا لنص المادة ١٤٩ من الدستور المصرى التى تقول (العفو الشامل لا يكون الا بقانون) .

٤٣٤ - أمثلة للعفو الشامل :

قوانين العفو الشامل تصدر عادة عقب الانقلابات السياسية أو ما اليها ويكون القصد منها تهدئة الاجتماعية ومن أمثلة العفو الشامل : العفو الذى صدر بالمرسوم بقانون رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٢ الذى عفى عفوا شاملا عن الجنايات والجنىح والشروع فيها فى المدة من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢) .

٤٣٥ - آثار العفو الشامل :

نصت المادة ٧٦ من قانون العقوبات بقولها (العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى اجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة . ولا يمس حقوق الغير الا اذا نص القانون الصادر بالعفو خلاف ذلك) .

يفهم من هذا النص أن آثار العفو الشامل تنحصر فى :

١ - محو الآثار الجنائية المترتبة على الجريمة ويصير الفعل كما لو كان مباحا .

٢ - تنحصر آثار العفو على الناحية الاجتماعية فقط وعلى ذلك لا يؤثر على الأحكام أو الجزاءات التأديبية التى تكون قد وقعت على المحكوم عليه من جراء نفس الفعل .

٣ - لا يؤثر العفو الشامل على أى حقوق تكون للغير وتكون مترتبة عن الجريمة مثل التعويضات والمصاريف والرد الا اذا نص القانون على خلاف ذلك . وفى هذه الحالة الاخيرة تعوض الدولة المضرور مدنيا .

المطلب الثانى

٤٣٦ - رد الاعتبار

٤٣٧ - تعريف رد الاعتبار :

رد الاعتبار هو ازالة حكم الادانة بالنسبة الى المستقبل على وجه

تنقضى معه جميع آثاره ويصبح المحكوم عليه ابتداء من رد إعتباره في مركز لم تسبق ادانته • (٤٤٨)

وعرفه البعض بأنه محو الآثار الجنائية للحكم بالادانة بحيث يأخذ المحكوم عليه وضعه في المجتمع كأى مواطن لم تصدر ضده أحكام جنائية •

ورد الاعتبار خصص له المشروع المصرى الباب التاسع من الكتاب الرابع المواد من « ٥٣٦ الى ٥٥٣ » •

٤٣٨ - أنواع رد الاعتبار :

رد الاعتبار نوعين :

١ - قضائي

٢ - قانوني •

٤٣٩ - أولا : رد الاعتبار القضائي :

نصت المادة ٥٣٦ اجراءات على أنه (يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه فى جناية أو جنحة ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه) •

٤٤٠ - شروط رد الاعتبار القضائي :

أوضحت المواد من ٥٣٧ الى ٥٤١ تلك الشروط وهى :

١ - أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة •

٢ - أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جناية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة • واذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية تبتدىء المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة

(٤٤٨) د • محمود نجيب حسنى • ٩٦٩ •

(٤٤٩) د • مأمون سلامة ص ٦٥١ •

المراقبة • وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدىء
المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح
فيه الافراج تحت شرط نهائيا •

٣ - أن يوفى المحكوم عليه كل ما حكم به عليه من غرامة أو رد
أو تعويض أو مصاريف والمحكمة أن تتجاوز عن هذا اذا أثبت المحكوم
عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء • وإذا كان قدر صدر عليه
بالحكم بالتضامن يكفى أن يدفع مقدار ما يخصه شخصيا فى الدين وتعين
المحكمة عند الاقتضاء الحصة التى يجب عليه دفعها •

٤ - أن يكون قد حكم له برد اعتباره اذا كان الحكم عليه فى جريمة
تفالس •

٥ - أن يتوافر فى سلوكه بعد صدور الحكم عليه ما يدعو الى الثقة
بتقويم نفسه •

٤٤١ - اجراءات رد الاعتبار القضائى :

١ - يقدم طلب رد الاعتبار بعريضة الى النيابة العامة ويجب أن
أن تشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصيته وأن يبين فيها تاريخ الحكم
الصادر عليه والأماكن التى أقام فيها من ذلك الحين •

٢ - تجرى النيابة العامة تحقيقا بشأن الطالب للاستيثاق من تاريخ
اقامة الطالب فى كل مكان نزله من وقت الحكم عليه وعن سلوكه ووسائل
تعيشه وترفع الطلب الى محكمة الجنايات التابع لها محل اقامته فى الثلاثة
أشهر التالية لتقديم الطلب وتدون رأيها فى الطلب والأسباب التى بنى
عليها وترفق بالطلب صورة الحكم الصادر على الطالب وشهادة بسوابقه
وتقرير عن سلوكه أثناء وجوده فى السجن •

٣ - تنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه فى غرفة المشورة ويجوز
لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه
لازما من المعلومات ويكون اعلان الطالب بالانحضور قبل الجلسة بثمانية أيام
على الأقل ولا يقبل الطعن فى الحكم الا بطريق النقض خطأ فى تطبيق
القانون أو فى تأويله •

(٤) اذا حكم برد الاعتبار أرسلت النيابة العامة صورة من الحكم
الى المحكمة التى صدر منها الحكم بالعقوبة للتأشير به على هامشه وتأمر أن
يؤشر به فى حكم السوابق •

وإذا حكم برفض الطلب وكان الرفض راجع الى سلوك الطالب فلا يجوز تجديد الطلب الا بعد مضي سنتين أما اذا كان لسبب راجع لتخلف الشروط الأخرى اللازم توافرها قانونا فيجوز تجديد الطلب متى توافرت تلك الشروط .

٤٤٢ - الغاء الحكم برد الاعتبار :

يجوز الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار فى جريمة وقعت ضده . ويصدر الحكم فى هذه الحالة من المحكمة التى حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة .

٤٤٣ - رد الاعتبار القانونى :

هو رد اعتبار المحكوم عليه بقوة القانون ودون حاجة الى طلب المحكوم عليه بعد مرور مدة معينة .

٤٤٤ - شروط رد الاعتبار القانونى :

بينت المادة ٥٥٠ اجراءات تلك الشروط وهى :

(يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الآجال لآتية على المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق .

أولا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة فى جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم وفى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة .

ثانيا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يرد اعتباره اليه بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة على أن يراعى فى حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام .

٤٤٥ - آثار رد الاعتبار :

من الناحية الجنائية

نصت المادة ٥٥٣ إجراءات على أنه (يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

من الناحية المدنية ونصت المادة ٥٥٣ إجراءات على أنه :

(لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالإدانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات) .
اذن رد الاعتبار جناحي يمحو الآثار الجنائية فقط ولا يؤثر على الحقوق المدنية للغير -

الباب الرابع

٤٤٦ - التدابير الاحترازية

٤٤٧ - تمهيد :

التدابير الاحترازية نظرية هامة شغلت المفكرين والفلاسفة وقتا طويلا وقد قتلت بحثا على أيديهم وان المتتبع لكافة المؤلفات التي تطرقت للعقوبات يجد هذه النظرة محتلة الجزء الأعظم لها نصيب من المؤلف لدرجة أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة قد خصص عددا خاصا عن العقوبة والتدابير الاحترازية من أعداد مجلته (المجلة الجنائية القومية) (٤٥٠) . وقد جاء في مقدمة هذا العدد ما يلي : (أخذت فكرة التدابير الاحترازية مكانا ملحوظا في الفقه القانوني وانعكست تلك الدراسات على كثير من التشريعات بسبب ما تهدف اليه المجتمعات من السعي الى مكافحة الاجرام ومحاولة العودة بمن تنكب الطريق السوى الى حظيرة المجتمع أفراد صالحين به . ولم تكن جمهورية مصر العربية لتختلف عن مسايرة التطور العلمي فأخذت في التعديل الشامل بتشريعاتها بما تراه يتناسب مع الظروف الخاصة بمجتمعنا المتطور وأوضحت في مشروع قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية النصوص الخاصة بهذا الموضوع .

ولقد شارك في الندوة التي أعدها وحدة العقوبة والتدابير الاصطلاحية بالمركز القومي للبحوث عدد هائل من المتخصصين والباحثين في ميدان مكافحة الجريمة .

وفكرة التدابير الاحترازية قد نبعت من الفكر القانوني الروماني والقضاء الروماني وأندليل على ذلك أنه عندما سأل البريتور الامبراطور مارك أوريل ماذا نفعل في شخص قتل أمه وهو في حالة جنون ؟ فأجابه الامبراطور قائلا : « اذا تأكدت من أن اليو العجوز قد قتل أمه وهو في حالة جنون فعلى مستمر فلا سبيل هنا الى تطبيق العقوبة عليه لأن الجنون في حد ذاته عقوبة له . ومع ذلك من الواجب مراقبته بحرص وحذر واذا حكمت عليه فأمر بمنعه حتى يمكن حمايته وتوفير الضمانات الضرورية لذلك » (٤٥١) .

(٤٥٠) العدد الأول مارس سنة ١٩٦٨ المجلد الحادى عشر .

(٤٥١) انظر مقدمة في علم الاجرام وعلم العقاب للدكتور محمد ابراهيم زيد

ص ٢٧٤ .

والتدابير الاحترازية مرتبطة بتعاليم المدرسة الوضعية فهي التي
أرست أساسها ورسمت معالمها وحددت عناصرها (٤٥٢) على أنه لا يغيب
عن البال معرفة أن التنظيم الكامل للتدابير الاحترازية قد ظهر لأول مرة
في مشروع قانون العقوبات السويسري سنة ١٨٩٣ الذي صاغه وأعدده عالم
الاجرام « شتوس » . وكان أول قانون الدفاع الاجتماعي البلجيكي
الصادر عام ١٩٣٣ . ويعتبر هذا القانون فريدا في نوعه وتلاه مدونة
الدفاع الاجتماعي الكوبية الصادرة في سنة ١٩٣٦ ثم جاءت ثورة
« جراماتيكا » ومن بعده المستشار مارك آنسل بنظريته (الدفاع الاجتماعي
الجديد) (٤٥٣) .

ويلاحظ أن فكرة التدابير الاحترازية تعد الوسيلة الثانية بجانب
العقوبة في مكافحة الاجرام وعلى أية حال فلن نطيل هنا ومن يريد
الاستزادة عليه الرجوع الى المراجع التي أشرنا اليها والتي سيرد ذكرها
تباعا لأننا هنا في مقام المقارنة ليس الا وستكون خطتنا في دراسة النظرية
العامّة للتدابير الاحترازية على الوجه التالي :

الفصل الأول : نتكلم فيه عن تعريف النظرية بصفة عامة ووظائفها
وشروطها وخلافه ويحتوى على ثلاثة مباحث .

الفصل الثاني : نقسمه الى ثلاثة مباحث نخصص الأول للكلام عن
أنواع التدابير الاحترازية في مصر .

والمبحث الثاني : نتكلم فيه عن أنواع التدابير في قانون لبنان .

والثالث : نتكلم فيه عن أنواع التدابير في ليبيا .

والرابع : نتكلم فيه عن أنواع التدابير في بعض القوانين الأجنبية .

(٤٥٢) د . محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات العام ص ٩٨٦ .
(٤٥٣) انظر د . على راشد القانون الجنائي ص ٦٧٢ ، ومحمود نجيب حسنى ص ٩٨٦
و د . محمد ابراهيم زيد ص ٢٧٦ . في سرد تاريخ التدابير .

٤٤٨ - التدابير الاحترازية بصفة عامة

٤٤٩ - المبحث الأول : ماهية التدابير الاحترازية :

٤٥٠ - المطلب الأول : تعريف التدابير الاحترازية :

عرف البعض التدبير الاحترازي بأنه [مجموعة من الاجراءات تواجه خطورة اجرامية كامنة في شخص مرتكب جريمة لنـدراها عن المجتمع] (٤٥٤) .

وقال الدكتور علي راشد « سماها التدابير غير العقابية » (هي اجراءات ايجابية تصدر بها أحكام القضاء الجنائي ويخضع بمقتضاها « المجرم » لمعاملة جنائية تختلف جوهريا عن المعاملة التي يلقاها تنفيذاً للعقوبات) .

٤٥١ - المطلب الثاني - خصائص التدبير الاحترازي :

- التدابير الاحترازية الأصل فيها أن تكون غير محددة المدة اذا كان القصد منها الحجز أو الاعتقال أو الايداع - على أساس أن تحديد مدة لكي يعالج فيها المجرم غير منطقي لأن المجرمون يختلف بعضهم عن بعض في عملية الاصلاح . وعلى ذلك يكون التدبير غير محدد المدة وينتهي اذا ما ظهر صلاح المجرم .

- التدابير تعرض لمواجهة الخطورة الاجرامية فهي لذلك تتسم بطابع الاجبار والقسر .

- التدابير شخصية بمعنى أنها تفرض في مواجهة شخص معين ومحدد .

- التدابير واجبة التطبيق فورا ومباشرة .

- التدابير لا تخضع لنظام التقادم أو ايقاف التنفيذ أو العفو (٤٥٥) .

(٤٥٤) د . محمود نجيب حسني ص ٩٨٤ .

(٤٥٥) د . علي راشد ص ٦٧٦ .

المطلب الثالث :

٤٥٢ - الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية ١:

اختلف الفقهاء في شأن التدابير الاحترازية من ناحية طبيعتها هل هي اجراءات ادارية أم اجراءات قضائية ولكل وجهته وتقدم تلك الآراء :

١ - يعتقد البعض أن العقوبات فقط هي التي لها طبيعة الجزاء - على خلاف التدابير - وحجتهم في ذلك أن الجزاء هو رد فعل لواقعة ارتكبت بينما أن التدابير هي نتيجة أو أثر لحالة انسانية هي الخطورة الا أنه لا يمكن مشاطرة هذا الرأي حجة فليست التدابير اجراءات بدون باعث أو سبب بل تترتب على واقعة تكون جريمة أو حتى شبه جريمة حتى لم يكتمل للجريمة أحد عناصرها (٤٥٦) .

- يرى جانب من الفقه أن التدابير الاحترازية هي عقوبات ادارية أى تدخل في وظيفة شرطة الأمن وهذا ما يراه جانب من الفقه الايطالى ويرى بعض فقهاءه (بيتول) أن التدابير الاحترازية ليست بعقوبة ولا تدخل في نطاق قانون العقوبات بل هي وسيلة مانعة ذات صبغة ادارية بحتة . فالتدابير ليست بعقوبة ولهذا فهي تخرج من نطاق القانون الجنائي (٤٥٧) .

- ويرى جانب آخر من الفقه أن التدابير الاحترازية هي عبارة عن اجراءات قضائية . ومن هذا الرأي الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم حيث يريان أنها ذات طبيعة قضائية ولا يغير من هذه الطبيعة أن المشرع قد يصف أحيانا التدابير بكونها اجراءات ادارية ذلك أن وصف المشرع لا يغير حقيقة الأشياء كما لا يغير وصف المتعاقدين من الطبيعة القانونية الصحيحة لتعاقدهم .

المبحث الثاني

الشروط العامة للتدابير الاحترازية

٤٥٣

يمكن أن نستخلص الشروط العامة للتدابير الاحترازية من نصوص مشروع القانون الايطالى فنجده يقول في المادة ٢٠٢ من التقنين الجنائي :

(٤٥٦) د . يسر أنور و د . آمال عبد الرحيم علم العقاب ص ١١٩ وكذا التدابير الاحترازية - اشراف الدكتور عبد الفتاح خضر واعداد عبد الله المالك .
(٤٥٧) أورد هذا الرأي الدكتور محمد ابراهيم زيد ص ٢٩٠ ، ونلاحظ أن القانون الجنائي الايطالى يسميها (التدابير الاحترازية الادارية) .

(لا يجوز تطبيق التدابير الاحترازية الا على الأشخاص الخطرين والذين ارتكبوا فعلا يعتبره القانون جريمة ، •
وقد تكلم معظم الفقهاء عن الشروط تلك وهي لا تخرج عن شرطين هي :

١ - ارتكاب فعل يعد جريمة (الجريمة السابقة) •

٢ - تحقق الخطورة الاجرامية •

وسنتكلم عن كل شرط في مطلب : -

٤٥٤ - المطلب الأول - ارتكاب فعل يعد جريمة (الجريمة السابقة) :

يتجه الرأي الغالب في الفقه الى ضرورة أن يرتكب المجرم جريمة حتى يتصور انزال تدبير احترازي به بحجة الحرص على حماية الحريات الفردية واحتراما لمبدأ الشرعية (٤٥٨) ومن أنصار هذا الرأي ديمارسكو حيث يرى أن السلوك الدال عن الخطورة يعتبر مجرماً عندما يعرف المشرع الشخص الذي ينتهك نص التجريم بأنه شخص خطر وعند وضعه تحت تدبير من التدابير الاحترازية •

ويرى جانب آخر من الفقه أن القاعدة التي تحكم التدابير الاحترازية بغض النظر عن الأمر أو النهي عنه ويتزعم هذا الرأي سابائيني • ويسايره ماجورى بل يرى فروزالى أن التدابير الاحترازية ليست لها طبيعة العقوبة ولذا فهي ليست عناصر في العقوبة الجنائية بل في الواقع لخدمة نصوص التجريم الخاصة بها وتشكل قواعد قانونية (٤٥٩) •

ومن يرى ضرورة ارتكاب الجريمة يقول بأنه اذا زالت الجريمة بعد ارتكابها فان التدابير الاحترازية في هذه الحالة لا تطبق •

المطلب الثاني

الخطورة الاجرامية

٤٥٥

تعريف الخطورة الاجرامية :

عرفها البعض بأنها (٤٦٠) (احتمال ارتكاب المجرم جريمة تالية)

(٤٥٨) د • محمود نجيب حسنى ص ٩٨٨ •

(٤٥٩) أوردته الدكتور محمد ابراهيم زيد ص ٢٩٦ •

(٤٦٠) د • محمود نجيب حسنى ص ٩٩٠ •

وعرفها البعض الآخر بأنها « هي احتمال ارتكاب شخص لفعل يكون جريمة » (٤٦١) .

- ويلاحظ أن أول من نادى بفكرة الخطورة كان جاروفالو عام ١٨٧٨ .
- ويرى جرسبيني أن الخطورة الاجرامية ما هي الا أهلية الفرد في أن يصبح على وجه الاحتمال مرتكباً للجريمة .
- ويرى التافيلو أن الخطورة هي في الواقع « خصيصة وليست ميل أو اتجاه لارتكاب الجريمة » .
- ويرى بتروشيلي أن الخطورة خصيصة أو أهلية أو اتجاه أو ميل أو استعداد عند الشخص لارتكاب الأفعال التي تعتبر جريمة (٤٦٢) .
- ولقد تكلم الفقهاء والشرح بأسهاب في كتب القسم العام من قانون العقوبات وعلم الاجرام وعلم العقاب ونحيل القارئ العزيز اليها .

٤٥٦ - الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية :

- قيل ان الخطورة الاجتماعية هي تلك الخطورة التي تستخلص من شخصية الفرد قبل ارتكابه لأي جريمة ولذا فهي تؤدي الى وجوب اتخاذ اجراءات دفاعية مانعة . أما الخطورة الاجرامية فهي التي تستخلص من ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة ولذا فهي تخضع للعدالة الجنائية وتتطلب ممارسة الوظيفة الرادعة للقانون . وهذا هو رأي « نباين » .
- ويرى ماجوري بأن « الخطورة تكون اجتماعية عندما يعتبر الفرد بذاته سبباً محتملاً لتحقيق الضرر بالمجتمع وهو ما يظهر جيداً في حالة المجنون العادي » .
- أما الخطورة الاجرامية فتكون عندما يظهر الفرد اتجاهها خاصاً لارتكاب الجرائم » .

ويقول الدكتور محمد ابراهيم زيد أنه لا شك أن هناك تفرقة بين الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية إذ أن الأولى ترتبط عادة بارتكاب الجريمة أما الثانية فهي تلك الخطورة التي تثير تطبيق التدابير التي توجه أساساً لمنع ارتكاب الفرد جريمة بدون أن يكون هو ذاته مجرماً .

(٤٦١) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي المجلة الجنائية القومية ص ١٠٠ .
(٤٦٢) د . محمد ابراهيم زيد من ص ٢٩٨ وما بعدها - ويقول بتروشيلي أن الخطورة مجموعة عوامل شخصية وموضوعية اذا ما اقترنت بسلوك الشخص يصبح ارتكابه لجرائم مستقبلية محتملاً .

ويذكر بعض الكتاب الإيطاليين أنه لا فرق بينهما فتعيرى الخطورة مرادفان لمعنى واحد فتوصف الخطورة بأنها جنائية اذا ما نظر اليها على اعتبار أنها حالة تتعلق بشخص مرتكب الجريمة وبالعكس تنعت بأنها اجتماعية اذا ما نظر الى أثرها على المجتمع .

ولقد اعتبرت بعض التشريعات لبعض حالات الخطورة الاجتماعية السابقة على ارتكاب الجريمة وذلك بهدف الوقاية من الاجرام منها القانون الفرنسي الصادر سنة ١٩٥٨ والذي يجيز اتخاذ تدابير اصلاحية لمواجهة خطورة الأحداث الذين يظهرون عدم القدرة على التكيف الاجتماعى .

وقانون الأحداث المصرى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤م (٤٦٣) .

المبحث الثالث

أنواع التدابير الاحترازية

٤٥٧

تمهيد :

يتعين علينا هنا أن نقول بادية ذى بدء أن أول من قسم المجرمون الى فئات هي المدرسة الوضعية فقد قسمت المجرمون الى خمسة فئات هي : المجرم بالميلاد والمجرم المختل العقل . والمجرم المعتاد والمجرم بالصدفة والمجرم العاطفى وقد وضعت المدرسة لكل فئة ، من هذه الفئات تدابير احترازية كفيفة باصلاحهم .

وبالنسبة للمجرمون بالميلاد اعتبرتهم خطرون بطبيعتهم ولا أقل فى اختلافهم وعلى ذلك وضعت لهم تدابيرين هما اما استئصالهم وذلك يتم بإعدامهم واما اقصاؤهم فى جهات نائية لا عودة لهم منها أو عزلهم فى معتقلات مدى الحياة .

وبالنسبة للمجرمون المختلى العقل يحجزون فى معتقلات خاصة .

وبالنسبة لمعتادو الاجرام لابد من عزلهم .

وبالنسبة للمجرمون بالصدفة وضعت لهم تدابير تختلف للصغار منهم عن الكبار فقالت ان الصغار يسلموا الى أسرهم أو يودعون فى مدارس اصلاحية ، والكبار منهم اما أن يوضعون فى معتقل خاص لمدة معينة أو يفرض عليهم جزاء مالى أو تعويض عن الضرر .

(٤٦٣) صدر فى ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ هـ (٩ مايو سنة ١٩٧٤م) .

وبالنسبة للمجرمون العاطفيون لا ترى المدرسة الوضعية توقيع أى تدبير عليهم اكتفاء بالندم أو وضعهم فى معتقل خاص لمدة بسيطة وتعويض الضرر الناشئ عن جرائمهم (٤٦٤) .

فالتدابير الاحترازية فى المدرسة الوضعية تدابير وضعت لمواجهة الخطورة الموجودة لدى الجانى وليس الجريمة فى حد ذاتها وأنها الاجراء الوحيد الذى يتخذ لمواجهة الجريمة (٤٦٥) .

وبعد أن سلطنا الضوء على مسلك المدرسة الوضعية بالنسبة للتدابير الاحترازية (يسميها البعض) ، (الواقية أو الوقائية) سنتكلم عن التقسيمات المختلفة لها بشئ من الإيجاز على الوجه التالى :

المطلب الأول

٤٥٨ تقسيم التدابير الى تدابير شخصية وعينية

٤٥٩ - التدبير الشخصى : هو الذى يكون موضوع العلاج شخص .
المجرم ذاته ومثاله : ايداع المجرم فى مكان معين (مستشفى - ملجأ - مؤسسة اصلاحية وهكذا .

التدبير العينى : هو الذى يكون موضوع العلاج شيئاً معين ومن أمثله :

المصادرة - اغلاق المحل - التعطيل - .

المطلب الثانى

٤٦٠ تقسيم التدابير الى تدابير علاجية وتدابير تحفظية (٤٦٦)

ومن أمثلة التدابير العلاجية :

الايداع فى مصحة أو ملجأ أو اصلاحية أو منشأة زراعية .

ومن أمثلة التدابير التحفظية :

الوضع تحت مراقبة الشرطة - حظر الاقامة فى مكان معين - المصادرة - اغلاق المحل وتعطيل الجرائد .

(٤٦٤) د . على راشد ص ٤٤ .

(٤٦٥) د . أحمد عبد العزيز الألفى . شرح قانون العقوبات اللبى ص ٤٧٤ .

(٤٦٦) د . رمسيس بهنام ص ١٠٩٥ بتصرف .

المطلب الثالث

٤٦١ تقسيم التدابير الى وجوبية وتدابير جوازية

والتدابير الوجوبية هي التي تكون ملزمة للقاضي فعليه القضاء بها كما هي منصوص عليها دون تغيير أو تبديل .
أما التدابير الجوازية فهي التي يكون للقاضي فيها سلطة تقديرية في توقيعها أو عدم توقيعها على المجرم .

المطلب الرابع

٤٦٢ - تقسيم التدابير الى تدابير توقع بجانب العقوبة وأخرى توقع بمفردها .

- من أمثلة الأولى (توقع مع العقوبة) العزلة .
- ومن أمثلة الثانية (توقع بمفردها) الحجز في المأوى .

المطلب الخامس

٤٦٣ - تقسيم التدابير الى : (٤٦٧)

١ - مانعة للحرية ومن أمثلتها :

- (أ) الحجز في مأوى احترازي .
- (ب) العزلة .
- (ج) الحجز في دار للتشغيل .

٢ - مقيدة للحرية ومن أمثلتها :

- (أ) المنع من الإقامة .
- (ب) الحرية - المراقبة .

(٤٦٧) يراجع « شرح قانون العقوبات اللبناني » (للدكتور محمود نجيب حسنى)
و « الأحكام العامة في قانون العقوبات » للدكتور محسن ناجي و « مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب » للدكتورة فوزية عبد الستار و « المبادئ العامة لقانون العقوبات » للدكتور محمد الفاضل و « علم العقاب » للدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عبد الرحيم . ففيها شرح واف عن هذه التقسيمات () .

- (ج) الرعاية
- (د) الإخراج من البلاد

٣ - مانعة للحقوق ومن أمثلتها :

- (أ) الاستقاط من الولاية أو من الوصاية
- (ب) المنع من مزاولة أحد الأعمال
- (ج) الحرمان من حق حمل السلاح

٤ - عينية ومن أمثلتها :

- (أ) المصادرة
- (ب) الكفالة الاحتياطية
- (ج) أقفال المحل
- (د) وقف الهيئة المعنوية عن العمل أو حلها

الفصل الثانى

المبحث الأول

التدابير الاحترازية فى القوانين المصرية

٤٦٤

تمهيد :

التدابير الاحترازية فى مصر توجد فى عدة قوانين منها قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية • وقوانين التسول وقانون مكافحة الدعارة وقوانين التشرد والاشتباه وقانون المخدرات وقانون الأحداث الجديد •

٤٦٥ - أمثلة للتدابير الواردة فى قانون العقوبات المصرى •

١ - نصت المادة ٥٢ من قانون العقوبات (٤٦٨) على ما يلى :

(اذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة فى تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الاجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه احدى مؤسسات العمل التى يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة • ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع فى المؤسسة على سنتين (٤٦٩) •

ونصت المادة ٥٣ من ذات القانون على ما يلى :

(اذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من

(٤٦٨) القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ •

(٤٦٩) أضيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هى والمادة ٥٣ •

هذا القانون أو باعتباره مجرماً اعتاد الاجرام ، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بإيداعه عند احدى مؤسسات العمل المشار اليها في المادة السابقة الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع في هذه الحالة عن عشر سنوات) .

• هنا التدبير تقويمي لمعتادى الاجرام .

٢ - الوضع تحت مراقبة البوليس المنصوص عليه بالمادة ٢٤ عقوبات .

• وهذا يعتبر تدبير تحفظي .

٣ - المصادرة :

نص عليها في المادة ٢٤ عقوبات .

ونص عليها أيضا في المادة ٣٠ عقوبات (مصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة أو التي من شأنها أن تستعمل فيها) .

وتعطيل الجرائد المنصوص عليها في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ عقوبات (ومصادرة النقود والأمتعة في محال القمار واليانصيب (المادتان ٣٥٢ - ٣٥٣ عقوبات) .

٤٦٦ - أمثلة للتدابير الواردة في قانون الاجراءات الجنائية :

تضمنت المواد من ٣٣٨ الى ٣٤٢ كيفية ايداع المتهمين المعتوهين أحد المحال الحكومية المخصصة لملاحظتهم وكذا ايداع المجنون منهم مستشفى الأمراض العقلية .

• وهذا تدبير شخصي .

- نصت المادة ٥٣٣ اجراءات جنائية على أنه لا يجوز للمحكوم عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة في جنائية قتل أو شروع فيه أو ضرب أفضى الى موت أن يقيم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة ٠٠٠) .

• وهذا تدبير شخصي وتحفظي .

٤٦٧ - أمثلة للتدابير المنصوص عليها في قوانين خاصة :

١ - ما ورد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة :

نصت المادة العاشرة في فقرتها الثانية قائلا :

ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في
اصلاحية خاصة الى أن تأمر الجهة الادارية باخراجه ويكون ذلك الحكم
وجوبيا في حالة العودة ولا يجوز ابقاؤه في الاصلاحية أكثر من ثلاث
سنوات ويحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور

هذه المادة جاءت بتدبيرين هما :

• الايداع في اصلاحية - والاغلاق •

والأول تدبير شخصي والثاني عيني ، وأقضى علاجي •

٢ - ما ورد في قوانين التشرد والاشتباه ووضع المشردين والمشتبه
فيهم تحت مراقبة البوليس • وهي تدابير مقيدة للحرية •

٣ - ما نصت عليه المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص
بتجريم التسول (ايداع المتسول ملجأ من الملاجي) •

وهذا تدبير شخصي علاجي •

٤ - المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩
لسنة ١٩٥١ (مصادرة الموازين والمكايل المغشوشة) •

٥ - ما نصت عليه المادتين ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٦ باغلاق المحال العمومية •

٤٦٨ - أمثلة للتدابير الواردة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (٤٧٠) :

نصت المادة ٣/٣٧ من هذا القانون على أنه :

(يجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه
المادة أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات
التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث
حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه ولا يجوز أن تقل مدة البقاء
بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين) •

وقالت في نهايتها :

(٤٧٠) نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ يولية سنة ١٩٦٠ العدد ١٣٩ •

(ولا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ويبقى بالمصحة الى أن تقرر اللجنة المشار اليها بالفقرة الثالثة الافراج عنه ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين (٠٠٠) .

هذا التدبير شخصى وعلاجى .

٤٦٩ - أمثلة للتدابير الواردة فى قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ (٤٧١) .

٤٧٠ - التدابير التى توقع على الأحداث :

حددت المادة السابعة التدابير التى توقع على الحدث بأنها سبعة وهى :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - التسليم .
- ٣ - إلحاق بالتدريب المهنى .
- ٤ - الالتزام بواجبات معينة .
- ٥ - الاختبار القضائى .
- ٦ - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- ٧ - الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة .

ويلاحظ أن هذه التدابير توقع على الأحداث الجانحين منهم أو المعرضين للانحراف .

والتدبير يوقع على الحدث دون العقوبة اذا كان سنه لم يتجاوز الخامسة عشرة أما اذا كانت سنه من الخامسة عشرة الى الثامنة عشرة وارتكب جناية أو جنحة كان القاضى بالخيار فى أن يوقع التدبير مع العقوبة أم لا .

٤٧١ - ما هو التوبيخ ؟

عرفته المادة الثامنة بقولها : (هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب الى الحدث على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود الى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

(٤٧١) نشر بالجريدة الرسمية فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ .

٤٧٢ - ما هو التسليم ؟

عرفته المادة التاسعة بأنه (يكون تسليم الحدث الى أحد أبويه أو الى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فاذا لم تتوافر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته سلم الى من يكون أهلا لذلك من أفراد أسرته فان لم يوجد سلم الى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو الى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

والقانون فرق في المدة بين حالة ما اذا سلم الحدث لمن لهم الولاية عليه أو لغيرهم ففي الحالة الأولى لم يحدد المشرع مدة للتسليم أما في الحالة الثانية فالتسليم لمدة ثلاث سنوات فقط .

ويلاحظ أن من يتسلم الحدث مسئول عنه فاذا أهمل في أداء أحد واجباته وترتب على ذلك ارتكاب الحدث جريمة أو تعرض للانحراف عوقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها (المادة ٢١) .

٤٧٣ - ماذا يعنى المشرع باللاحق بالتدريب المهني ؟

نصت على ذلك المادة العاشرة قائلة (يكون اللاحق بالتدريب المهني بأن تعهد المحكمة بالحدث الى المراكز المخصصة لذلك أو أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تدريبه ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة لهذا التدبير على ألا تزيد مدة بقاء الحدث في الجهات المشار اليها على ثلاث سنوات) .

٤٧٤ - ما مضمون الالتزام بواجبات معينة ؟

نصت على ذلك المادة الحادية عشر بقولها (الالتزام بواجبات معينة يكون بحظر ارتياد أنواع من المحال أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٤٧٥ - ما مضمون الاختبار القضائي ؟

نصت على ذلك المادة الثانية عشر قائلة :

(يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ولا يجوز

أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات . فإذا فشل الحدث في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الواردة بالمادة ٧ من هذا القانون) .

٤٧٦ - مضمون الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية :

أوضحت ذلك المادة الثالثة عشر بقولها :

(يكون ايداع الحدث في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها وإذا كان الحدث ذا عاهة يكون الايداع في معهد مناسب لتأهيله ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للايداع .

ويجب ألا تزيد مدة الايداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالات التعرض للانحراف وعلى المؤسسة التي أودع بها الحدث أن تقدم الى المحكمة تقريراً عن حالته وسلوكه كل ستة أشهر على الأكثر لتقرر المحكمة ما تراه في شأنها) .

٤٧٧ - ما مضمون الايداع في احدى المستشفيات المتخصصة ؟

أوضحت ذلك المادة الرابعة عشر بقولها :

يلحق المحكوم بايداعه احدى المستشفيات المتخصصة بالجهة التي يلقي فيها العناية التي تدعو اليها حالته) .

وتتولى المحكمة الرقابة على بقاءه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر اخلاء سبيله اذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك وإذا بلغ الحدث سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه نقل الى احدى المستشفيات المتخصصة لعلاج الكبار .

ونصت أيضا المادة السادسة على أن :

(اذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف فقد الحدث القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصابا بحالة مرضية أضعفت على نحو حسن ادراكه أو حرية اختياره حكم بايداعه احدى المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة .

٤٧٨ - انتهاء التدبير :

نصت المادة التاسعة عشر على أنه (ينتهي التدبير حتى بلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات

بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائى وذلك لمدة لا تزيد على سنتين واذا كانت حالة المحكوم بايداعه احدى المستشفيات المتخصصة تستدعى استمرار علاجه نقل الى احدى المستشفيات التى تناسب حالته (المستشفيات المخصصة للكبار) .

المبحث الثانى

٤٧٩ التدابير الاحترازية فى قانون العقوبات اللبنانى (٤٧٢)

٤٨٠ أنواع التدابير الاحترازية

هذه التدابير هى :

- ١ - تدابير مانعة للحرية .
- ٢ - تدابير مقيدة للحرية .
- ٣ - تدابير مانعة للحقوق .
- ٤ - تدابير عينية .

٤٨١ - أولا : التدابير المانعة للحرية ومن أمثلتها : (المادة ٤٧٠)

- (أ) الحجز فى مأوى احترازى .
- (ب) العزلة .
- (ج) الحجز فى دار للتشغيل .

٤٨٢ - ثانيا : التدابير المقيدة للحرية : (المادة ٤٧١) وهى :

- (أ) منع ارتياد الحمارات .
- (ب) منع الاقامة .
- (ج) الحرية المراقبة .
- (د) الرعاية .
- (ج) الاخراج من البلاد .

(٤٧٢) القانون الصادر بالمرسوم الاشتراعى رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٤٣ المعدل . وردت التدابير مفصلة بمؤلف الاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات اللبنانى .

٤٨٣ - ثالثا : التدابير الاحترازية المانعة للحقوق : (المادة ٤٧٢) هي :

- (أ) الاسقاط من الولاية أو من الوصاية .
- (ب) المنع من مزاولة عمل .
- (ج) المنع من حمل السلاح .

٤٨٤ - رابعا : التدابير الاحترازية العينية : (المادة ٤٧٣) هي :

- (أ) المصادرة العينية .
- (ب) الكفالة الاحتياطية .
- (ج) اقفال المحل .
- (د) وقف هيئة معنوية عن العمل أو نحلها .

المبحث الثالث

التدابير الاحترازية في القانون الليبي

٤٨٥

القانون الليبي قد نص على ثلاثة أنواع من التدابير هي :

١ - تدابير وقائية سالبة للحرية (المادة ١٤٤ عقوبات) وهي :

- (أ) الاحالة الى معتقل .
- (ب) الايواء في مستشفى للأمراض العقلية .
- (ج) الايواء في احدى الاصلاحيات .

٢ - تدابير وقائية مقيدة للحرية (المادة ١٤٤ عقوبات) وهي :

- (أ) الحرية المراقبة .
- (ب) حظر الإقامة في مقاطعة أو أكثر أو في منطقة معينة أو أكثر .
- (ج) حظر ارتياد الحانات أو المحال العامة التي تتعاطى فيها المسكرات .
- (د) ابعاد الأجنبي عن أراضي الدولة .

(٤٧٣) وردت التدابير مفصلة بمؤلف الاستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي (شرح قانون العقوبات الليبي - القسم العام) .

٣ - تدابير وقائية مالية وهي تشمل :

(أ) ضمان حسن السلوك .

(ب) المصادرة .

المبحث الرابع

٤٨٦ أنواع التدابير فى بعض القوانين الأجنبية

٤٨٧ - المطلب الأول : أنواع التدابير فى 'قانون العقوبات الايطالى' :

قانون العقوبات الايطالى أفرد الباب التاسع (٤٧٤) منه للتدابير
وهى قسمان :

١ - شخصية سالبة للحرية مثل الايداع فى مستعمرة زراعية
أو مؤسسة للعمل .

٢ - شخصية غير سالبة للحرية مثل مراقبة البوليس .

٣ - عينية مثل المصادرة والكفالة المالية ضمانا لحسن السلوك .

وقد (٤٧٥) نص المشرع الايطالى على تدابير احترازية سالبة للحرية
بالنسبة لمن تثبت تجاههم الخطورة الاجتماعية بموجب نص المادة ٢٠٤
وهى :

١ - الايداع فى مأوى علاجى أو محل للعمل بالنسبة للمجرمين
المعتادين والمحترفين وذوى الميول الاجرامية .

٢ - الايداع فى مأوى علاجى أو محل للحفاظ بالنسبة للمرضى
بمرض عقلى والمدمنين على المخدرات وبالنسبة للأصم والأبكم .

٣ - الايداع فى مستشفى للأمراض العقلية بالنسبة لمن لم يحكم
عليه بسبب مرض عقلى أو الادمان على المخدرات أو بالنسبة للأصم
والأبكم .

٤ - الايداع فى اصلاحية قضائية بالنسبة للأحداث .

(٤٧٤) د . رمسيس بهنام ص ١٠٩٧ .

(٤٧٥) د . محمد ابراهيم زيد ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

المطلب الثاني : فى التشريع اليوغسلافى

نص فى تعديل سنة ١٩٥٩ على سبعة تدابير هى :

- ١ - الايداع فى مؤسسة للرقابة والمعاملة .
- ٢ - المعاملة الاجبارية لمدمنى المخدرات والمشروبات الكحولية .
- ٣ - حظر ممارسة مهنة معينة .
- ٤ - سحب رخصة القيادة .
- ٥ - المصادرة لأشياء معينة .
- ٦ - مصادرة مزايا معينة .
- ٧ - الطرد من البلاد .

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف

أهم المراجع الشرعية *

٤٨٩

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي .
- ٣ - أحكام القرآن - للشافعي .
- ٤ - أحكام القرآن - لابن العربي .
- ٥ - أحكام القرآن - للجصاص .
- ٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضع محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٧ - المصحف المفسر - محمد فريد وجدي .
- ٨ - تفسير القرآن الكريم - للمرحوم الشيخ شلتوت .
- ٩ - تفسير القرآن الكريم (المنار) - محمد رشيد رضا .
- ١٠ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير .
- ١١ - تفسير المراغي - أحمد مصطفى المراغي .

من الفقه الاسلامي

- ١٢ - الجناية في الفقه الاسلامي - للدكتور حسن علي الشاذلي .
- ١٣ - لسان العرب - المحيط - لابن منظور .
- ١٤ - فلسفة العقوبة في الشريعة الاسلامية والقانون - د. فكري عكاز .
- ١٥ - العقوبة - للدكتور أحمد فتحي بهنسي .
- ١٦ - التشريع الجنائي الاسلامي - للمرحوم عبد القادر عودة .
- ١٧ - الأحكام السلطانية - للماوردي .
- ١٨ - الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي - للمرحوم محمد أبوزهرة .
- ١٩ - حاشية ابن عابدين .
- ٢٠ - شرح فتح القدير - لابن الهمام .

(*) أوردنا المراجع حسب صفحات الكتاب ما أمكن لسهولة الرجوع اليها .

- ٢١ - الاقناع فى فقه أحمد بن حنبل - لموسى الحجاوى المقدسى .
- ٢٢ - الاختبارات - لابن تيمية .
- ٢٣ - فتاوى ابن تيمية - لابن تيمية .
- ٢٤ - السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية - لابن تيمية .
- ٢٥ - رسائل شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية .
- ٢٦ - منهاج السنة - السنة النبوية فى نقد كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية .
- ٢٧ - الجوامع فى السياسة الالهية والآيات القرآنية - لابن تيمية .
- ٢٨ - جامع الأصول - لابن الأثير .
- ٢٩ - جرائم أمن الدولة وعقوبتها فى الفقه الاسلامى - للدكتور يوسف الشال .
- ٣٠ - المستصفى من علم الأصول - للغزالى .
- ٣١ - صحيح البخارى - للبخارى .
- ٣٢ - الاسلام عقيدة وشريعة - للامام الشيخ شلتوت .
- ٣٣ - أصول الشرائع لبنتمام - ترجمة المرحوم أحمد فتحى زغلول .
- ٣٤ - بداية المجتهد - لابن رشد .
- ٣٥ - اغاثة اللفهان - لابن القيم .
- ٣٦ - أعلام الموقعين - لابن قيم الجوزية .
- ٣٧ - القانون الجنائى المدخل والنظرية العامة - للدكتور على راشد .
- ٣٨ - الحراج - للقاضى أبى يوسف .
- ٣٩ - المصباح المنير - لأحمد بن محمد الفيومى المقرئ .
- ٤٠ - سبيل السلام - لابن حجر العسقلانى .
- ٤١ - نيل الأوطار - للشوكانى .
- ٤٢ - العقوبة المقدره وحكمة تشريعها فى ضوء الكتاب والسنة - للدكتور مطيع الله دخيل الله .
- ٤٣ - العقوبات التفويضية وأهدافها فى ضوء الكتاب والسنة - للدكتور مطيع الله دخيل الله .
- ٤٤ - فى أصول النظام الجنائى الاسلامى - للدكتور محمد سليم العوا .
- ٤٥ - شرح صحيح مسلم - للنووى .
- ٤٦ - المغنى - لابن قدامة .

- ٤٧ - صحيح مسلم - لأبو الحسن مسلم بن الحجاج •
- ٤٨ - شرح الكنز - للزيلعي •
- ٤٩ - شرح العناية والهداية - للبابرتي •
- ٥٠ - المحلى - لابن حزم •
- ٥١ - فتح الباري - لابن حجر •
- ٥٢ - شرح الزرقاني - للزرقاني •
- ٥٣ - الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية - للدكتور أبو الحمد موسى
- ٥٤ - الأحوال الشخصية - للدكتور محمد زكريا البرديسي •
- ٥٥ - الحمر في الفقه الإسلامي - للدكتور فكري أحمد عكاز •
- ٥٦ - الخمر بين الطب والفقه - للدكتور محمد علي البار •
- ٥٧ - أسنى المطالب شرح روض الطالب - لأبي يحيى زكريا الأنصاري •
- ٥٨ - شرح موطأ الإمام مالك - للإمام مالك •
- ٥٩ - شرح منتهى الإرادات - لمنصور يونس ادريس البهوتي •
- ٦٠ - المنهاج - للبيضاوي •
- ٦١ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - لأحمد المقرئ •
- ٦٢ - الصحاح - لاسماعيل الجوهري •
- ٦٢م - الفتاوى الأنقروية •
- ٦٣ - شرح الهروى على كنز الدقائق - للزيلعي •
- ٦٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - للدردير •
- ٦٥ - رد المختار على الدر المختار - لابن عابدين •
- ٦٦ - نهاية المحتاج شرح المنهاج - للرملي •
- ٦٧ - المذهب - للشيرازي •
- ٦٨ - مواهب الجليل - لابن الخطاب •
- ٦٩ - الأجوبة التبديعية في مذهب المالكية •
- ٧٠ - الروض المربع يشرح زاد المستنقع - للمنصور البهوتي •
- ٧١ - التاج المذهب •
- ٧٢ - المدونة - للإمام مالك •
- ٧٣ - شرح الزرقاني وحاشية الشيباني - لعبد الباقي يوسف الزرقاني •
- ٧٤ - مغنى المحتاج - للشرييني الخطيب •

- ٧٥ - المحلى - لابن حزم .
- ٧٦ - المغنى والشرح الكبير - لابن قدامة وعبد الرحمن بن محمد المقدسى .
- ٧٧ - بدائع الصنائع - للكاسانى .
- ٧٨ - المدخل للفقهاء - مصطفى الزرقاء .
- ٧٩ - المفردات - للراغب الأصفهاني .
- ٨٠ - الدية (رسالة دكتوراه) - للدكتور على صادق أبو هيف .
- ٨١ - تكملة شرح فتح القدير - للزيلعى .
- ٨٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - للزيلعى .
- ٨٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق - لابن نجيم .
- ٨٤ - الميراث المقارن - للكشكى .
- ٨٥ - التعزير فى الشريعة الاسلامية - للدكتور عبد العزيز عامر .
- ٨٦ - أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم - للقرطبى .
- ٨٧ - الحسبة فى الاسلام - لابن تيمية .
- ٨٨ - عون المعبود شرح سنن أبى داود .
- ٨٩ - الأشباه والنظائر للسيوطى .
- ٩٠ - العقوبة المقدره لمصلحة المجتمع الاسلامى - للدكتور عبد العظيم شرف الدين .
- ٩١ - شرح المنهج وحاشية الجمل .
- ٩٢ - المختصر النافع فى فقه الامامية - للحلى .
- ٩٣ - الميزان - للشعرانى .
- ٩٤ - السرقة فى التشريع الاسلامى - لبراهيم دسوقى الشهاوى .
- ٩٥ - المبسوط - للسرخسى .
- ٩٦ - جريمة الرشوة فى الشريعة الاسلامية - للدكتور عبد الله عبد المحسن الطريقي .
- ٩٧ - المسئولية الجنائية فى الفقه الاسلامى - للدكتور أحمد فتحى بهنسى .
- ٩٨ - كشف القناع عن متن الاقناع - لمنصور البهوئى .
- ٩٩ - مختار الصحاح - للقرطبى .
- ١٠٠ - كنز العمال - لعلى المتقى .
- ١٠١ - الحدود فى الاسلام - لعبد الكريم الخطيب .

- ١٠٢ - نظرة الى العقوبة - للمرحوم محمد أبو زهرة •
- ١٠٣ - من الفقه الجنائي المقارن - للمستشار أحمد موافى •
- ١٠٤ - الحدود والقصاص بين الشريعة والقانون - للمستشار محمد عارف مصطفى فهمى •
- ١٠٥ - شرعية الجرائم والعقوبات - لحالد فراج •
- ١٠٦ - الجنايات فى الفقه الاسلامى - للدكتور حسن على الشاذلى •
- ١٠٧ - الفروق - للقرافى •
- ١٠٨ - الجرائم فى الفقه الاسلامى - للدكتور أحمد فتحى بهنسى •
- ١٠٩ - السياسة الجنائية - للدكتور أحمد فتحى بهنسى •
- ١١٠ - الأم - للامام الشافعى •
- ١١١ - تبصرة الأحكام - لابن فرحون •
- ١١٢ - النظام الجنائى - للدكتور عبد الفتاح خضر •
- ١١٣ - معين الأحكام - لعلاء الدين الطرابلسى •
- ١١٤ - المقنع مع حاشيته - لموفق الدين عبد الله بن قدامة •
- ١١٥ - الحدود فى الاسلام - لمحمد أبو شهبه •
- ١١٦ - جرائم الحدود فى التشريع الاسلامى والقانون - لمحمد عطيه راغب •
- ١١٧ - الحدود والأشربة - لأحمد الحصرى •
- ١١٨ - مكافحة جريمة السرقة فى الاسلام - لخليفة ابراهيم الصالح •
- ١١٩ - النظام الجنائى فى الاسلام - لخير الله طلفاح •
- ١٢٠ - الاسلام ومشكلات الحضارة - لسيد قطب •
- ١٢١ - الاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع - للشيخ محمد الشربينى الخطيب
- ١٢٢ - فقه السنة - للشيخ سيد سابق •
- ١٢٣ - روح المعانى - للألوسى •
- ١٢٤ - رياض الصالحين - للنووى •
- ١٢٥ - القصاص - للدكتور أحمد فتحى بهنسى •
- ١٢٦ - مباحث التشريع الجنائى الاسلامى - للدكتور فاروق النبهان •
- ١٢٧ - مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية - للمستشار على منصور •
- ١٢٨ - الأصول القضائية فى المرافعات الشرعية - لعلى قراعة •

- ١٢٩ - الحلال والحرام فى الاسلام - لىوسف القرضاوى .
- ١٣٠ - الحجاب - للمودودى .
- ١٣١ - العبودية - لابن تيمية .

من الفقه الوضعى

- ١٣٢ - شرح قانون العقوبات النيبى - القسم العام - للدكتور أحمد الألفى
- ١٣٣ - أصول السياسة الجنائية - للدكتور أحمد فتحى سرور .
- ١٣٤ - القسم العام فى التشريع العقابى - للدكتور رءوف عبيد .
- ١٣٥ - مبادئ قانون العقوبات - القسم العام - للدكتور سمير الجنزورى
مقارنا بأحكام الشريعة الاسلامية .
- ١٣٦ - الأسس العامة لقانون العقوبات - للدكتور سمير الجنزورى .
مقارنا بأحكام الشريعة الاسلامية .
- ١٣٧ - القانون الجنائى - المدخل وأصول النظرية العامة - للدكتور
على راشد .
- ١٣٨ - أصول علم الاجرام والعقاب - للدكتور مأمون سلامة .
- ١٣٩ - شرح قانون العقوبات اللبنانى - للدكتور محمود نجيب حسنى .
- ١٤٠ - علم العقاب - للدكتور محمود نجيب حسنى .
- ١٤١ - أصول قانون العقوبات فى الدول العربية - للدكتور محمود
محمود مصطفى .
- ١٤٢ - مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب - للدكتور يسر أنور وآمال
عبد الرحيم .
- ١٤٣ - الوجيز فى علم الاجرام وعلم العقاب - للدكتور يسر أنور وآمال
عبد الرحيم .
- ١٤٤ - علم الاجرام وعلم العقاب - للدكتور عبود السراج .
- ١٤٥ - قانون العقوبات - القسم العام - للدكتور مأمون سلامة .
- ١٤٦ - الظاهرة الاجرامية - دراسة فى علم الاجرام والعقاب - للدكتور
جلال ثروت .
- ١٤٧ - مقدمة فى علم الاجرام وعلم العقاب - للدكتور محمد ابراهيم زيد
- ١٤٨ - علم النفس الجنائى - للمستشار محمد فتحى .

- ١٤٩ - النظرية العامة للظروف المخففة (رسالة دكتوراه) للدكتور
حسنين عبيد .
- ١٥٠ - شرح قانون العقوبات - القسم العام - للدكتور محمود محمود
مصطفى .
- ١٥١ - النظرية العامة للقانون الجنائي - للدكتور رمسيس بهنام .
- ١٥٢ - الأحكام العامة في قانون العقوبات - للدكتور السعيد مصطفى
السعيد .
- ١٥٣ - مبادئ الاجراءات الجنائية - للدكتور رءوف عبيد .
- ١٥٤ - شرح قانون العقوبات المصرى - للأستاذ أحمد أمين .
- ١٥٥ - شرح قانون العقوبات التكميلي - للدكتور رءوف عبيد .
- ١٥٦ - تعليقات وشروح مقارنة على مجموعة القانون المغربى الجديد -
للدكتور توفيق الشاوى .
- ١٥٧ - الاجرام والعقاب فى مصر - للدكتور حسن صادق المرصفاوى .
- ١٥٨ - علم الاجرام وعلم العقاب - للدكتور عبود السراج .
- ١٥٩ - دروس فى العقوبة - للدكتور محمود نجيب حسنى .
- ١٦٠ - شرح قانون العقوبات - القسم العام - للدكتور محمود نجيب
حسنى .
- ١٦١ - الأحكام العامة فى قانون العقوبات - للدكتور محسن ناجى .
- ١٦٢ - مجلة القضاة - نادى القضاة بمصر .
- ١٦٣ - مجلة المحاماة - نقابة المحامين بمصر .
- ١٦٤ - مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى بمحكمة النقض بمصر .
- ١٦٥ - قانون العقوبات المصرى .
- ١٦٦ - قانون الاجراءات الجنائية المصرى .
- ١٦٧ - مجلة دنيا القانون - محمود عاصم المحامى .
- ١٦٨ - مجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة القاهرة .
- ١٦٩ - مجلة العلوم الجنائية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس .
- ١٧٠ - مضابط مجلس الشعب المصرى .
- ١٧١ - مجلة البحوث الاسلامية - الرياض .

- ١٧٢ - جرائم القتل بين الشريعة والقانون للمؤلف
- » ١٧٣ - جرائم السرقة بين الشريعة والقانون
- » ١٧٤ - النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون
- » ١٧٥ - الاجهاض وجرائم الأعراض بين الشريعة والقانون
- » ١٧٦ - جرائم الاعتداء على سلامة الأجسام بين الشريعة والقانون
- » ١٧٧ - الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار بين الشريعة والقانون
- » ١٧٨ - المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون
- » ١٧٩ - الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون
- ١٨٠ - موجز القانون الجنائي - للدكتور علي راشد .
- ١٨١ - المجرم تكويننا وتقويمنا - للدكتور رمسيس بهنام .
- ١٨٢ - المجلة الجنائية القومية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر .
- ١٨٣ - مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين . (التثقيف الديني والتهديب الخلقي لمكافحة الاجرام - للأستاذ محمود ابراهيم اسماعيل .
- ١٨٤ - شرح قانون العقوبات - للدكتور عمر السعيد رمضان .
- ١٨٥ - شرح قانون العقوبات - أحمد صفوت .
- ١٨٦ - الموسوعة الجنائية - لجندى عبد الملك .
- ١٨٧ - نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن - للدكتور علي فاضل حسن .
- ١٨٨ - شرح قانون العقوبات - للدكتور علي حسن الحلف .
- ١٨٩ - الاختبار القضائي - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- ١٩٠ - المبادئ العامة في قانون العقوبات - للدكتور محمد الفاضل .
- ١٩١ - الحبس الاحتياطي - للدكتور اسماعيل محمد سلامة .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٥ المقدمة	
٧ خطة الدراسة	
القسم الأول		
١١ - ١٢	. العقوبة والتدابير الاحترازية في الشريعة الاسلامية	
الباب الأول		
١٣ - ١٤	. . في معنى العقوبة	١
١٥ الفصل الأول : تعريف العقوبة	٢
١٥ المبحث الأول : العقوبة لغة	٣
١٥ المبحث الثاني : العقوبة في اصطلاح الفقهاء	٤
١٨ الفصل الثاني : الأسس التي تقوم عليها العقوبة	٥
١٨ تمهيد	٦
١٩ هل العقوبات زواجر أم جواير	٧
٢٠ نتائج الأسس التي تقوم عليها العقوبة	٨
٢٢ الفصل الثالث : أهداف الشريعة من العقوبات	٩
٢٣ المبحث الأول : كيف يحمى الاسلام المصالح الخمسة	١٠
٢٤ المبحث الثاني : خصائص العقوبة	١١
٢٥ متى تكون العقوبة شرعية ؟	١٢
٢٥ ما معنى أن تكون العقوبة شخصية ؟	١٣
٢٦ ما معنى أن العقوبة عامة ؟	١٤
 المبحث الثالث : كيف تعمل الشريعة الاسلامية على	١٥
٢٧ منع الجريمة ؟	
٢٧ طريقة تهذيب النفس البشرية	١٦
٢٨ تكوين رأى عام فاضل	١٧
٢٨ توقيع العقاب بعد وقوع الجريمة	١٨

بند	الموضوع	رقم الصفحة
	الباب الثاني	
١٩	أقسام العقوبة . .	٣١ - ٣٢
٢٠	تمهيد : وأقسام العقوبة الدنيوية . .	٣٧
٢١	الفصل الأول : تقسيم العقوبات من حيث قوتها .	٣٨
	عقوبات لحماية الدين	
	عقوبات لحماية الأنفس	
	عقوبات لحماية الأموال	
	عقوبات لحماية النسل	
	عقوبات لحماية العقل	
٢٢	الفصل الثاني : تقسيم العقوبات من حيث نوعها .	٣٩
	عقوبات محدودة وعقوبات غير محدودة	
٢٣	الفصل الثالث : تقسيم ابن رشد للعقوبات . . .	٤٠
	جنايات على الأبدان	
	جنايات على الفروج	
	جنايات على الأموال	
	جنايات على الأعراض	
	جنايات بالتعدى على استباحة ما حرمه الله من المأكول والمشروب	
٢٤	الفصل الرابع : تقسيم المرحوم الشيخ شلتوت . .	٤١
	عقوبات نصية	
	عقوبات تفويضية	
٢٥	الفصل الخامس : تقسيم ابن القيم للعقوبات . .	٤٢
	نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها	
	نوع ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة	
٢٦	الفصل السادس : تقسيم العقوبات بحسب الرابطة	
٤٣	القائمة بينها	
	عقوبات أصلية	
	عقوبات بدلية	
	عقوبات تبعية	
	عقوبات تكميلية	

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٤٤	الفصل السابع : تقسيم العقوبات من حيث وجوب الحكم بها	٢٧
	عقوبات مقدرة	
	عقوبات غير مقدرة	
٤٥	الفصل الثامن : تقسيم العقوبات من حيث محلها .	٢٨
	عقوبات بدنية	
	عقوبات نفسية	
	عقوبات سالبة للحرية أو مقيدة لها	
٤٦	الفصل التاسع : تقسيم العقوبات من حيث الجرائم .	٢٩
	عقوبات الحدود	
	عقوبات القصاص والدية	
	عقوبات الكفارات	
	عقوبات التعزير	
٤٧ - ٤٨	الفصل العاشر : خلاصة التقسيمات	٣٠
	عقوبات مقدرة وتسمى بالعقوبات النصية	
	عقوبات غير مقدرة وتسمى بالعقوبات التفويضية	

الباب الثالث

	التفريد الجنائي	٣١
٤٩ - ٥٠	في الشريعة الاسلامية .	
٥١	تمهيد :	٣٢
٥٣	الفصل الأول : أساس نظرية التفريد الجنائي .	٣٣
	الوضع بالنسبة للشريعة الاسلامية	٣٤
٥٤	الفصل الثاني : السياسة الجنائية في الشريعة الاسلامية	٣٥
٥٤	من حيث الدائرة التشريعية .	٣٦
٥٥	الدائرة القضائية .	٣٧
٥٦	الدائرة التنفيذية .	٣٨
٥٦	معاملة المسجونين .	٣٩

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	الباب الرابع	
٥٩ - ٦٠	عقوبات جرائم الحدود .	
٦١	تمهيد :	٤٠
٦١	ما هو الحد ؟	٤١
	الحد لغة - الحد شرعا	
٦٢	سمات عقوبات الحدود	٤٢
	الفصل الأول :	
٦٥	فى حد الزنا	٤٣
٦٥	تعريف الزنا : لغة - شرعا	٤٤
٦٦	المبحث الأول : عقاب الزنا	٤٥
	عقوبة الزنا فى صدر الاسلام	٤٦
٦٧	المبحث الثانى : عقوبة الزانى المحصن	٤٧
٦٧	من هو المحصن ؟	٤٨
٦٨	ما هو الاحصان ؟	٤٩
٦٨	دليل شرعية عقوبة الرجم	٥٠
٧٠	جلد المحصن	٥١
٧٢	المبحث الثالث : عقوبة غير المحصن	٥٢
٧٣	المبحث الرابع : حد الأمة والعبد	٥٣
	الفصل الثانى :	
٧٥	حد القذف	٥٤
٧٥	تعريف القذف - لغة واصطلاحا وشرعا	٥٥
٧٦	المبحث الأول : عقوبة القذف عامة	٥٦
٧٦	دليل مشروعية عقوبة القذف	٥٧
٧٦	المبحث الثانى : قذف الزوج لزوجته	٥٨
٧٧	ما هو اللعان ؟	٥٩
٧٧	ما الذى يترتب على اللعان ؟	٦٠
٧٨	حكم امتناع أحد الزوجين عن اللعان	٦١
	الفصل الثالث :	
٧٩	حد شرب الخمر	٦٢
٧٩	تعريف الخمر : فى اللغة - فى اصطلاح الفقهاء	٦٣

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٨١	المبحث الأول : عقوبة شرب الخمر	٦٤
٨١	مقدار العقوبة	٦٥
٨١	في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٦٦
٨٢	في عهد أبي بكر رضي الله عنه	٦٧
٨٢	في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٦٨
٨٢	في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه	٦٩
٨٢	في عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه	٧٠
٨٣	في عهد الأئمة رضي الله عنهم	٧١
الفصل الرابع :		
٨٤	حد السرقة	٧٢
٨٤	تعريف السرقة : لغة - عند الفقهاء	٧٣
٨٧	خلاصة التعاريف	٧٤
٨٧	المبحث الأول : عقوبة السرقة	٧٥
٨٨	دليل شرعية عقوبة السرقة	٧٦
٨٨	من القرآن الكريم	٧٧
٨٨	من السنة النبوية الشريفة	٧٨
٨٩	الخلاصة	٧٩
الفصل الخامس :		
٩٠	حد الحراقة (قطع الطريق)	٨٠
٩٠	تعريف الحراقة	٨١
٩٠	لغة - في الاصطلاح	٨٢
٩١	دليل شرعية العقوبة	٨٣
٩٢	من القرآن الكريم	٨٤
٩٢	من السنة النبوية الشريفة	٨٥
٩٢	المبحث الأول : العقوبة	٨٦
٩٣	المبحث الثاني : اخافة السبيل لا غير	٨٧
٩٣	آراء الفقهاء في العقوبة	٨٨
٩٤	مدة النفي	٨٩
٩٤	المبحث الثالث : أخذ المال فقط	٩٠
٩٤	آراء الفقهاء في العقوبة	٩١
٩٤	المبحث الرابع : القتل فقط	٩٢
٩٤	بيان العقوبة وآراء الفقهاء فيها	٩٣

بند	الموضوع	رقم الصفحة
٩٤	المبحث الخامس : القتل وأخذ المال معا	٩٥
٩٥	بيان العقوبة وآراء الفقهاء فيها	٩٥
	الفصل السادس :	
٩٦	حد البغى	٩٦
٩٧	تعريف البغى : لغة	٩٦
٩٦	اصطلاحا	٩٦
٩٨	المبحث الأول : عقوبة البغاة	٩٧
٩٩	السند الشرعى لتلك العقوبة	٩٧
١٠٠	من القرآن الكريم	٩٧
١٠١	من السنة النبوية الشريفة	٩٨
١٠٢	من الاجماع	٩٨
١٠٣	المبحث الثانى : بيان العقوبة	٩٨
	الفصل السابع :	
١٠٤	حد الردة	١٠٠
١٠٥	تعريف الردة :	١٠٠
	لغة - شرعا	١٠٠
١٠٦	الردة فى الاصطلاح	١٠٠
١٠٧	المبحث الأول : دليل شرعية عقوبة الردة	١٠١
١٠٨	المبحث الثانى : العقوبة الدنيوية والعقوبة الآخروية	١٠٢
	الباب الخامس	
	عقوبات جرائم القصاص والدية	١٠٣ - ١٠٤
١٠٩	تمهيد :	١٠٥
١١٠	الفصل الأول : فى القصاص	١٠٦
١١١	تعريف القصاص : لغة - شرعا	١٠٦
١١٢	المبحث الأول : مشروعية القصاص	١٠٧
١١٣	من الكتاب	١٠٧
١١٤	من السنة النبوية الشريفة	١٠٨
١١٥	من الاجماع	١٠٨
١١٦	من العقل	١٠٨
١١٧	الفصل الثانى : فى الدية	١١٠

رقم الصفحة	الموضوع	بند
١١٠	تمهيد :	١١٨
١١٠	تعريف الدية	١١٩
١١١	المبحث الأول : أدلة شرعية الدية	١٢٠
١١١	من الكتاب الكريم	١٢١
١١٢	من السنة النبوية الشريفة	١٢٢
١١٢	من الاجماع	١٢٣
١١٣	الفصل الثالث : الكفارة	١٢٤
١١٣	تعريفها لغة	١٢٥
١١٣	المبحث الأول : دليل شرعية الكفارة	١٢٦
١١٥	الفصل الرابع : الحرمان من الميراث	١٢٧
١١٥	معناه	١٢٨
١١٥	المبحث الأول : دليل شرعية الحرمان من الميراث	١٢٩
١١٦	الفصل الخامس : الحرمان من الوصية	١٣٠
١١٦	آراء الفقهاء فيه	١٣١
	ودليله الشرعي	

الباب السادس

١١٧ - ١١٨	عقوبات جرائم التعازير	١٣٢
١١٩	ما هي جرائم التعازير	١٣٣
١١٩	التعزير لغة	١٣٤
١١٩	التعزير اصطلاحاً	١٣٥
١٢١	الفصل الأول : دليل مشروعية التعزير	١٣٦
١٢٣	الفصل الثاني : أنواع التعزير	١٣٧
١٢٤	الفصل الثالث : تعريف العقوبات التعزيرية	١٣٨
١٢٤	المبحث الأول : أنواع العقوبات التعزيرية	١٣٩
١٢٥	المبحث الثاني : العقوبات البدنية	١٤٠
١٢٥	المطلب الأول : دليل مشروعية العقوبات البدنية	١٤١
١٢٥	القتل	١٤٢
١٢٦	الجلد أو الضرب تعزيراً	١٤٣

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	المطلب الثاني : دليل مشروعية العقوبات المقيدة	١٤٤
١٢٧	للحرية	
١٢٧	الحبس	١٤٥
١٢٨	النفي أو التغريب أو الإبعاد	١٤٦
١٢٨	الصلب	١٤٧
١٢٨	المطلب الثالث : العقوبات المالية ودليل مشروعيتها	١٤٨
١٣١	أنواع العقوبات المالية	١٤٩
١٣١	عقوبة الاتلاف	١٥٠
١٣١	عقوبة التغير	١٥١
١٣٢	عقوبة التملك	١٥٢
١٣٢	عقوبة الغرامة	١٥٣
١٣٣	عقوبة المصادرة	١٥٤
١٣٣	المبحث الثالث : عقوبات تعزيرية أخرى	١٥٥
١٣٣	المطلب الأول : عقوبة الهجر	١٥٦
١٣٣	تعريفها	١٥٧
١٣٤	دليل مشروعيتها	١٥٨
١٣٤	المطلب الثاني : عقوبة الوعظ	١٥٩
١٣٤	تعريفها	١٦٠
١٣٤	دليل مشروعية عقوبة الوعظ	١٦١
١٣٥	المطلب الثالث : عقوبة التوبيخ	١٦٢
١٣٥	تعريفها	١٦٣
١٣٥	دليل مشروعيتها	١٦٤
١٣٦	المطلب الرابع : عقوبة العزل من الوظيفة	١٦٥
١٣٦	معناها	١٦٦
١٣٦	دليل مشروعيتها	١٦٧
١٣٧	المطلب الخامس : عقوبة الحرمان	١٦٨
١٣٧	المطلب السادس : عقوبة التشهير	١٦٩
١٣٧	معناها	١٧٠
١٣٧	دليل مشروعيتها	١٧١
١٣٨	المطلب السابع : عقوبة التهديد	١٧٢
١٣٨	معناها	١٧٣
١٣٨	دليل مشروعيتها	١٧٤

بند	الموضوع	رقم الصفحة
١٧٥	المطلب الثامن : عقوبة الازالة	١٣٨
١٧٦	معناها وأنواعها ومجالها	١٣٨
الباب السابع		
١٧٧	أسلوب تطبيق العقوبات	١٣٩ - ١٤٠
١٧٨	تمهيد :	١٤١
١٧٩	الفصل الأول : عقوبة القصاص :	١٤٢
١٨٠	تمهيد :	١٤٢
١٨١	المبحث الأول : القصاص فى الجناية عمدا على النفس	١٤٢
١٨٢	تمهيد :	١٤٢
١٨٣	المطلب الأول : كيفية تنفيذ القصاص	١٤٢
١٨٤	حكم استعمال ما هو أسرع من السيف	١٤٤
١٨٥	من الذى يتولى تنفيذ القصاص الآن	١٤٤
١٨٦	المطلب الثانى : موانع القصاص	١٤٤
١٨٧	المطلب الثالث : سقوط القصاص	١٤٥
١٨٨	المطلب الرابع : ضمانات تنفيذ القصاص فى الشريعة الاسلامية	١٤٥
١٨٩	تنفيذ القصاص على الحامل	١٤٥
١٩٠	آراء الفقهاء	١٤٦
١٩١	التنفيذ على السكران والمريض والضعيف	١٤٦
١٩٢	التنفيذ على المجنون	١٤٧
١٩٣	علنية تنفيذ القصاص	١٤٧
	المبحث الثانى : القصاص فى الجناية عمدا على ما دون النفس	١٤٨
١٩٤	معناه	١٤٨
١٩٥	المطلب الأول : كيفية استيفاء القصاص	١٤٨
١٩٦	المطلب الثانى : أسباب امتناع القصاص	١٤٩

رقم الصفحة	الموضوع	بند
١٤٩	المطلب الثالث : سقوط القصاص	١٩٧
١٥٠	المطلب الرابع : من له حق استيفاء القصاص .	١٩٨
	المطلب الخامس : استيفاء القصاص تحت اشراف القضاء	١٩٩
١٥٠		

الفصل الثاني

١٥٢	القتل	٢٠٠
١٥٢	المبحث الأول : بيان القتل في الجرائم	٢٠١
١٥٢	تمهيد :	٢٠٢
	المبحث الثاني : دليل شرعية القتل في بعض الجرائم	٢٠٣
١٥٣	التعزيرية	
١٥٣	في اللواط	٢٠٤
١٥٣	في شرب الخمر ومعتاده	٢٠٥
١٥٣	من يزني بذات محرم	٢٠٦
١٥٣	وطء البهائم	٢٠٧

الفصل الثالث

١٥٤	عقوبة الرجم	٢٠٨
١٥٤	معنى الرجم	٢٠٩
١٥٥	المبحث الأول : كيفية تنفيذ عقوبة الرجم	٢١٠
١٥٥	المطلب الأول : اذا كان المرجوم رجلا	٢١١
١٥٥	المطلب الثاني : اذا كان المرجوم امرأة	٢١٢
١٥٦	المبحث الثاني : صفة الرجم	٢١٣
	القواعد العامة التي يجب مراعاتها	٢١٤
١٥٦	في الرجم	
	تأجيل التنفيلا في الحامل والمرضع	٢١٥
١٥٨	والمجننون	

الفصل الرابع

١٥٩	عقوبة القطع	٢١٦
١٥٩	تمهيد :	٢١٧
١٥٩	المبحث الأول : سمات عقوبة القطع	٢١٨

رقم الصفحة	الموضوع	بند
١٦٠	المبحث الثاني : حكمة مشروعيتهما	٢١٩
١٦٠	المبحث الثالث : محل القطع	٢٢٠
١٦١	آراء الفقهاء :	٢٢١
١٦١	أدلة من يرون أن محل القطع هو اليدين والرجلين على الترتيب	٢٢٢
١٦٢	أدلة القائلين بقطع اليدين فقط اليمنى في المرة الأولى واليسرى في المرة الثانية	٢٢٣
١٦٢	أدلة القائلين بأن محل القطع بعد اليمنى هو الرجل اليسرى ولا قطع فيما وراء ذلك ويعزر بعد ذلك	٢٢٤
١٦٢	تحديد القدر الذي يقطع من اليد أو الرجل	٢٢٥
١٦٥	المبحث الرابع : ضمانات تنفيذ عقوبة القطع	٢٢٦

الفصل الخامس

١٦٧	عقوبة الجلد	٢٢٧
١٦٧	تمهيد :	٢٢٨
١٦٧	المبحث الأول : الحكمة من عقوبة الجلد ومميزاتها	٢٢٩
١٦٨	المبحث الثاني : كيفية تنفيذ عقوبة الجلد	٢٣٠
١٦٨	المطلب الأول : تنفيذ عقوبة الجلد في جريمة الزنا	٢٣١
١٦٩	التنفيذ على الرجل الزاني غير المحصن	٢٣٢
١٦٩	التنفيذ على المرأة الزانية الغير محصنة	٢٣٣
١٦٩	تنفيذ الجلد على المريض	٢٣٤
١٧٠	المطلب الثاني : تنفيذ عقوبة الجلد في جريمة الشرب	٢٣٥
١٧٠	المطلب الثالث : تنفيذ عقوبة الجلد في جريمة القذف	٢٣٥
١٧١	المطلب الرابع : كيفية تنفيذ العقوبة في جرائم التعازير	٢٣٦
١٧١	مقدار الجلد في التعزير	٢٣٧

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	الفصل السادس	
١٧٢	عقوبة الصلب	٢٣٨
١٧٢	تمهيد :	٢٣٩
١٧٢	المبحث الأول : كيفية الصلب	٢٤٠
١٧٣	المبحث الثاني : مدة الصلب	٢٤١
١٧٣	المبحث الثالث : الصلب فى التعازير	٢٤٢
	الباب الثامن	
	التدابير الاحترازية	٢٤٣
١٧٥ - ١٧٦	فى الشريعة الاسلامية	
١٧٧	تمهيد :	٢٤٤
	مسلك الشريعة الاسلامية فى التدابير	٢٤٥
١٧٨	الاحترازية	
١٨٠	الفصل الأول : مرحلة ما قبل ارتكاب الجريمة	٢٤٦
١٨٠	المبحث الأول : فى جرائم الحدود	٢٤٧
١٨٠	المطلب الأول : فى الزنا	٢٤٨
١٨٢	المطلب الثانى : فى القذف	٢٤٩
١٨٢	المطلب الثالث : فى شرب الخمر	٢٥٠
١٨٣	المطلب الرابع : فى السرقة	٢٥١
١٨٣	المطلب الخامس : فى الحراية	٢٥٢
١٨٣	المطلب السادس : فى البغى	٢٥٣
١٨٤	المطلب السابع : فى الردة	٢٥٤
١٨٤	المبحث الثانى : فى جرائم القصاص والدية	٢٥٥
١٨٥	المبحث الثالث : فى جرائم التعازير	٢٥٦
	المبحث الرابع : الأساليب المختلفة التى تسلكها	٢٥٧
	الشريعة فى مقاومة الجريمة قبل	
١٨٦	وقوعها	
١٩٠	الفصل الثانى : مرحلة ما بعد ارتكاب الجريمة	٢٥٨
١٩٠	تمهيد وأمثلة	٢٥٩
		٣١٨

الموضوع	رقم الصفحة	بند
المبحث الأول : أمثلة للتدابير الاحترازية فى الشريعة الإسلامية	٢٦٠	١٩١
المبحث الثانى : أمثلة للتدابير الاحترازية البدنية	٢٦١	١٩٢
تعليق اليد بعد قطعها	٢٦٢	١٩٢
صلب المجرم حيا مدة من الوقت	٢٦٣	
المبحث الثالث : أمثلة للتدابير الاحترازية المقيدة للحرية	٢٦٤	١٩٢
الحبس	٢٦٥	١٩٢
التغريب أو النفى أو الإبعاد	٢٦٦	١٩٣
المبحث الرابع : أمثلة للتدابير الاحترازية المانعة من الحقوق	٢٦٧	١٩٣
حرمان القاتل من الميراث والوصية	٢٦٨	١٩٣
عدم قبول شهادة القاذف	٢٦٩	١٩٣
حرمان المجاهد من سلب قتيله	٢٧٠	١٩٣
المبحث الخامس : أمثلة للتدابير الاحترازية المالية	٢٧١	١٩٤
الاتلاف	٢٧٢	١٩٤
المصادرة	٢٧٣	١٩٤
المبحث السادس : أمثلة احترازية أخرى	٢٧٤	١٩٤

القسم الثانى

العقوبة والتدابير الاحترازية

فى القانون ١٩٧ - ١٩٨

الباب الأول

فى معنى العقوبة	٢٧٥	١٩٩ - ٢٠٠
الفصل الأول : تعريف العقوبة		٢٠١
ما هو علم العقاب ؟	٢٧٦	٢٠٢
ما هو الفرق بين العقوبة والتعويض المدنى ؟	٢٧٧	٢٠٢
ما هو الفرق بين العقوبة والجزاء التأديبى ؟	٢٧٨	٢٠٣
الفصل الثانى : أهداف العقوبة		٢٠٤

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٢٠٤	تمهيد :	٢٧٩
٢٠٥	نشأة فكرة العقاب وتطورها	٢٨٠
٢٠٧	الخلاصة من سرد تاريخ الفكرة	٢٨١
٢٠٩	الفصل الثالث : خصائص العقوبة	٢٨٢
٢٠٩	شرعية العقوبة	٢٨٣
٢٠٩	قضائية العقوبة	٢٨٤
٢١٠	شخصية العقوبة	٢٨٥
	العقوبة جزاء على فعل يعده المشرع	٢٨٦
٢١٠	جريمة	
٢١٠	مبدأ تفريد العقوبة	٢٨٧
٢١١ - ٢١٢	الباب الثاني : أقسام العقوبة	
٢١٣	تمهيد : والفصل الأول :	٢٨٨
٢١٤	التقسيمات العامة للعقوبة والنماذج المختارة	٢٨٩
٢١٤	المبحث الأول : التقسيمات العامة للعقوبة	٢٩٠
٢١٤	تقسيم الشراح للعقوبات	٢٩١
٢١٤	المطلب الأول : تقسيم العقوبات من حيث جسامتها	٢٩٢
	المطلب الثاني : تقسيم العقوبات من حيث أصالتها	٢٩٣
٢١٥	أو تبعيتها	
٢١٥	ما هي العقوبة الأصلية	٢٩٤
٢١٥	ما هي العقوبة التبعية	٢٩٥
٢١٥	ما هي العقوبة التكميلية	٢٩٦
٢١٦	المطلب الثالث : تقسيم العقوبات من حيث محلها	٢٩٧
٢١٦	ما هي العقوبات البدنية	٢٩٨
٢١٦	ما هي العقوبات السالبة للحرية	٢٩٩
٢١٦	ما هي العقوبات المقيدة للحرية ؟	٣٠٠
٢١٧	ما هي العقوبات المالية ؟	٣٠١
٢١٧	ما هي العقوبات السالبة للحقوق ؟	٣٠٢
	ما هي العقوبات الماسية بالشرف	٣٠٣
٢١٧	والاعتبار ؟	
	المبحث الثاني :	
	نماذج مختارة لتقسيمات العقوبة في بعض	٣٠٤
٢١٧	القوانين	

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٢١٧	تمهيد :	٣٠٥
	المطلب الأول : العقوبات السالبة للحرية في	٣٠٦
٢١٧	التشريع الفرنسى	
٢١٧	السجن	٣٠٧
٢١٨	الحبس	٣٠٨
٢١٨	الحبس الاصلاحى	٣٠٩
٢١٨	الحبس الذى تقرره الشرطة	٣١٠
٢١٨	الابعاد	٣١١
	المطلب الثانى : العقوبات السالبة للحرية في	٣١٢
٢١٩	التشريع الايطالى	
٢١٩	عقوبة الأشغال الشاقة	٣١٣
٢٢٠	عقوبة السجن	٣١٤
٢٢٠	الحبس	٣١٥
	الفصل الثانى : تقسيمات العقوبات في قانون	٣١٦
٢٢١	العقوبات المصرى	
٢٢١	تمهيد :	٣١٧
	أنواع العقوبات الواردة في مشروع قانون	٣١٨
	العقوبات الذى أعدته لجنة تقنين الأحكام وفقا	
٢٢١	للشريعة الاسلامية	
٢٢١	أنواع العقوبات التعزيرية	٣١٩
٢٢٤	استعراض العقوبات في قانون العقوبات المصرى	٣٢٠
٢٢٤	بيان العقوبات في قانون العقوبات المصرى	٣٢١
٢٢٤	المبحث الأول : العقوبات الأصلية	٣٢٢
٢٢٤	المطلب الأول : عقوبة الاعدام	٣٢٣
٢٢٤	تعريف عقوبة الاعدام	٣٢٤
٢٢٥	تطور فكرة عقوبة الاعدام تاريخيا	٣٢٥
٢٢٥	حالات الاعدام في قانون العقوبات المصرى	٣٢٦
	الضمانات التى وضعها المشرع المصرى لتنفيذ	٣٢٧
٢٢٦	عقوبة الاعدام	
٢٢٧	كيفية تنفيذ عقوبة الاعدام	٣٢٨
٢٢٨	المطلب الثانى : العقوبات السالبة للحرية	٣٢٩
٢٢٨	أنواع العقوبات السالبة للحرية	٣٣٠

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٢٢٩	عقوبة الأشغال الشاقة	٣٣١
٢٢٩	نوعا الأشغال الشاقة	٣٣٢
٢٢٩	الفئات المستثناة من قضاء مدة العقوبة فى الليمان	٣٣٣
٢٣٠	عقوبة السجن	٣٣٤
٢٣٠	المكان الذى تنفذ فيه عقوبة السجن	٣٣٥
٢٣٠	الأعمال التى يزاولها المحكوم عليهم بعقوبة السجن	٣٣٦
٢٣١	عقوبة الحبس والمكان الذى تنفذ فيه	٣٣٧
٢٣١	حالات الحكم بالحبس بنوعيه	٣٣٨
٢٣٢	حالات الحكم بالحبس مع الشغل الوجوبى	٣٣٩
٢٣٢	حالات الحكم بالحبس البسيط الوجوبى	٣٤٠
	هل يحق للمحكوم عليه بالحبس البسيط أن يطلب تشغيله خارج السجن بدلا من تنفيذ الحبس عليه	٣٤١
٢٣٢	القواعد التى قررتها المواد ٥٢٠ وما بعدها (اجراءات جنائية)	٣٤٢
٢٣٣	كيفية تنفيذ العقوبات السالبة للحرية	٣٤٣
٢٣٣	تمهيد :	٣٤٤
٢٣٤	أنواع السجون	٣٤٥
٢٣٤	ما هو الليمان ؟	٣٤٦
٢٣٤	السجون العمومية	٣٤٧
٢٣٥	السجون المركزية	٣٤٨
٢٣٥	السجون الخاصة	٣٤٩
٢٣٥	كيفية معاملة المسجونين فى مصر	٣٥٠
٢٣٦	كيفية تقسيم المسجونين ومعاملتهم	٣٥١
٢٣٧	تشغيل المسجونين	٣٥٢
٢٣٨	تشقيف المسجونين	٣٥٣
٢٣٩	تأديب المسجونين	٣٥٤
٢٣٩	الاشراف على السجون	٣٥٥
٢٤٠	الاشراف الادارى	٣٥٦
٢٤١	الاشراف القضائى	٣٥٧
٢٤١	حساب مدة العقوبة	٣٥٨
٢٤٢	تأجيل تنفيذ العقوبة	٣٥٩

رقم الصفحة	الموضوع	بند
٢٤٣	نظام الافراج الشرطى	٣٦٠
٢٤٣	تعريفه	٣٦١
٢٤٣	تاريخه	٣٦٢
٢٤٣	الحكمة منه	٣٦٣
٢٤٤	خصائص الافراج الشرطى	٣٦٤
٢٤٤	شروط الافراج الشرطى	٣٦٥
٢٤٤	الشروط التى ترجع الى ذات المحكوم عليه	٣٦٦
٢٤٤	الشروط التى ترجع الى ذات العقوبة	٣٦٧
٢٤٥	ما هى السلطة التى تملك حق الافراج	٣٦٨
٢٤٥	الشرطى ؟	
٢٤٥	الغاء الافراج الشرطى	٣٦٩
٢٤٥	متى يصبح الافراج الشرطى نهائيا ؟	٣٧٠
٢٤٥	الافراج بعد الالغاء مرة ثانية	٣٧١
٢٤٦	المطلب الثالث : العقوبات المالية	٣٧٢
٢٤٦	الغرامة باعتبارها عقوبة أصلية	٣٧٣
٢٤٦	تمهيد :	٣٧٤
٢٤٦	تعريف الغرامة	٣٧٥
٢٤٦	تمييز الغرامة عن غيرها من العقوبات	٣٧٦
٢٤٦	الفرق بين الغرامة والتعويض	٣٧٧
٢٤٧	الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة المدنية	٣٧٨
٢٤٧	الفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة التأديبية	٣٧٩
	الفرق بين الغرامة الجنائية والجزاء المالى	٣٨٠
٢٤٨	والادارى	
٢٤٨	مقدار الغرامة	٣٨١
٢٤٨	تنفيذ الغرامة	٣٨٢
٢٤٩	هل يجوز تأجيل الوفاء بالغرامة أو تقسيطها ؟	٣٨٣
٢٤٩	طريقة التنفيذ بالاكراه البدنى وما هو ؟	٣٨٤
٢٤٩	الاجراءات الواجب مراعاتها فى الاكراه البدنى	٣٨٥
٢٥٠	مدة الاكراه البدنى	٣٨٦
٢٥٠	اثر الاكراه البدنى	٣٨٧

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	هل يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج السجن	٣٨٨
٢٥١	بدلاً من الإكراه البدني ؟	
٢٥١	كيفية خصم مدة الحبس الاحتياطي من الغرامة .	٣٨٩
٢٥٢	التنفيذ في حالة وفاة المحكوم عليه	٣٩٠
٢٥٢	المبحث الثاني : العقوبات التبعية	٣٩١
٢٥٢	المطلب الأول : الحرمان من بعض الحقوق والمزايا .	٣٩٢
٢٥٣	المطلب الثاني : مراقبة البوليس	٣٩٣
٢٥٤	أنواع المراقبة ومدتها	٣٩٤
٢٥٥	إجراءات المراقبة	٣٩٥
٢٥٥	من الذي يخضع لهذه المراقبة	٣٩٦
٢٥٥	المبحث الثالث : العقوبات التكميلية	٣٩٧
٢٥٦	المطلب الأول : العزل من الوظائف الأميرية	٣٩٨
٢٥٦	تعريفه	٣٩٩
٢٥٦	العزل كعقوبة تبعية	٤٠٠
٢٥٦	العزل كعقوبة تكميلية وجوبية	٤٠١
٢٥٧	مدة العزل	٤٠٢
٢٥٧	المطلب الثاني : المصادرة	٤٠٣
٢٥٧	تعريفها	٤٠٤
٢٥٧	خصائصها	٤٠٥
٢٥٨	الفرق بين المصادرة والغرامة	٤٠٦
٢٥٨	أنواع المصادرة	٤٠٧
٢٥٨	المصادرة الوجوبية	٤٠٨
٢٥٩	المصادرة الجوازية	٤٠٩
	الشروط الواجب توافرها للحكم بالمصادرة	٤١٠
٢٦٠	المصادرة كتعويض	٤١١
٢٦١	المطلب الثالث : الغرامة النسبية	٤١٢
٢٦١	تمهيد وتعريفها	٤١٣
٢٦١	مقدار الغرامة النسبية	٤١٤
٢٦١	أمثلة للغرامة النسبية	٤١٥

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	الباب الثالث :	
٢٦٣ - ٢٦٤	أسباب سقوط العقوبة وزوال آثار الحكم بها .	٤١٦
٢٦٥	تمهيد :	٤١٧
٢٦٦	الفصل الأول : أسباب سقوط العقوبة	٤١٨
٢٦٦	المبحث الأول : وفاة المحكوم عليه	٤١٩
٢٦٦	المبحث الثاني : التقادم	٤٢٠
٢٦٦	معناه	٤٢١
٢٦٧	مدد التقادم	٤٢٢
٢٦٧	انقطاع مدة التقادم	٤٢٣
٢٦٧	أسباب انقطاع التقادم	٤٢٤
٢٦٧	وقف التقادم	٤٢٥
٢٦٨	المبحث الثالث : العفو عن العقوبة	٤٢٦
٢٦٨	تعريفه - العفو عند العقوبة	٤٢٧
٢٦٩	آثار العفو عن العقوبة	٤٢٨
٢٧٠	الفصل الثاني : أسباب زوال الآثار الجنائية للحكم	٤٢٩
٢٧٠	تمهيد :	٤٣٠
٢٧٠	المطلب الأول : العفو الشامل	٤٣١
٢٧٠	تعريف العفو الشامل	٤٣٢
٢٧١	من الذي يملك اصدار العفو الشامل	٤٣٣
٢٧١	أمثلة للعفو الشامل	٤٣٤
٢٧١	آثار العفو الشامل	٤٣٥
٢٧١	المطلب الثاني : رد الاعتبار	٤٣٦
٢٧١	تعريف رد الاعتبار	٤٣٧
٢٧٢	أنواع رد الاعتبار	٤٣٨
٢٧٢	رد الاعتبار القضائي	٤٣٩
٢٧٢	شروطه	٤٤٠
٢٧٣	اجراءاته	٤٤١
٢٧٤	الغاء الحكم برد الاعتبار	٤٤٢
٢٧٤	رد الاعتبار القانوني	٤٤٣
٢٧٤	شروطه	٤٤٤
٢٧٥ - ٢٧٦	آثار رد الاعتبار	٤٤٥

رقم الصفحة	الموضوع	بند
	الباب الرابع	
٢٧٧ - ٢٧٨	التدابير الاحترازية . .	٤٤٦
٢٧٩	تمهيد :	٤٤٧
٢٨١	الفصل الأول : التدابير الاحترازية بصفة عامة . .	٤٤٨
٢٨١	المبحث الأول : ماهية التدابير الاحترازية	٤٤٩
٢٨١	المطلب الأول : تعريف التدابير الاحترازية	٤٥٠
٢٨١	المطلب الثاني : خصائص التدابير الاحترازية	٤٥١
	المطلب الثالث : الطبيعة القانونية للتدابير	٤٥٢
٢٨٢	الاحترازية	
٢٨٢	المبحث الثاني : الشروط العامة	٤٥٣
	المطلب الأول : ارتكاب فعل بعد جريمة (الجريمة	٤٥٤
٢٨٣	السابقة)	
٢٨٣	المطلب الثاني : الخطورة الاجرامية وتعريفها	٤٥٥
٢٨٤	الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية	٤٥٦
٢٨٥	المبحث الثالث : أنواع التدابير الاحترازية	٤٥٧
٢٨٥	تمهيد :	
٢٨٥	المطلب الأول : تقسيم التدابير الى شخصية وعينية	٤٥٨
٢٨٥	تعريف	٤٥٩
٢٨٥	المطلب الثاني : تقسيم التدابير الى علاجية وتحفظية	٤٦٠
٢٨٧	المطلب الثالث : تقسيم التدابير الى وجوبية وجوازية	٤٦١
	المطلب الرابع : تقسيم التدابير الى تدابير توقع	٤٦٢
٢٨٧	بجانب العقوبة وأخرى توقع بمفردها	
٢٨٧	المطلب الخامس : تقسيم التدابير الى :	٤٦٣
	١ - مانعة للحرية	
	٢ - مقيدة للحرية	
	٣ - مانعة للحقوق	
٢٨٩	٤ - عينية	
	الفصل الثاني	
٢٨٩	المبحث الأول : التدابير الاحترازية فى القوانين المصرية	٤٦٤
٢٨٩	تمهيد :	

٢٨٩	أمثلة للتدابير الواردة في قانون العقوبات المصرى	٤٦٥
٢٩٠	أمثلة للتدابير الواردة في قانون الاجراءات الجنائية	٤٦٦
٢٩٠	أمثلة للتدابير المنصوص عليها في قوانين خاصة	٤٦٧
٢٩١	أمثلة للتدابير الواردة في قانون المخدرات .	٤٦٨
٢٩٢	أمثلة للتدابير الواردة في قانون الأحداث .	٤٦٩
٢٩٢	التدابير التي توقع على الأحداث	٤٧٠
٢٩٢	ما هو التوبيخ ؟	٤٧١
٢٩٣	ما هو التسليم ؟	٤٧٢
٢٩٣	ماذا يعنى المشرع بالالحاق بالتدريب المهني ؟ .	٤٧٣
٢٩٣	ما مضمون الالتزام بواجبات معينة ؟	٤٧٤
٢٩٣	ما مضمون الاختيار القضائي ؟	٤٧٥
٢٩٤	مضمون الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية	٤٧٦
٢٩٤	ما مضمون الايداع في احدى المستشفيات المتخصصة ؟	٤٧٧
٢٩٤	انتهاء التدبير	٤٧٨
٢٩٥	المبحث الثاني : التدابير الاحترازية في قانون العقوبات اللبناني	٤٧٩
٢٩٥	أنواع التدابير الاحترازية	٤٨٠
٢٩٥	التدابير المانعة للحرية	٤٨١
٢٩٥	التدابير المقيدة للحرية	٤٨٢
٢٩٦	التدابير المانعة للحقوق	٤٨٣
٢٩٦	التدابير العينية	٤٨٤
٢٩٦	المبحث الثالث : التدابير الاحترازية في القانون الليبي	٤٨٥
٢٩٧	المبحث الرابع : أنواع التدابير في بعض القوانين الأجنبية	٤٨٦
٢٩٧	المطلب الأول : أنواع التدابير في قانون العقوبات الاطالي	٤٨٧
٢٩٨	المطلب الثاني : أنواع التدابير في التشريع اليوغسلافي	٤٨٨
٢٩٩	أهم المراجع	٤٨٩
٣٢٧		

فهرس الآيات القرآنية

رقم	الآية	الصفحة
(١)	ألم نشرح لك صدرك ، ووضعنا عنك وزرك :	٣
(٢)	ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب	٣
(٣)	وما أرسلناك الا رحمة للعالمين	١٧
(٤)	لا اكراه فى الدين ، قد تبين الرشد من الغى	٢٣
(٥)	ولا تكسب كل نفس الا عليها	٢٥
(٦)	ولا تزر وازرة وزر أخرى	٢٥
(٧)	وان ليس للانسان الا ما سعى	٢٥
(٩)	ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر	٢٧
(١٠)	ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها	٢٩
(١١)	فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره	٣٣
(١٢)	من يعمل سوءا يجز به	٣٣
(١٣)	يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم	٣٤
	١٠٠	
(١٤)	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر	٣٨ - ١٨٤
(١٥)	تلك حدود الله فلا تقربوها	٦٢
(١٦)	تلك حدود الله فلا تعتدوها	٦٢
(١٧)	الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة	٦٢
(١٨)	ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلا	٦٦ - ١٨٠
(١٩)	واللاتى تأتين الفاحشة من نسائكم	٦٦ - ١٨١
(٢٠)	ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات	٧٣
(٢١)	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء	٧٦ - ١٩٣

رقم	الآية	الصفحة
(٢٢)	والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود	٧٧
	الا أنفسهم	٧٧
(٢٣)	انى ارانى أعصر خمرا	٧٩
(٢٤)	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٨٨ - ١٨٣
(٢٥)	انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله	٩٢ - ١٥٩
(٢٦)	وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا	٩٧ - ١٨٣
(٢٧)	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول	٩٧ - ١٨٤
(٢٨)	ولا تترددوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين	١٠٠
(٢٩)	فارتدا على آثارهما قصصا	١٠٠
(٣٠)	فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه	١٠٠
(٣١)	وقالت لأخته قصيه	١٠٥
(٣٢)	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص	
	فى القتل	١٠٦ - ١٨٥
(٣٣)	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس	١٠٦ - ١٨٤
(٣٤)	ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق	١٠٧
(٣٥)	وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ	١١٠ - ١٨٥
(٣٦)	فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف	١١٠
(٣٧)	فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه	١١٩
(٣٨)	وتعزروه وتوقروه	١١٩
(٣٩)	وآمنتم برسلى وعزرتموهم	١١٩
(٤٠)	واللاتى تخافون نشوذهن فعظوهن وأهجروهن	١٢١ - ١٣٤
(٤١)	واللذان يأتيانها منكم فآذوهما	١٢١
(٤٢)	وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم	
	الأرض	١٣٤
(٤٣)	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى	
	عليكم	١٤٣
(٤٤)	وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به	١٤٣
(٤٥)	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	١٥٩
(٤٦)	ان الصفا والمروة من شعائر	١٧٣
(٤٧)	والذين هم لفروجهم حافظون	١٨٠
(٤٨)	وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا	١٨٠

رقم	الآية	الصفحة
(٤٩)	ولا تبرجن تبرج الجاهنية الأولى	١٨٠
(٥٠)	قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم	١٨٠
(٥١)	ان الذين يرمون المحصنات الغافلات	١٨٠
(٥٢)	ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا	١٨٧ - ١٠٢
(٥٣)	يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى	١٨٢
(٥٤)	يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر والأنصاب	١٨٣
(٥٥)	انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض	١٨٣
(٥٦)	ان الدين عند الله الاسلام	١٨٤
(٥٧)	ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير	١٨٧
(٥٨)	من عمل صالحا من ذكر أو أنثى	١٨٧
(٥٩)	وجزاء سيئة سيئة مثلها	١٨٧
(٦٠)	فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره	١٨٧
(٦١)	وتعاونوا على البر والتقوى	١٨٧
(٦٢)	يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن	١٨٧
(٦٣)	انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة	١٨٨
(٦٤)	ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين	١٨٨
(٦٥)	ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون	١٨٩
(٦٦)	فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره	١٨٩
(٦٧)	وأن تعفوا أقرب للتقوى	١٨٩
(٦٨)	ولقد عفا الله عنهم ان الله غفور رحيم	١٨٩
(٦٩)	فمن عفا وأصلح فأجره على الله	١٨٩
(٧٠)	ان تبدوا خيرا أو تخفوه أو تعفوا عن سوء	١٨٩
(٧١)	وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين	١٨٩

فهرس الأحاديث النبوية المطهرة

رقم	نص الحديث	الصفحة
(١)	أقبلوا ذوى الهيئات عشرا تهم	١٩ - ١٨٩
(٢)	تبايعونى على ألا تشركوا بالله شيئا ولا تزنوا .	١٩
(٣)	من أصاب حدا فعجل عقوبته في الدنيا فالله أعدل	٢٠
(٤)	لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه	٢٥
(٥)	أتشفع فى حد من حدود الله	٢٦ - ٦٣
(٦)	الصوم جنة	٢٧
(٧)	لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء . . .	٢٨
(٨)	أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات .	٢٨
(٩)	ان من أبعد الناس منازل عند الله يوم القيامة .	٢٨
(١٠)	لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة حطب فيبيعها	٢٨
(١١)	انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى	٣٣
(١٢)	من بدل دينه فاقتلوه	٣٨
(١٣)	لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان .	٥٦
(١٤)	اذهبى حتى تضعى حملك	٥٦ - ١٤٦
(١٥)	ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم . . .	٦٣ - ١٨٨
(١٦)	لو كنت راجما أحدا بغير بينة	٦٣
(١٧)	من حالت شفاعته دون حد من حدود الله . .	٦٣
(١٨)	اشفقوا ما لم يصل الى الوالى فقا فلا عفا الله عنه	٦٣
(١٩)	تعافوا الحداد فيما بينكم	٦٤
(٢٠)	خذوا عنى فقد جعل الله لهن سبيلا	٦٥ - ٦٩
(٢١)	والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله .	٦٩
(٢٢)	اذهبوا به فارجموه	٦٩
(٢٣)	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ألا اله الا الله .	٦٩ - ١٠٢
(٢٤)	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر . .	٧٣
(٢٥)	ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها .	٧٣

رقم	نص الحديث	الصفحة
(٢٦)	أبشر يا هلال فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا .	٧٧
(٢٧)	كذبت عليها ان أمسكتها	٧٨
(٢٨)	كل شراب أسكر حرام	٨٠
(٢٩)	لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار	٨٨
(٣٠)	لا تقطع يد السارق الا فيما دون ثمن المجن	٨٨
(٣١)	اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى	٨٨
(٣٢)	لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن	٨٨
(٣٣)	لعن الله السارق يسرق البيضة	٨٩
(٣٤)	من حمل علينا السلاح فليس منا	٩٢
(٣٥)	من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته	٩٢
(٣٦)	جاهلية	٩٢
(٣٦)	من بدل دينه فاقتلوه	١٠١ - ١٨٤
(٣٧)	من اعتبط مؤمنا فهو قود	١٠٧ - ١٨٤
(٣٨)	من أصيب بدم أو خبل فهو بالخيار	١٠٧
(٣٩)	من قتل له قتيل فهو بخير النظرين	١٠٧
(٤٠)	من قتل عمدا فهو قود	١٠٧
(٤١)	وان في النفس مائة من الابل	١١٢
(٤٢)	في نفس المؤمن مائة من الابل	١١١
(٤٣)	الا ان في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا	١١٢
(٤٤)	ليس للقاتل من الميراث شيء	١١٤ - ١٩٣
(٤٥)	من قتل قتيلا فانه لا يرثه	١١٤
(٤٦)	لا وصية لقاتل	١١٥ - ١٩٣
(٤٧)	لا ترفع عصاك عن أهلك	١٢١
(٤٨)	رحم الله امرئ علق صوته حيث يراه أهله	١٢١
(٤٩)	لا يجلد فوق عشرة الا في حد	١٢١ - ١٢٦
(٥٠)	من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق	١٢٥
(٥١)	عصاكم	١٢٥
(٥١)	ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر	١٢٦
	هذه الأمة	١٢٦

رقم	نص الحديث	الصفحة
(٥٢)	فان لم يتركوه فاقتلوهم	١٢٦
(٥٣)	اقتلوا القاتل واصبروا الصابر	١٢٨
(٥٤)	من أعطاها مؤتجرا فله أجرها ومن منعها	
	فانا آخذوها	١٢٩
(٥٥)	أتاني جبريل فقال انى أتيتك الليلة	١٣١
(٥٦)	من خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة	١٣٢
(٥٧)	اتق الله يا أبا الوليد لا تأتى يوم القيامة	١٣٥
(٥٨)	ليس لابن بيضاء على ابن سوداء سلطان	
	الا بالحق	١٣٦
(٥٩)	ما بال أقوام نستعملهم على ما ولانا الله	١٣٧
(٦٠)	اذا قتلتم فأحسنوا القتلة	١٤٢
(٦١)	من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه	١٤٣
(٦٢)	ان كان لك سبيلا عليها فلا سبيل لك على	
	ما فى بطنها	١٤٥
(٦٣)	افعلوا به كما تفعلون بموتاكم	١٤٧
(٦٤)	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل	
	والمفعول به	١٥٣ - ١٩٠
(٦٥)	من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فى الرابعة	
	فاقتلوه	١٥٣ - ١٩٣
(٦٦)	من وقع على ذات محرم فاقتلوه	١٥٣
(٦٧)	من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة	١٥٣
(٦٨)	تعافوا العقوبة بينكم فاذا انتهى بها الى الامام	١٥٩
(٦٩)	اقتدوا بالذى من بعدى أبى بكر وعمر	١٦١
(٧٠)	اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه	١٦٥
(٧١)	ان السارق ان تاب سبقته يده الى الجنة	١٧٨ - ١٨٨
(٧٢)	لا يخلون أحدكم بامرأة ليست بمحرم الا وكان	
	الشيطان ثالثهما	١٨١
(٧٣)	لا تتبع النظرة النظرة	١٨١
(٧٤)	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة	١٨١
(٧٥)	احفظ عورتك الا من زوجتك	١٨١
(٧٦)	اياكم والدخول على النساء	١٨١

رقم	نص الحديث	الصفحة
(٧٧)	المرأة اذا استعطرت فمرت المجلس فهي كذا	
١٨٢	— يعنى زانية	
(٧٨)	اجتنبوا السبع الموبقات	١٨٢
(٧٩)	لعن الله الحمر وشاربها وساقياها	١٨٣
(٨٠)	كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه	١٨٣
(٨١)	ما من يوم يصبح فيه العباد الا ملكان ينزلان	١٨٦
(٨٢)	من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع	١٨٧
(٨٣)	من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته	
١٨٨	يوم القيامة	
(٨٤)	ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا	
١٨٨	والآخرة	
(٨٥)	ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا	١٨٨
(٨٦)	ان الله يحب الشاب التائب	١٨٨
(٨٧)	يا أيها الناس توبوا الى الله فاني أتوب في	
١٨٨	اليوم مائة مرة	
(٨٨)	التائب من الذنب كمن لا ذنب له	١٨٨

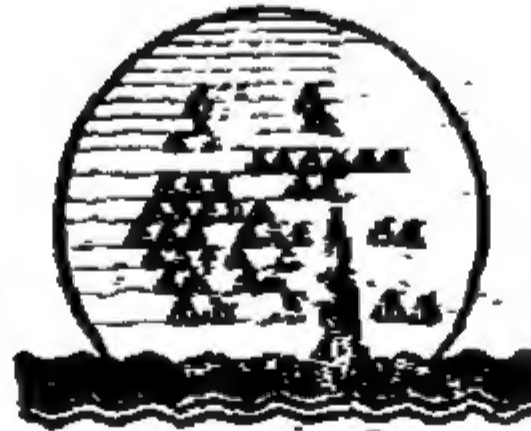
كتب للمؤلف

- ١ - النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٢ - جرائم القتل بين الشريعة والقانون
دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض
- ٣ - جرائم السرقة بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٤ - الاجهاض وجرائم الأعراض بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٥ - جرائم الاعتداء على سلامة الأجسام بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٦ - الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار بين الشريعة والقانون
دار الناصر للنشر والتوزيع - الرياض
- ٧ - المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون
دار الناصر للنشر والتوزيع - الرياض
- ٨ - الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون
(الهيئة المصرية العامة للكتاب)
- ٩ - النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية بين الشريعة والقانون
(الهيئة المصرية العامة للكتاب)
- ١٠ - الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدره في التشريع الاسلامى
دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض
- ١١ - أضواء على قانون الأحوال الشخصية الجديد
مكتبة سيد عبد الله وهبه
- ١٢ - أضواء على قانون الميراث
مكتبة سيد عبد الله وهبه

أبحاث ودراسات

- ١ - مسئولية السكران في القانون الجنائي القارن - بحث مقدم لدبلوم القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة عين شمس .
 - ٢ - القيافة وثبوت النصب - بحث مقدم لدبلوم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
 - ٣ - وسائل مكافحة المخدرات - بحث مقدم الى جماعة الأبحاث الجنائية بكلية الحقوق جامعة عين شمس .
 - ٤ - شهيدة العشق الالهى - رابعة العدوية - مجلة دنيا القانون - القاهرة
 - ٥ - سرعة الانتقال الى مسرح الجريمة - مجلة الأمن العام وزارة الداخلية - الرياض
- هذا بالإضافة الى عدة مقالات وتحقيقات صحفية جنائية نشرت بالمجلات والصحف .
- ٧ - مبادئ وأحكام قضائية (جنائية - مدنية - تجارية - عمالية - أحوال شخصية وأمن دولة زحرت بها الأحكام القضائية بحكم طبيعة العمل .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٣٢٩٦

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

ISBN ٩٧٧-١٧٤٧-١

- معنى العقوبة والأسس التي تقوم عليها وأهداف الشريعة من العقوبات وكيف تعمل الشريعة على منع الجريمة .
- التقسيمات المختلفة للعقوبات في الشريعة الإسلامية .
- السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية .
- عقوبات جرائم الحدود .
- عقوبات جرائم القصاص والديه (القصاص ، الدية ، الكفارة) من حيث المعنى والدليل الشرعى .
- عقوبات جرائم التعزير (الحجر ، الوعظ ، التوبيخ ، العزل من الوظيفة ، الحرمان ، التشهير ، التهديد ، الإزالة) . من حيث المعنى والدليل الشرعى .
- أسلوب تطبيق العقوبات في الشريعة الإسلامية .
- التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية . الأساليب المختلفة التي تسلكها الشريعة في مقاومة الجريمة قبل وقوعها وبعد ارتكابها .
- العقوبة والتدابير الاحترازية في القانون .
- معنى العقوبة وخصائصها من حيث الشرعية والقضائية .
- أقسام العقوبة (أصلية ، تبعية ، تكميلية) . بدنية سالبة للحرية ، مقيده للحرية ، سالبة للحقوق .
- أسباب سقوط العقوبة (الوفاء) التقادم ، العفو الشامل ، رد الاعتبار) .
- التدابير احترازية (ماهيتها) خصائصها ، الخطورة الإجرامية والإجتماعية ، أنواع التدابير وأمثلتها في مصر ولبنان والقوانين الأجنبية .